الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

المجلد الاول - العدد الثامن - ايار / مايو ١٩٩٤ Vol.1 No.8 May 1994

Algeria	1$.	Lebanon	1000L.L.
Austria	26S.	Libya	L.Din. 0.75
Bahrian	0.75D.	Morocco	10.00Dh.
Belgium	50Fr.	Netherlands	3Fl.
Bulgaria	50Leva	Oman	1.5Rials
Cyprus	C£1	Palestine	1$
Denmark	10Kr	Qatar	10Rials
Egypt	E.P.2.500	Russia	1$
France	8Fr.	Saudi Arabia	10R.
Finland	13F.M	Spain	200Ptas.
Germany	2.5 DM.	Sweden	12.00SKr.
Greece	300DR.	Switzerland	25Fr.
Hungary	140Ft.	Syria	15SL.
Iraq	1$	Turkey	T.L10.000
Irland	IR1£	Tunisia	1.000Din
Italy	2,400Lir.	U.A.E.	10Dirh
Jordan	1JD	UK	1£
Kuwait	500Fils	USA	2$

في ندوة دولية عن اسواق المال بعد السلام غاب عنها الخليجيون:

منطقة للتجارة الحرة في الشرق الاوسط الشمالي

■ برزت سيناريوهات عديدة ومثيرة في الندوة الدولية التي دعت اليها الحكومة البريطانية في لندن اخيرا (راجع الصفحة ١١) ، منها نظرية قدمها البروفيسور الاميركي ستانلي فيشر حول تصور قيام منطقة للتجارة الحرة في الاطار الذي اطلق عليه اسم «الشرق الاوسط الشمالي» قائلا، ان نواة هذه المنطقة سوف تكون فلسطينية – اسرائيلية، ثم يدخلها الاردن في وقت لاحق، ويدخل لبنان بعد الاردن عندما توقع سوريا اتفاق السلام مع اسرائيل.

وعلل صاحب هذا السيناريو عدم ادخال سوريا في المنطقة حتى بعد توقيعها السلام بقوله، ان تأهيل الاقتصاد السوري لمثل هذه العملية سوف يستغرق وقتا طويلا ربما امتد الى عشر سنوات.

لكن المداولات التي جرت بين المشاركين على هامش الندوة دارت حول سيناريو بديل او سيناريو غير مباشر يفسر دخول لبنان في منطقة التجارة الحرة فور التوقيع السوري على اتفاق السلام، مفاده ان سوريا سوف تدخل جزئيا وبصورة غير مباشرة عبر لبنان، وان العراق سوف يدخل جزئيا وبصورة غير مباشرة عبر الاردن.

وقال مشارك اردني لـ «الميزان»: ان هذا السيناريو البديل مفاده ان «سوريا توقع ولبنان ينفذ»، واعرب عن اعتقاده بأن هذا التوجه يوقع الاردن في مأزق، لأن الحكومة الاردنية مصلحتها ان تكون اكثر تكاملا مع سوريا ولبنان بينما الواقع السياسي يفرض عليها الاتجاه الى الدائرة الفلسطينية – الاسرائيلية.

وانتقد سيد النجار نظرية فيشر في التكامل الاقليمي المشار اليه وقال، انه في الوقت الحاضر يفضل التعاون على التكامل، مشددا على ان التعاون الاقليمي ليس بديلا عن التضامن العربي والتعاون العربي. وقال سيد النجار ، ان فتح الأبواب للتجارة الحرة يجب ان يكون على قدم المساواة وبالشروط الاكثر رعاية. فالسلام في رأيه شرط لكنه شرط غير كاف.

لكن صاحب هذا الرأي لم يسقط من الحساب التعاون الاقليمي كلية، بل قال انه ضروري في مجالات محددة فقط مثل المواصلات والطاقة. فالتكامل في رأيه يعني التمييز ضد الغير وانفتاح التعامل مع الشركاء، وهو أمر غير متاح في الظروف الراهنة.

وفي رأي سيد النجار ، ان غير المنظور من منافع السلام والتعاون السلمي هو اكثر أهمية من المنظور، وقصد بذلك تغير النفسيات السائدة وتحقيق الديموقراطية على نحو جدي يقوم على وجود صحافة حرة، ومحاسبة علنية للمسؤولين، وشفافية في الاوضاع العامة، ووجود قضاء مستقل.وفي مداخلة للسفير البريطاني لدى المملكة العربية السعودية دافيد غور – بوث لفت السفير النظر الى غياب الخليجيين عن الندوة، مشيرا الى انه استمزج بعض الاراء في السعودية فقيل له ان السعوديين يفضلون التعاطي الثنائي على التعاطي المتعدد.

وسوف تنشر «الميزان» تباعا أهم الدراسات والأوراق التي قدمت في الندوة اعتبارا من العدد المقبل.

قال الحريري بعد اعتكافه في «قريطم»: «كتفاي لم تعودا تحتملان»!

سلطة نقدية من دون نقد

«الشاقل» للانفاق و«الدينار» للادخار!

■ نص البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس بين الفلسطينيين والاسرائيليين على انشاء سلطة نقدية ليس لها حق الاصدار، لكنها تنظم اعمال المصارف وتشرف عليها في الضفة الغربية وغزة ، (في المناطق التي تنسحب منها اسرائيل) ، وتدير احتياطاتها من العملات الاجنبية وتشرف على عمليات القطع.

وسئل ميشال مارتو، نائب حاكم البنك المركزي الاردني، في ندوة «اسواق المال في الشرق الاوسط» في لندن عن مسؤولية مصرفه في حال تعرض أحد البنوك في الاراضي الفلسطينية لمتاعب مالية، فقال:

ان «البنك المركزي الاردني» مسؤول فقط عن فروع البنوك الاردنية في تلك الاراضي، اما اذا أنشئت بنوك فلسطينية فان مسؤوليتها تقع على السلطة النقدية الفلسطينية التي سوف تقوم حسب اتفاقية باريس.

وكان الرأي السائد بين الخبراء المشاركين في الندوة ان وجود عملتين مقبولتين رسميا هما «الشاقل» الاسرائيلي و«الدينار » الاردني لا يشكل عقبة اقتصادية حتى لو صدرت لاحقا عملة فلسطينية خاصة كعملة ثالثة متداولة. فالدينار الاردني حسب هذا الرأي سوف يستخدمه الفلسطينيون للادخار نظرا لاستقراره الطويل والحفاظ على قيمته الشرائية نتيجة لسياسة ضبط التضخم، بينما سيستعمل «الشاقل» الاسرائيلي للانفاق اليومي ، لانه وان كان اليوم أحسن حالا من ذي قبل، الا ان تاريخه حافل بالتقلب، كما ان التضخم الاسرائيلي ما زال عاليا جدا حتى الآن، ومن غير المتوقع ان يهبط في المستقبل القريب.

بالنيابة عن الامين زروال:

واشنطن تفاوض الاسلاميين الجزائريين

■ قالت مصادر اوروبية لـ «الميزان» ان موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم تسهيلات قدرها مليار دولار الى الحكومة الجزائرية وتشجيع المصارف العالمية على تقديم مبلغ مماثل تقريبا كان مغامرة محسوبة من قبل الصندوق بموافقة الحكومة الاميركية. وهذا يؤكد ان الاجراءات الصعبة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من حيث خفض الدينار بنسبة ٤٠٪ ورفع أسعار مواد السلع الضرورية (بين ٢٥ و١٠٠٪) ، ما كانت لتتخذ لولا وجود «ترتيبات» وقائية!

واشارت تلك المصادر الى ان جهات دبلوماسية واستخباراتية اميركية أجرت محادثات سرية مع الاسلاميين الجزائريين نيابة عن الرئيس الجزائري الأمين زروال، مما اثار حفيظة الفرنسيين الذين اعتبروا ذلك قبولا اميركيا لحكم اسلامي في الجزائر قد يرى النور قريبا. وقد عينت واشنطن خبيرا بالشؤون العربية سفيرا لها في الجزائر هو رونالد نيومان الذي يتقن العربية والفرنسية وسبق له ان خدم في فيتنام واليمن ودولة الامارات والاردن، ويعمل حاليا مديرا لدائرة شمال الخليج.

ويعتقد ان رونالد نيومان هو الذي يتولى هذه المحادثات قبل تعيينه سفيراً.

وحذرت المصادر الاوروبية من انعكاس الحالة الجزائرية على اوروبا الغربية وعلى فرنسا بشكل خاص، وقالت ان هناك احتمالا كبيرا بأن تنقسم الجزائر الى ثلاثة اقسام:

● قسم تحت الحكم الاسلامي في الداخل.

● قسم تحت الحكم العسكري على الساحل.

● قسم يشكل كيانا بربريا مستقلا في الجبال.

وقالت تلك المصادر: ان طفح الحالة الجزائرية الى اوروبا يتعدى تزايد اعداد اللاجئين اليها وارتفاع النغمة العنصرية المحلية ضد هؤلاء اللاجئين والمطالبة بابعادهم الى قيام عمليات لتصفية الحسابات بين هذه الفئات المتناحرة على الارض الاوروبية مما يخل اخلالا خطيرا بالأمن الاوروبي.

كلينتون يتدخل مع فهد لمصلحة شركة اتصالات اميركية

■ بعث الرئيس الاميركي بيل كلينتون برسالة الى العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز يحثه فيها على اعطاء عقود تجديد شبكة الاتصالات الهاتفية السعودية الى شركة «أ. تي . أند تي.» الاميركية والتي تبلغ قيمتها بين ٤ و٥ مليارات دولار. وقال وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر الذي سلم الرسالة الى العاهل السعودي بعد مقابلته له: «أنني متأكد من ان السعوديين سوف ينظرون جديا في اعطاء العقد للشركة الاميركية».

وينطوي العقد السعودي على تحويل شبكة الاتصالات القائمة في المملكة الى النظام الرقمي، وهي تنطوي على ١,٥ مليون خط جديد تركب على ثلاث دفعات بالاضافة الى انظمة التحويل والألياف البصرية والمايكروويف وخدمات الأقمار الصناعية وغيرها. وجاء في رسالة كلينتون الى فهد: فهمت ان حكومتكم أوشكت على اتخاذ قرار بشأن توسعة شبكة الاتصالات . انني أمل ان تعطى «أ. تي. أند تي.» ، وهي شركة قائدة في السوق ، كل فرصة لتكون الشريك المفضل للمملكة العربية السعودية في هذا المشروع!

ليرة اللبنانيين وليرة الحريريين

منذ ان أصبح الدولار الاميركي عملة الأمر الواقع في لبنان خلال عهد امين الجميل، سواء لحفظ القيمة او للتداول في المعاملات التجارية، لم تتشكل قناعات جديدة حول امكانية عودة العملة الوطنية الى وظيفتها السابقة . بل، على العكس من ذلك، نشأت في لبنان، وفي غير لبنان من الدول العربية، قناعات مختلفة تعبر عن عدم جدوى العملة الوطنية.

ومع ان ذلك يبدو شيئا سيئا للوهلة الاولى، الا ان له على المدى البعيد نفعاً في تسهيل قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتجاورة في المشرق متى حان وقتها، من حيث وجود عملة واحدة يتفق عليها الجميع من غير الحاجة الى عملة موحدة جديدة لقياس القيمة المقارنة وحفظها في حدود متساوية.

لكن التجربة اللبنانية في هذا المجال اوضح في معالمها من التجربة الاسرائيلية يوم كان التضخم الصاروخي سمة الاقتصاد الاسرائيلي . على الاقل، اعتمد اللبنانيون الدولار ولم يغيروا عملتهم، بينما غيرها الاسرائيليون اكثر من مرة وبقي الاعتماد على الدولار الى اليوم. على ان هذا لا يعني ان التجربة اللبنانية في مؤداها أجدى أو أحسن من التجربة الاسرائيلية بالضرورة.

ومع ذلك، فان استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في حدوده الراهنة منذ مجيء رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة ، ينبيء بملامح مفتعلة يمكن تلمسها في تقلب سعر الدولار من جهة، وفي حقيقة التضخم والناتج المحلي بالارقام المعدلة او الموزنة لا بالارقام المطلقة.

وهذا يعني ان الليرة اللبنانية اقل قيمة في الواقع الفعلي من سعر صرفها القائم، الامر الذي يمكن ان يستفاد منه ان الحكومة تمول او تدعم جانبا من الاستهلاك المحلي باحتياطيها من العملات الاجنبية، وان هذا الدعم هو الفارق بين السعر الحقيقي لليرة وبين سعرها المفتعل او السائد.

ولئن كان هذا الدعم ضمنيا او خفيا او غير مباشر، فانه يشكل عاملا تضخميا جديدا هو بمثابة طبع كميات موازية من العملة اللبنانية. فالتضخم اللبناني المحلي ازاء التضخم الاميركي المستورد بالدولار يتعذر قياسه على أساس سعر الصرف القائم بين العملتين اللبنانية والاميركية.

فالليرة الحريرية شيء والليرة اللبنانية شيء آخر. ذلك ان الاولى يمكن قياسها بسعر الصرف السائد باعتبارها منه وفيه خارج اطار الحركة الاقتصادية، بينما الثانية تقاس بالواقع الانتاجي والمعاشي للبنانيين باعتبارها اداة الاستهلاك والتعامل اليومي داخل اطار تلك الحركة.

هاتان الليرتان، وهما وجهان للمكيالين والمقياسين، ربما تقاطعتا او حتى تطابقتا في وقت من الاوقات، وقد تعودان الى التقاطع والتطابق يوما، لكنهما لا تنبئان بتطابق دائم وثابت بحيث تبقى الليرة اللبنانية عائمة بقيمتها الحقيقية في السوق الحرة كانعكاس لمستوى الانتاج المحلي في الدرجة الاولى. ولعل ذلك هو السبب الرئيسي للسياسة المالية القائمة على زيادة الرسوم والجبايات .

الميزان»

رساميل المغتربين الهاربة من افريقيا وانخفاض سعر الدولار كَسَرا الجمود العقاري

الاسعار زادت ٣٠٪ وبيروت وضواحيها الأغلى في لبنان

■ شهدت الحركة العقارية في لبنان في اربعة الأشهر الاخيرة نمواً مطرداً ملحوظا. وفي المقابل سجلت أسعار العقارات زيادة مهمة راوحت بين ٣٠ - ٣٥٪ في مختلف المناطق اللبنانية باستثناء بيروت وضواحيها، حيث انفتح سقف الاسعار ليسجل أرقاماً قياسية.

وتشير مصادر مطلعة على حركة بيع وشراء العقارات في لبنان الى ان هذه الحركة شهدت تردداً وانحساراً في فترة سابقة تعود الى أسباب، منها سياسية ومنها أمنية.

ففي الجنوب، مثلا، كانت عملية الشراء محصورة بالاماكن البعيدة عن الحدود وعن العمليات العسكرية الاسرائيلية، ولاسباب ربما لا تكون مكشوفة، منها ثقة اللبنانيين واطمئنانهم لعودة الدولة بكامل سيادتها على معظم الاراضي اللبنانية، ومع حل الميليشيات بدأت الحركة العقارية تشهد نشاطا اكبر واكثر اتساعا وتمدداً.

والملفت ان بيع وشراء العقارات يتناول مساحات كبيرة لا تقل عن ٢٠٠ - ٣٠٠ متر مربع، وذلك بهدف اقامة مشاريع كبيرة عليها، خصوصا ان المساحات الكبيرة تشترى غالبا بأسعار متدنية لانه لدى فرزها يخسر صاحبها ٢٥٪ من مساحتها للمرافق العامة والطرقات، والارض التي لا تصل اليها الطرقات ليس لها سعر، اذ ان ذلك يستلزم اخذ حق مرور قضائي على العقارات الفاصلة ما بين الارض والطريق العمومية، بحيث يتحكم بأسعار العقارات قربها او بعدها عن الاماكن الآهلة ووصول الكهرباء والمياه والهاتف اليها.

من هنا، فالتهافت على شراء هذه المساحات الكبيرة التي يمكن ان تشيد عليها مشاريع بأسعار متدنية وبعدما تفرز وعلى المدى الطويل تباع بأسعار مرتفعة جدا. وبذلك فهي تحقق أرباحا كبيرة.

وتتضافر أسباب اخرى لتعزز الحركة العقارية، فبالاضافة الى عودة الثقة، هناك انخفاض سعر الدولار والخوف من انخفاض اكبر، مما دفع كثيرين من المواطنين الى توظيف أموالهم في قطع الارض او في الاستثمارات العقارية هي دائما رابحة ولا تخسر ابدا، خصوصا ان الركود الذي كان سائدا في السابق في قطاع البناء زال نسبياً، وكان وراء هذا الركود أسباب عدة منها:

- عدم الثقة بالبلاد.
- «شح» الامكانيات المادية.
- انعدام القروض السكنية.

هذه الامور الثلاثة تحللت نسبيا هذا العام، وخصوصا في الاشهر الاخيرة. فالامكانيات المادية ربما لم تتحسن افراديا في شكل جذري، لكن قسماً كبيراً من تجار البناء والمنقولات اصبحوا يبيعون الشقق بالتقسيط، وهذا الامر يرتكز في درجة أولى على عامل الثقة، و«أسعار الثقة» هذه لا زالت ربما أكبر من طاقة الافراد، لكن المسافة بين الطرفين (البائع والمشتري) تتقلص تدريجاً، وبقدر تقلصها عملية التقسيط ستتمدد اكثر، مما سينعكس اقبالاً اكبر على شراء الشقق.

والى ذلك، فهناك رساميل المغتربين اللبنانيين وخصوصا هؤلاء الذين يقيمون في افريقيا، حيث تصادفهم مشاكل سياسية وأمنية الامر الذي دفعهم الى تهريب أموالهم الى لبنان واستثمارها في قطاع العقارات والاتجار بالبناء، لما يحققه من أرباح لا تقل عن ٤٠ - ٥٠٪ على الاقل في مختلف الاراضي اللبنانية. وهذا ما شجعهم على هذا الاستثمار.

يضاف الى ذلك، عوامل اجتماعية تعززت مع عودة الأمن وزوال التشنجات الأمنية، حيث صار هناك نوع من البحث عن الاستقلالية لدى الشباب اللبناني، الذي اصبح يرفض العيش مع أهله وكل صار يبحث عن شقة يسكنها بمفرده.

والى ذلك، سجلت اسعار الاراضي في المناطق اللبنانية ارتفاعا ملحوظا نسبيا الى السنوات الماضية، خصوصا مع بروز مشاريع تجارية وصناعية وسياحية في تلك المناطق وبعدما أصبحت بيروت وضواحيها تعاني من تخمة وتضخم سكاني، دفعت البعض للتمدد الى المناطق. خصوصا ان هذه المناطق موعودة بمشاريع اضافية وعمرانية وقد بدأت الاستعدادات لشق الطرقات والاتوسترادات التي تربط هذه المناطق بالعاصمة، الأمر الذي سيسهل حركة النقل والانتقال منها واليها. ويتوقع ان ترتفع اسعار العقارات الى نسب كبيرة مع تنفيذ هذه المشاريع.

وتشير المصادر المطلعة الى ان التهافت على شراء العقارات في لبنان في الآونة الاخيرة، عدا اللبنانيين، يشمل الاجانب ايضا وكويتيين، سعوديين، اماراتيين، بحرانيين وقطريين. وكانت حركة شراء العقارات لاشهر خلت محصورة بفريق من المسلمين من دون غيرهم. الا انه منذ مدة قصيرة أخذ السيحيون يقدمون من دون تهيب او تردد على شراء عقارات بمساحات كبيرة في مختلف المناطق وخصوصا في بيروت وضواحيها (باستثناء الضاحية) وغالبا ما تكون هذه الصفقات العقارية لأهداف محض تجارية.

وتتركز حركة بيع وشراء العقارات خصوصا على بيروت وضواحيها، اي المنطقة الممتدة من «النقاش»، «نهر الكلب» حتى خلدة. ومن «الجمهور» الى «بيت مري» و«برمانا».

وتشير المصادر المطلعة الى ان الحركة العقارية ستشهد نمواً مضاعفاً مع بدء تنفيذ سياسة القروض السكنية، اكانت من صندوق الاسكان ام «بنك الاسكان» ام من قبل المصارف التي ستبدأ بمنح قروض سكنية، الامر الذي يشجع الكثيرين من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط، على الاقتراض لشراء مساكن لهم.

ولكن هل سيزيد ذلك من أسعار الشقق السكنية؟

ما تجمع لدى مصادر على اطلاع، يستبعد ذلك، لأن هناك الكثير من الشقق المعروضة للبيع، وستكون هناك منافسة كبيرة. وهذا الامر يسبب حركة كبيرة في البيع والشراء، ويساعد على زيادة المبيعات ولكنه لن يرفع الاسعار تحت ضغط المنافسة وكثرة العرض.

يضاف الى ذلك ان قيمة القروض لا تغطي اسعار الشقق بكاملها، فالقرض بالكاد يغطي نصف سعر الشقة، وبالتالي على المشتري ان يؤمن هذا النصف، أي ان العبء لا يزال كبيرا عليه، فان زادت أسعار الشقق فهذا يعني ان الكثيرين سيحجمون عن الشراء، وبالتالي سيكون هناك جمود نسبي.

واضافت المصادر نفسها: لذلك هذه الزيادات من المستبعد ان تحصل حاليا، لأن لا مصلحة للبائع بذلك، ربما ستحصل بعد انقضاء اكثر من سنتين على بدء تنفيذ اسلوب الاقراض السكني. اما الانطلاقة فستكون حتما تشجيعية ولمصلحة الجميع.

ويبقى السؤال: ماذا عن أسعار العقارات في لبنان في هذه الايام؟

تتفاوت أسعار العقارات بين منطقة وأخرى، وبين حين وآخر... بحيث يسجل متوسط سعر المتر تفاوتاً بين ارض غير مبنية، او مبنية وغاية بينانها: سكني، تجاري، زراعي وغيره وذلك وفقا للترتيب المناطقي التالي:

● **بيروت**: تصل الأسعار الى قمتها، وخصوصا في «شارع الحمراء» و«رأس بيروت»، («الرملة البيضاء» والجناح)، حيث يصل سعر المتر المربع الى ٤ آلاف دولار.

وبصل سعر شقة سكنية مساحتها ٦٠٠ متر مربع الى مليوني دولار. اي ان متوسط سعر المتر المربع سكني: ٣٠٠٠ دولار في بناء فخم. ومتوسط سعر المتر المربع تجاري ليس أقل من هذه القيمة.

ويشار الى ان أسعار العقارات في «شارع الحمراء» سجلت ارتفاعا منذ حوالى ٤ اشهر بعدما نظف وعادت صورة «شارع الحمراء» الى سابق عهدها في ذهن الناس.

اما متوسط الاسعار في هذه المنطقة فهو يراوح بين ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ دولار.

اما في الاشرفية، فيراوح متوسط سعر المتر المربع بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار (سكني تجاري).

وفي منطقة «العدلية» وجوارها، حيث استثمارات تجارية وعيادات ومكاتب فمتوسط سعر المتر بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ دولار وانخفاض أسعارها نسبة الى الاشرفية، لانحصار بنائها على الاستثمار التجاري، او ان هناك اعدادا كبيرة من العيادات، والمكاتب، تنتظر الطلب الكافي لشرائها، فاذا ما تعزز هذا الطلب ستقفز أسعارها حتماً.

● **الضاحية**: تسجل الحركة العقارية فيها غلاء فاحشا، حيث هناك حركة عمران كثيفة من دون قاعدة ومن دون تراخيص، ويبلغ متوسط سعر المتر المربع لأرض غير مبنية حوالى ٦٠٠ دولار. والمشترون في الضاحية هم من الطائفة الشيعية (مغتربون بشكل خاص).

● **خلدة/عرمون/الشويفات**: الحركة فيها غير جامدة، لكن «تقليعتها» اقل من غيرها، متوسط سعر المتر المربع الواحد ٤٠٠ دولار.

● **طريق المطار**: لا تعتبر منطقة مناسبة للبيع، وعلى سبيل المثال هناك عقار مساحته ١٦٠٠ متر مربع بناء حجر بثلاث طوابق على طريق المطار مطلوب فيه مليونان و٥٠٠ الف دولار.

● **الشوف وعاليه**: المسيحيون في هذه المنطقة يبيعون ما عندهم وما يملكون. فما زال الخوف يستحوذ عليهم من العودة ومن تكرار الاحداث والأوضاع السياسية لا تشجع كثيرا على تبديل مواقفهم... على الرغم من ان المنطقة تشهد حاليا تطورا ونموا اقتصاديا. فأسعار الاراضي فيها سجلت ارقاما لا بأس بها: متوسط سعر المتر المربع في عاليه وبحمدون يراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ دولار وكان سابقا يراوح بين ٤٠ - ٤٥ دولارا، ولكن بعدما انفتحت المناطق وعاد اهالي عاليه وبحمدون (كثافة مسيحية) ارتفعت الاسعار مجددا.

● **طريق الشام**:

متوسط اسعار العقارات على طريق الشام (الاوتوستراد المخطط) يبلغ حوالى ٥٠٠ دولار، واذا لم يكن العقار على الاوتوستراد بل على الطرقات المزفتة يصبح متوسط سعر المتر: ٣٠٠ - ٣٥٠ دولار. في منطقة مارتقلا حيث الابنية الفخمة متوسط المتر فيها ٥٠٠ دولار.

واما في «الحدث» فيبلغ سعر المتر المربع حوالى ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار، وفي «الجمهور» و«اليرزه» وفي مناطق سكنية مصنفة ايضا لا تسجل الاسعار اكثر من ٤٠٠ دولار في المتر المربع (سكني)، وبعد ذلك تبدأ أسعار الاراضي بالانخفاض، ما عدا جانبي الطريق.

● **زحلة**: متوسط السعر ضمن المدينة ٣٠٠ دولار يتفاوت وفق قرب العقار من المشاريع، قطعة ارض على البردوني، مثلا، او قرب المدينة الصناعية تسجل أسعارا مرتفعة.

وفي «شتورة» والشارع العام متوسط سعر المتر المربع ٣٠٠ دولار.

● **البقاع الغربي**: المساحات الكبيرة الزراعية غير المشجرة، والكروم متوسط سعر المتر فيها لا يتجاوز ٥ دولارات، اما في البقاع الشرقي فيبلغ متوسط سعر هذه الاراضي دولاراً واحدا فقط وذلك بسبب شح المياه.

ان مساحات البناء في البقاع العربي الشرقي فيبلغ متوسط سعر المتر فيها ٢٠ - ٢٥ دولارا، وفي حين تتوقع بعض المصادر الرسمية ارتفاعا كبيرا في اسعار العقارات في البقاع مع بدء تنفيذ الطرقات الزراعية، وخصوصا ان هناك مشاريع سياحية قيد الدرس موعودة بها المنطقة خصوصا البقاع الغربي وتحديدا المنطقة المحيطة ببحيرة (القرعون).

توضح جهات مطلعة انه يخطىء من يعتقد ان المشاريع السياحية في البقاع ستؤدي الى رفع أسعار العقارات، لأن المناطق التي تضم اكثرية شيعية - اسلامية، قلما يؤدي المشروع السياحي فيها الى رفع مستوى أسعار المناطق المجاورة، وذلك لاسباب اجتماعية. لأن المشاريع السياحية التي تستقطب فعلا ليست المطاعم والفنادق بل تلك التي تحتوي على عناصر المشاريع السياحية القائمة على الخطوط السياحية البحرية، اي المشاريع المتكاملة (مسابح وألعاب وغيرها...). في حين ان المشاريع السياحية في البقاع مقتصرة على فنادق ومطاعم لأن المجتمع غير متقبل بعد كلياً فكرة السياحة أو المشروع السياحي بمفهومه العصري.

● **المصنع**: متوسط سعر المتر المربع على جانبي الطريق: ٥٠ - ٧٠ دولاراً.

● **بعلبك**: متوسط سعر المتر داخل المدينة، ١٥٠ دولاراً او الاراضي غير المبنية: ١٥ - ٢٠ دولاراً.

ويشار هنا الى ان الاسعار في بعلبك كان يمكن ان تكون اكثر ارتفاعا لو لم تكن محسوبة على فئة معينة معروفة بنزعاتها الاصولية المتشددة. اذ هناك ابتعاد ونفور في كل منطقة محسوبة على أحزاب متطرفة.

● **من البقاع الى المتن ساحلاً**: يبلغ متوسط سعر الارض على الاوتوستراد ٦٥٠ دولاراً الى ٧٠٠ دولار ويصل متوسط سعر الشقق احيانا الى ١٠٠٠ دولار.

- على جانبي «بولفار سن الفيل» يبلغ ٦٥٠ - ٧٥٠ دولاراً.
- «اوتوستراد نهر الموت» - «ضبية» - «انطلياس»: ١٠٠٠ - ١٢٠٠ دولار.

● **المتن الاعلى**: (بيت مري/عين سعادة وجوارهما).

متوسط سعر المتر المربع ٢٥٠ دولاراً. ويتوقع ان ترتفع الاسعار اكثر نظرا للاقبال الشديد على التملك في المتن، خصوصا من قبل رعايا الدول العربية (ديبلوماسيون وأمراء...) حيث يلاحظ ان معظم الذين يشترون في المتن وكسروان يبحثون عن الهدوء.

- بعبدات /بكفيا: وفي مناطق مناخها ناشف ومرغوبة للسكن ويبلغ متوسط سعر المتر المربع فيها ١٠٠ - ١٥٠ دولاراً.
- المنصورية: مرغوبة ايضا لهدوئها، فهي قريبة - بعيدة واصبحت عمرانة، متوسط سعر المتر فيها ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار (ارض غير مبنية)، اما متوسط سعر الارض المبنية ٦٥٠ - ٧٠٠ دولار (مبنى دولوكس).
- سن الفيل، الدكوانة، سد البوشرية: مناطق شعبية وتجارية جديدة متوسط سعر المتر فيها ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار.
- الرابية: منطقة مصنفة لا قاعدة للاسعار فيها وهي حكر على عائلات ثرية (متوسط سعر الارض فيها ٤٠٠ - ٤٥٠ دولاراً)
- خط انطلياس - بكفيا: حركة عمران وازدهار على قدم وساق فيه، فالبناء متواصل وخصوصا لشوارع تجارية: متوسط السعر على جانبي الخط لغاية بكفيا يصل الى ٣٠٠ دولار.

● **كسروان**: بدأت هذه المنطقة تشهد نهضة على صعيد بيع وشراء العقارات منذ حوالى ٣-٤ أشهر، وكانت تعاني من جمود الحركة العقارية قبل هذه الفترة نتج عن أسباب عدة أبرزها نفق «نهر الكلب» ولما يشكله من صعوبة في التواصل ما بين بيروت القلب الاقتصادي للبنان وتلك المناطق. حيث يشكل هذا النفق صلة الوصل الوحيدة، (باستثناء جسر «دير شمرا» بين لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي، مما جعل هذا النفق في حركة ازدحام خانقة، كان له تأثير كبير على جمود الحركة العقارية في كسروان. ويتوقع ان «يتحلحل» هذا الجمود مع بدء تنفيذ مشروع «نهر الكلب» وتوسيعه، وبالتالي سيؤثر ذلك على أسعار العقارات في كسروان ويزيد من قيمتها.

علما انه منذ حوالى اربعة أشهر حققت الاراضي الكسروانية زيادة في قيمتها بلغت حوالى ٥٠ - ٥٥٪.

ويبلغ متوسط أسعار العقارات على الاوتوستراد ٦٠٠ دولار تقريبا، في حين تنخفض هذه القيمة في منطقة «أدونيس» لتصل الى ٤٠٠ دولار كحد أقصى وسبب ذلك معامل الكهرباء في الزوق التي تسبب تلوثاً في الجو سبب بدوره انخفاضاً في أسعار الاراضي وهناك وعود بايجاد حل لهذه المعامل وتلوثها مما سيؤدي بعدها الى زيادة اسعار الاراضي.

- اما في الكسليك وقلب جونيه فترتفع اسعار الاراضي ليصل متوسط سعر المتر الى ١٢٠٠ - ١٥٠٠ دولار (بناء تجاري) وحوالى ٧٠٠ دولار (شقة سكنية)، أما *القطع الصغيرة في «الكسليك»، فيصل متوسط سعر المتر فيها الى ٣٠٠٠ دولار.*

ويشار الى ان اسعار الاراضي في جونيه، الكسليك انخفضت بنسبة لما كانت عليه سابقا، بعدما انفتحت المناطق على بعضها وصار هناك توجه لشراء عقارات في مناطق اخرى. وكذلك هربا من زحمة جونيه وعدم وجود مواقف سيارات.

علماً بأن متوسط سعر المتر في مدينة جونيه لا يتخطى ٥٠٠ دولار (ارض غير مبنية) ويراوح بين ٦٠٠ - ٧٠٠ (ارض مبنية).

- أدما - الدفنة - ساحل علما: ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار.
- غزير - دلبتا وجوارهما: ١٠٠ - ١٥٠ دولاراً.
- طبرجا الصفرا: على الجسر: ٢٥٠ دولاراً.

فوق الجسر: ٧٥ دولاراً.

- عمشيت: ٢٠٠ دولار (مناطق صناعية وفيللات).
- اوتوستراد حالات - جبيل: بعد تجاوز «كازينو لبنان» يصبح متوسط الاسعار ٣٠٠ دولار.
- جبيل: عقارات مبنية في المدينة: ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار.
- مار شربل: حوالى ١٠٠ دولار.
- اللقلوق - اهمج: ٢٠ دولاراً.
- البترون: عقارات على الاوتوستراد ليس لها قيمة تذكر.
- البترون - الضيعة: متوسط الاسعار ١٠٠ - ١٢٥ دولاراً.
- شكا - الجصاص (مشاريع سياحية): ٣٥٠ - ٤٠٠ دولار.

● **طرابلس والشمال**: في قلب المدينة ١٠٠٠ دولار (شقق تجارية).

- شقق سكنية: ارخص من بيروت (٥٠٠ - ٥٥٠ دولاراً).
- بشري زغرتا وغيرها من المدن العالية في الشمال حيث لا يشتري الا أبناء المدينة او القرية: أسعار منخفضة جداً.

● **الجنوب**: كمنطقة بعيدة اوضاعها خاصة جدا، لكن منذ فترة بدأت تشهد ازدهاراً كبيراً على صعيد الحركة العقارية والبناء، على الرغم من الاحداث الأمنية التي تشهدها يومياً، فحركة العمران مستمرة وبزخم، خصوصا على الخطين الرئيسيين: الزهراني - صور والزهراني - النبطية... وذلك بسبب غلبة الطابع التجاري على هذين الخطين، ويعود ذلك الى الاستثمارات التي يحققها المغتربون الجنوبيون في هذه المنطقة وخصوصا في صيدا، مما جعل اسعار الاراضي ترتفع بشكل ملحوظ ليصل في صيدا متوسط سعر المتر المربع الى حدود ٢٠٠٠ دولار.

AL-MIZAN الميزان

قسيمة اشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....
مرفق معه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية بقيمة: .....
تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

الاسم: ----------
العنوان: ----------

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:
ALP SUBSCRIPTION DIVISION
UNIT 5
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
U.K.

الاشتراك السنوي:
■ المملكة المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ٢٠ جنيها
للمؤسسات والشركات ١٠٠ جنيه
■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ٤٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ١٥٠ دولارا

وزير النقل عمر مسقاوي لـ«الميزان»:

الحكومة غير خائفة من الاقتراض ولبنان لم يخسر موقعه الاقتصادي

■ وزير النقل عمر مسقاوي، كثيرة تحركاته واجتماعاته هذه الايام، وكذلك تصريحاته ، يقول عن نفسه انه اكثر الوزراء الذين يدلون بتصريحات وأحاديث صحافية، يتكلم في شؤون وشجون ومخططات وزارته، كما في السياسة العامة والاوضاع المتفرعة عنها...

والوزارة التي يتولى حقيبتها عامرة مشاريعها ، والكل يتطلع اليها وينتظر. فهي تضم اكثر المرافق حيوية وانفتاحاً على الداخل والخارج: المطار. المرفأ . ومشاريع النقل.

تولى الوزارة وهو غير راض عنها، فوضع في رأسه خطة تنظيمها من جديد. أعد المشروع وقدمه الى مجلس الخدمة المدنية ووافق عليه.

أوضح في اكثر من تصريح عدم رضاه عن مصلحة النقل المشترك.

ودعا الى الغائها واعادة تنظيمها من جديد، متحدثا عن خلل كبير في بنيتها وانتهاكات وممارسات غير قانونية من قبل بعض موظفيها.

هدفه كان توحيد العمل المرفئي وتكليف لجنة بالاشراف على المرافئ، كافة، لكن سرعان ما تأكد ان تنفيذها صعب التحقيق ويحتاج الى مشاريع نقل سريعة ومتطورة.

ويتحدث باسهاب عن مشاريع تأهيل المطار والمرفأ، والاتفاقات التي تتم مع سوريا، ويشدد على ضرورة تنمية البنية الاقتصادية ليصبح لبنان مؤهلا للمنافسة ولمواجهة مرحلة السلام اقتصاديا، مشددا على قدرات لبنان واللبناني في هذه المجالات وعلى امكانية استعادة دوره الرائد القديم.

وزير النقل ساعة حديثه الى «الميزان» كان مستعجلاً ومشغولاً بأمرين: المباحثات مع وفد من وزارة النقل السورية. وايضا بحديث مع الموظفين حول ضرورة ايجاد بناء جديد للوزارة يتلاءم مع الميزانية المرصودة لها، خصوصا ان المركز الحالي في منطقة الحازمية - الشيفروليه ، غير مناسب خصوصا للاجتماعات الكبيرة التي يعقدها الوزير. قال الوزير عمر مسقاوي عن اجتماعاته مع لجنة وزارة النقل السورية:

«جرى اتفاق بين الجانبين اللبناني والسوري على اجراء بعض التعديلات المؤقتة، ريثما يتم الاتفاق في اللجنة الاقتصادية العليا بين البلدين، على الرسوم المؤقتة المستوفاة من قبل السلطات اللبنانية والسورية في مكتب الانتقال بين لبنان وسوريا، وجمد بالنسبة الى السوريين ما يتعلق برسوم الشاحنات على الحدود، كذلك فرق المازوت الذي تدعمه الدولة السورية، وسعره اقل من سعر المازوت في لبنان، وبالتالي يحق للسوريين ان يستوفوا الفرق.

هذان الامران تركا معلقين ، وتم الاتفاق على سائر المواضيع المتعلقة بالرسوم الواجب استيفاؤها بين لبنان وسوريا بموجب معاهدة العلاقات المميزة بين البلدين».

ونسأل الوزير:

□ اين اصبحت عملية تلزيم تأهيل المطار ، وهل رست على شركة معينة؟

– «تجري بكل جدية عملية تأهيل المطار وتلزيمه، وتقوم اللجنة المكلفة بدراسة العروض بدراسة الملفات بعد ان فتحت اسعار العروض»

يجيب الوزير ويستدرك قائلا:

«يبدو ان شركة «سي. سي. سي» هي الشركة التي قدمت اقل العروض، لكن هذا لم يعلن رسميا حتى الآن حتى يتم دراسة الملفات التي قدمتها بعض الشركات الاخرى لمعرفة ميزات كل ملف».

□ متى ستبدأ عملية تأهيل المطار؟

– «نحن نعتبر انفسنا اننا بدأنا، لكن ليس من الممكن ان نلزم العملية قبل درس العروض وقبل تمويل المشروع وعلى ضوء ذلك تتم عملية التلزيم. والآن هناك بعض الجوانب المتعلقة بهذا الامر بدأنا فعلا العمل فيها، مثلا المطار الشرقي يجري حاليا العمل فيه (المدرج الشرقي)، كما يجري حاليا ردم البحر مع الملتزم كركلا».

□ ما هو الوقت الذي يحتاجه المطار للانتهاء من تأهله؟

– «يقدر ذلك في حدود ثلاث سنوات».

□ ما هي الكلفة المقدرة لتأهيله؟

– «تقدر الكلفة بين ٤٣٠ – ٤٦٠ مليون دولار اميركي».

□ قيل ان هناك شركات ضمان عالمية كبيرة تتنافس على عملية تأمين المطار، وان عروضا كبيرة قدمت الى الحكومة؟

– «طبعا... هذا كله سيحصل، لكن لم يقدم لنا بعد اي عرض.

اما الجهة التي سيقدم العرض لها فهي الشركة الملتزمة بتنفيذ المشروع وليس الحكومة اللبنانية».

□ هل تعتقد بعد اعادة تأهيل مطار بيروت الدولي، سيتمكن من استعادة دوره ومن منافسة المطارات الاخرى في المنطقة؟

– «اريد ان اعطي فكرة ، مثلا، «مطار لارنكا» يمر فيه حوالى ٣ ملايين راكب . مطار اسرائيل يستوعب حوالى ٤ ملايين ، لكنها تتحضر لكي يستوعب ١٧ مليون راكب . فهي تتحضر لعملية فتح الحدود بين لبنان والدول العربية واسرائيل، وبذلك سيزيد عدد الركاب وهذه توقعاتها.

لا شك ان لبنان لن تكون منافسته في عمل الطيران، بل منافسته كمركز اقتصادي في المنطقة، وهذا هو الاساس، العالم يزور لبنان لهذه الغاية، المطار الحالي كاف للبنانيين فقط، لكن نحن غايتنا تقويته كمركز اقتصادي، لذلك فان الحكومة لا تهتم بالمطار فقط بل بكل ما يتعلق باعادة البنية الاقتصادية». ويمضي الوزير عمر مسقاوي قائلا:

– «المرفأ، مثلا، يدخل في زيادة امكانية المطار، وايضا الاوتوسترادات والطرقات والسكة الحديد كلها وسائل للنشاط اللبناني الاقتصادي، ونحن نعتقد ان لبنان لم يخسر كثيرا، خسر الكثير في بنيته التحتية، لكنه لم يخسر نشاطه الاقتصادي.

والحرب لم تتمكن من ان تحرمه من هذا الدور لأن هناك عوامل عدة تلعب دورها في هذا المجال.اولاها ان اللبنانيين قد اكتسبوا خبرة في الحرب ولم يضيعوا اوقاتهم، ففتحوا اشغالا لهم في قبرص واثينا وباريس والسعودية والدول الخليجية، اذ نحن علينا ان نؤسس لبنية اقتصادية واساسية لكي نستجلب هؤلاء اللبنانيين لكي يعودوا الى وطنهم ونرغبهم بذلك. ويعودون ومعهم زبائنهم الذين تعاملوا معهم في المنطقة، لذلك نعتقد ان لبنان سيستعيد دوره بسرعة، لأن ركائز استعادة الدور ووسائله متوافرة، يحتاج الامر الى الاستقرار والى شيء من وحدة الرؤية وكله سيسير كما نصبو اليه.

اذا الحكومة عندنا تهتم بالبنية التحتية وتنفق عليها وتقترض ، فهي ليست خائفة من الاقتراض لأنه فورا مع اعادة الحركة الاقتصادية واجراء تعديلات في بعض التشريعات الموجودة من أجل ايجاد مراكز متحررة في الروتين الحكومي مثل الشركات المختلطة او المصالح المستقلة لها حرية التعاقد وسواه، واعادة القروض التي تكون قد اخذتها بكفالة الحكومة، هذه كلها تلعب دورا في اعادة تطوير البنية الاقتصادية. وأنا اعتقد ان لبنان ما يزال لديه هذه الادوات على الرغم من الحرب الطويلة.

□ هل سيتمكن مطار بيروت من منافسة مطار اسرائيل؟

– «لا شك ان اسرائيل تشكل عنصرا منافسا كبيرا جدا للاقتصاد اللبناني ككل وليس لمطار بيروت الدولي وحسب. فالمطار في النهاية جزء من منظومة اقتصادية لأنه سيستقبل السائح ورجل الاعمال كما انه سيكون محطة لنزول الطائرات اي عبارة عن النقل الجوي وطرق النقل الجوي، والشركات التي ستكون لها محطات في الشرق الاوسط.

ولبنان قادر على القيام بهذه المهمة ، لأنه هو اصلا كان يمارس هذا الدور اساساً.

ومتى استعاد المطار دوره الطليعي المميز سيرد المبالغ المنفقة عليه كلها، وهي ليست كبيرة. فنحن على الرغم من كل ما يشاع عن الازمة المعيشية الخانقة، فاننا نجد حسب احصاءات وزارة العمل ان لدينا سيارلانكيات في البيوت بما قيمته ٣٥٠ مليون دولار في السنة، لذلك عندما نقول ان المطار سيكلف ٤٥٠ مليون دولار فليس بالشيء الكبير بالنسبة الى قدرة اللبناني على اعادة هذا الدور».

□ هل انتهت عملية تجهيز المنطقة الحرة في المرفأ؟

– «لقد سبق أن افتتحنا العمل في المنطقة القديمة وفي حدودها القديمة لكن هذا ليس كافيا ، نحن بصدد انشاء مركز نحو الحوض الخامس وتوسع امكانياته ليكون هو ايضا منطقة حرة في هذا المجال. كما سنتعامل مع مرفأ طرابلس لكي يكون في شكل اساسي منطقة حرة، لأن هذا كله يقوي قدرة لبنان على ان يكون مستودعا للبضائع التي تأتي من الشرق ومن الغرب، وقدرته على التوزيع في هذا المجال، وهذا جزء من الاقتصاد اللبناني الذي كان قائما قبل الحرب. وحتى نقوم بهذه المهمة يجب ان يكون لدينا اداء جيد، ونحن لدينا خبرة جيدة في هذا المجال عمرها عشرات السنين».

□ ابن اصبحت اذن عملية تأهيل المرفأ ؟

– «تطوير المرفأ بدأ فعلا... الاموال موجودة، مرفأ مرسيليا يشرف فنيا على الامور حسب شروط العقد مع مصرف الاستثمار الاوروبي ، ونحن في صدد وضع الدراسات لبدء التنفيذ».

□ ما هو الوقت الذي يحتاجه المرفأ لتأهيله؟

– «نقدر ان الدراسات تنتهي نهائيا هذا العام. ويبدأ العمل في أواخر هذا العام أو قبل ذلك بقليل. ويحتاج الى حوالى سنتين تقريبا لكي ينتهي وذلك مرهون بالظروف . اما الميزانية المخصصة لاعادة تأهيل المرفأ فهي ١٢٠ مليون دولار».

□ أشيع ان اتفاقات تمت مع الصين ليكون مرفأ بيروت نقطة اساسية لتصدير بضائعهم الى سائر دول الشرق الأوسط؟

– «الصينيون يريدون انشاء مراكز كمستودعات، ويجري التفاوض معهم على ان تكون هذه المستودعات في طرابلس او في بيروت».

□ ابن اصبح مشروع توحيد العمل المرفئي الذي اثير منذ فترة؟

– «هذا مشروع نعده، لكن لا يمكن تنفيذه اذا لم تكن لدينا طرقات سريعة تصل ما بين المرافئ، وخصوصا سكة الحديد. لأن ذلك يحتاج الى وسيلة نقل سريعة تنقل البضائع بين المرافئ». واليوم وحدة المرافئ ليست شعارا فقط. هي فكرة تتكامل مع انجاز كافة الوسائل التي تحدثنا عنها: وسائل النقل وسواه داخليا وخارجيا».

□ ما هي اهمية تنفيذ وحدة العمل المرفئي؟

– «أهميتها، اولا بالنظر الى ان الشاطئ اللبناني ليس كبيرا، فبامكاننا ان نحضر لأرصفة . في الحكومة غير مهتمة بهذا القطاع الحيوي ، فهي اليوم بصدد اجراء مناقصة لشراء باصات».

جمعية شركات التأمين تتهم الأطباء والمستشفيات

فواتير التأمين الصحية سترتفع الى ٥٠ في المائة

■ حذرت مصادر جمعية شركات التأمين في لبنان من ان فواتير التأمين الصحي ستشهد ارتفاعا ان لم يتم التوصل الى اتفاق تجمد بموجبه زيادات تعرفة الأطباء والمستشفيات معا. واشارت الى انه اذا لم يتم التوصل الى حل جذري مع الطرفين لهذه الغاية، فان قيمة الزيادة على التأمين الصحي ستصل الى ٤٠ – ٥٠٪ ، وبالتالي سيرتفع متوسط القسط السنوي للفرد في متوسط العمر (٤٥ سنة) الى نحو ٥٠٠ دولار اميركي.

وتؤكد مصادر «جمعية شركات الضمان» الى ان هذه الزيادة ستكون مبررة ، لأن شركة التأمين تستعيد من المضمون لديها، كل ما تدفعه للطبيب او للمستشفى، وبقدر ما ترتفع الكلفة الاستثنائية سيرتفع قسط التأمين حكماً، لأن شركات التأمين في النهاية شركات تجارية، هدفها الربح وتقوم في نهاية العام بتوزيع نسب الارباح.

ورأت الجمعية انه اذا اضطرت الشركات الى زيادة قيمة التأمين الصحي، فان هذا الامر سينعكس بشكل سريع وواضح على دور شركات التأمين في لبنان، ذلك انه من الطبيعي في هذه الحالة ان يتقلص عدد المضمونين لدى القطاع الخاص ويتراجع دور شركات التأمين كضامن ، لينتقل هذا الدور، (اي التأمين الصحي)، الى مؤسسات القطاع العام، (وزارة الصحة، تعاونية الموظفين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، او الى المؤسسات الخيرية.

هذا مع الاشارة الى ان ٥٥٪ من انتاج شركات التأمين في لبنان، تعود للتأمين الصحي، وهي ظاهرة فريدة من نوعها، ذلك ان النسبة الطبيعية يجب ان لا تتعدى الـ ٢٠٪ ، ويعود ذلك الى انه خلال سنوات الحرب الاخيرة حلّت شركات التأمين الخاصة مكان الدولة لتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، وذلك بسبب غياب وتقصير أجهزة الدولة عن القيام بهذه المهمة، وبالتالي فان تدني مستوى الخدمات الصحية التي تمنحها مؤسسات الدولة فتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة لكي تنمو وتزدهر، علما ان شركات التأمين اللبنانية، ازدهرت بشكل عام على أثر الاحداث عام ١٩٧٥، بعدما أخذت «شركات الضمان» الاجنبية تغادر لبنان التي كانت تطغى على الشركات الوطنية حيث بلغ عددها قبل الحرب ٦٠ شركة قبالة ١٥ شركة وطنية.

بعد اندلاع شرارة الحرب الاولى عمد كل ممثل لشركة تأمين أجنبية الى انشاء شركة لبنانية، كي لا تذهب المحفظة للشركة الاجنبية التي كان يمثل . وبذلك تبدلت الادوار، وأصبح عدد الشركات الوطنية ٩٠ شركة، (٨٤ منها انتمت الى «جمعية شركات الضمان»)، و١٥ شركة أجنبية.

وكانت «جمعية شركات الضمان» في لبنان قد شكلت لجنة جمعتها الى جانب نقابة المستشفيات في لبنان، وذلك بهدف مناقشة الزيادات التي تطلبها نقابة المستشفيات على فواتيرها الاستشفائية، وكانت عازمة على البدء في تطبيقها اعتبارا من ١٩٩٤/١/١.

وقد أبدت «جمعية شركات الضمان» استعدادها للموافقة على هذه الزيادات اذا كانت مبررة اقتصاديا وذلك في كل تفاصيلها واجزائها، مثلا على ذلك تصحيح الاجور وزيادة التعرفة الكهربائية لأن هذه التفاصيل تؤثر على فاتورة الخدمات الاستشفائية وذلك وفق نسب مئوية معينة، وبالطبع هذا يحتاج لاثباتات تطلبها «جمعية شركات الضمان» وتشدد على مصداقيتها وفق ما تشير اليه مصادرها، لتوافق على المضي في الزيادات المطلوبة. خصوصا ان الزيادات الاخيرة التي طرحتها نقابة المستشفيات تراوح بين ٤٥ – ١٢٠٪ .

وبذلك عكفت الجمعية ونقابة المستشفيات على درس تفصيلي لقيمة الزيادة اللاحقة بكل بند استشفائي على اثر عملية تصحيح الاجور وزيادة تعرفة الكهرباء.

واشارت مصادرها الى ان نسبة الزيادة يجب الا تتجاوز ٥٠٪ في أقصى الاحتمالات.

وانطلاقا من ذلك، كانت هذه الزيادات ونسبها موضوع نقاش مستمر وطويل داخل اللجنة المؤلفة من الطرفين.

والى ذلك ، فان اللجنة بصدد الاتصال ايضا بنقابة الاطباء لمناقشتها ومحاورتها حول موضوع التعرفة الطبية وزياداتها، بعدما اعلنت نقابة الاطباء انها لم ترفع اقساطها، بل أجرت مراجعة كاملة لجدول الاعمال الطبية، بحيث اصبح الطبيب يتقاضى بموجب ذلك اتعاباً تزيد على اتعابه السابقة بنسب تراوح بين ٢٠ – ١٠٠٪.

وتقول مصادر «شركات الضمان» ان هذه الزيادة مثبتة في الوثائق الصادرة عن النقابة ولا مجال لمناقشتها، في حين تؤكد نقابة الاطباء ان اعادة التقويم هذه، (كما اسمتها) كان يجب اجراؤها منذ عشر سنوات، وان النقباء السابقين لم يهتموا سابقا بهذا الموضوع الى ان اقر مؤخرا.

وتشير المصادر الى ان الاطباء اصبحوا يطالبون باتعابهم من المستشفيات مباشرة من المريض، اي انهم يطالبون بفصل قيمة اتعابهم عن فاتورة المستشفى، لأن في اعتقادهم أنهم مغبونون بهذا الاسلوب ، وطبعا بدل الاتعاب هذا سيكون خاضعا «للتقويم» الجديد الذي أجرته نقابة الاطباء.

اما «جمعية شركات الضمان» في لبنان فقد علّقت على هذا «التقويم» بما يلي:

«لماذا اختيار هذا الوقت بالذات للقيام باعادة التقويم، في ظل الازمة الاقتصادية الفاحشة التي يواجهها المواطن اللبناني، وحيال رفع الدولة لتعرفات الخدمات العامة. في حين ان الاطباء اصبحوا ومرفهة، خصوصا ان زيادة قيمة اتعابهم تزامن مع الزيادة التي اقرتها نقابة المستشفيات ، الامر الذي يعني حكما ان فاتورة الاستشفاء ستشهد ارتفاعا كبيرا ومعها فوائد التأمين الصحي، مما يشكل اعباء كبيرة على المواطنين».

والى ذلك ، تشير مصادر الجمعية الى ان حديث اليوم يتمحور حول امكانية تحويل الخدمات الاستشفائية الى القطاع الخاص «شركات التأمين الخاصة»، ورأت هذه المصادر في هذه الخطوة خطأ جسيماً قد يؤدي الى تفكيك المؤسسات القائمة حاليا، والتي على الرغم من سيئاتها، فهي تقدم خدمات للفقراء والمعوزين، واذا ما تفككت وزالت، سيصبح اللبنانيون تحت رحمة القطاع الخاص، هذا مع الاشارة الى ان القطاع العام كهيئات ضامنة وكمستشفيات حكومية يؤمن تغطية حوالى ثلثي الشعب اللبناني او اكثر ، جزئيا او كليا.

واشار المصدر الى ان موضوع تخصيص القطاع الصحي ادرج مرارا، اكان خلال الاجتماعات او عبر تلميحات وردت في الصحف على اعتبار ان الدولة تدفع ٤٠٠ مليار ليرة سنويا خدمات صحية.

وبالاضافة الى ما ورد من بيانات في بعض الصحف تدعو الى اعتماد بطاقة صحية تشارك فيها شركات التأمين!

وتطرق المصدر الى مشروع تعديل قانون الهيئات الضامنة الذي لا زال قيد الدرس في وزارة الاقتصاد والتجارة منذ اواخر آذار/مارس الماضي، فأوضح ان الوزير دمرجيان شكل لجنة برئاسة القاضي سهيل البوجي، بالتعاون مع «جمعية شركات الضمان»، وقد انجزت اللجنة قراءة القانون واجرت التصحيحات اللازمة واعادته الى الوزير الذي كان من المفترض ان يطلع عليه «المجلس الوطني للضمان»، ثم يوافق عليه ويحيله الى مجلس الوزراء، حيث لا يزال «المجلس الوطني» منكباً على درس المشروع، وقد أنجز ثلاث مواد منه وتوقف.

ويتضمن مشروع القانون الجديد نصوصا من شأنها ان تحمي صناعة التأمين في لبنان، اي انها تحمي الضامنين والمضمونين في آن معاً، وفق مصادر الجمعية، ونص على انشاء غرف تحكيمية تفصل في الخلافات بين الشركات والمتعاملين معها، كما تضمن انشاء مجلس تأديبي لمحاكمة ومعاقبة اي شركة تخالف الانظمة وتسيء الى السلوك المهني. وقد اعطي المجلس التأديبي حق اسقاط عضوية اية شركة تكرر مخالفتها، وهذا يعني ان الشركة التي تسقط عضويتها لا يعود لها الحق في مزاولة اعمالها على اعتبار ان الانضمام الى «جمعية شركات التأمين» أضحى الزامياً.

ورفع مشروع القانون الجديد رساميل الشركات الى مليار ونصف مليار ليرة لبنانية، واعطى الشركات مهلة ثلاث سنوات لتوفق أوضاعها مع القانون الجديد، وكذلك فرض على فروع الشركات الأجنبية تخصيص مثل هذا الرأسمال في لبنان على الاقل، كما نص القانون الجديد على اعفاءات ضريبية للشركات التي تقبل بالاندماج.

4 Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

معرض المنتوجات السورية في غرفة التجارة العربية - البريطانية

العمادي يؤكد رغبة دمشق في التعاون الخاص مع لندن

لقي معرض المنتوجات السورية الذي اقيم في غرفة التجارة العربية – البريطانية اقبالا ملفتا للنظر. وقد حضر الى لندن لافتتاح المعرض الذي استمر اسبوعا (٣-٧ ايار/مايو الجاري) وفد سوري كبير على رأسه الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة.

وهذا أول معرض سوري من نوعه في اوروبا الغربية ولا سيما ان المعروضات فيه غير مخصصة للبيع. وقد لفت الى هذه الظاهرة في الندوة التي عقدت على هامش المعرض الدكتور راتب الشلاح رئيس غرفة تجارة دمشق ورئيس اتحاد الغرف السورية بقوله، ان المنتجين السوريين غير معتادين على حضور معرض من غير ان يبيعوا فيه!

وكان قد جرى تحضير جيد للمعرض من قبل السفير السوري محمد خضر وامين عام غرفة التجارة العربية – البريطانية عبدالكريم المدرس اللذين عقدا في الغرفة مؤتمرا صحافيا قبل ايام من افتتاح المعرض أعلن فيه السفير خضر ان بلاده ترغب في الدخول الى اوروبا من البوابة البريطانية الواسعة.

وفي الندوة التي عقدت في فندق «هيلتون» بعد افتتاح المعرض تحدث وزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العمادي عن السياسة الاقتصادية الجديدة لسوريا ورغبتها في استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية وفتح أسواقها للتبادل التجاري وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا.

وقال: انه في حقل التجارة الخارجية التي تلعب دورا مهما في حياتنا الاقتصادية كان لا بد من ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتنشيط هذا القطاع في خدمة عملية الانتاج.

واضاف قائلا: اننا بتحريرنا لمستوردات القطاع الخاص كنا نرغب في ان يتحمل هذا القطاع اعباء تمويل مستورداته من أمواله الخاصة المتأتية اما من موجوداته الخارجية او من عائدات صادراته الى الخارج، على ان يستبقي لنفسه فائضا من العائدات بالعملات الاجنبية بنسبة ٧٥٪. وفي المقابل سمحنا للقطاع العام كذلك ان تفتح مؤسساته حسابات بالعملات الاجنبية المتأتية من عائدات صادراته او من مخصصات الحكومة لهذا القطاع من مواردها الخاصة.

وشرح العمادي اجراءات القطع الاجنبي المعتمدة الآن في سوريا من اجل تأكيد الثقة بالقطاع المصرفي السوري الذي تجري محاولات حثيثة لتحديثه وتطويره فقال انه مسموح للأفراد بأن يفتحوا في البنوك السورية حسابات بالعملات الصعبة اذا جاءت هذه الأموال من الخارج او أعلن عنها لدى الجمارك. والمقيمون في البلاد يسمح لهم بادخال اي مبلغ من العملات الأجنبية من دون حدود. والمقيمون المغادرون الى الخارج يسمح لهم باخراج مبلغ ٢٠٠٠ دولار اميركي بالاضافة الى اي مبلغ آخر تسمح به القوانين المرعية. اما غير المقيمين فيسمح لهم بادخال واخراج مبلغ ٥٠٠٠ دولار من دون تصريح. ولا بد من التصريح عن اي مبلغ فوق هذا الحد اذا كان صاحبه يريد اخراجه ثانية.

وعدد الوزير العمادي المنافع الكثيرة التي جنتها سوريا من هذه السياسة الاقتصادية التي وضع توجهاتها الرئيس حافظ الاسد نفسه فقال، انه اتاحت وفرة في وجود البضائع والسلع التي كانت مفقودة سابقا من الاسواق، وخلقت فرص عمل جديدة، ومنعت الاستغلال، وشجعت المنتجين على الابتكار والابداع، وخفضت من عجز الميزانية، وزادت من موارد الدولة، وحلت أزمة النقل، وهيأت مستلزمات الطباعة والثقافة، بالاضافة الى اخر ما ابتكره العلم من وسائل حديثة في مجالات الكومبيوتر والاتصالات.

وأشار الوزير العمادي ايضا الى التوسع المتوقع في مجال السياحة، ثم تحدث عن العلاقات مع بريطانيا فوصفها بانها «ممتازة على الصعيد السياسي». وقال، انه شخصيا اول ما تعرف على المؤسسات البريطانية من خلال تقرير الكسندر غيبز الشهير عن التنمية في سوريا في الاربعينات، وقال أنه لو بنت بريطانيا توجهاتها على تقرير غيبز من ذلك الوقت لكانت قد أقامت أساسا متينا لصداقة دائمة وشراكة اقتصادية مستمرة. ثم اشار الى دور القوات البريطانية في الشرق في تحرير سوريا من قوات حكومة فيشي الفرنسية التابعة للمحور خلال الحرب العالمية الثانية، وقال ان سوريا اطعمت الجنود البريطانيين في ذلك الوقت من قمحها.

واشار العمادي الى زيارة الليدي مارغريت ثاتشر الى دمشق في أواسط السبعينات عندما كانت زعيمة المعارضة، وتحدث عن مقابلته لها في ذلك الوقت وقال ان الرئيس حافظ الاسد استقبلها في منزله مع عائلته.

اما وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية مارك لينوكس – بويد الذي استهل كلمة الافتتاح في المعرض باللغة العربية نظرا لأنه يتقن هذه اللغة التي تعلمها في مدرسة شملان في لبنان، فقد ألقى كلمة مستعجلة في الندوة نظرا لأنه كان مضطرا الى ان يغادر لندن الى القاهرة لحضور التوقيع الفلسطيني – الاسرائيلي على اتفاقية الحكم الذاتي.

لكن الوزير البريطاني اكد في كلمته اهتمام بريطانيا بالتعاون مع سوريا بحيث انها ادخلت سوريا في عداد الدول الرئيسية المقرر توسيع التعامل معها وعينت خبيرا مختصا بالشأن السوري هو جيمي لوردالي لارشاد وتوجيه وتسهيل أعمال الشركات والمؤسسات البريطانية الراغبة في التصدير الى سوريا والتبادل معها.

ثم تحدث مسؤول في وزارة التجارة والصناعة هو المستر بايكر عن هذا الموضوع فقال، ان مهمة هذا الخبير هي التسهيل والتعريف واستعراض مصادر وامكانيات التمويل. وأسهب بايكر في استعراض الامكانيات السياحية الكبيرة في سوريا مشيرا الى ان السياحة في العقد المقبل سوف تكون قطاعاً من أهم القطاعات الاقتصادية.

وقال امين عام غرفة التجارة العربية – البريطانية عبدالكريم المدرس في كلمته، ان هناك عنصرين أساسيين يجب ان يتوفرا لاقامة علاقات تجارية جيدة هما: المعرفة والاتصالات. اذ يجب ان تكون هناك معرفة باقتصاد البلاد وبسياستها الاقتصادية وأولوياتها، وحجم قطاعها العام وقطاعها الخاص، وميزانياتها، وأسواقها، ومستوى تطورها وامكاناتها والرؤية الاقتصادية لقيادتها.

لكنه قال ان المعرفة بغير اتصال لا تؤدي الى التبادل، مشيرا الى دور الغرفة في تهيئة أجواء المعرفة والاتصال بين الشركاء التجاريين البريطانيين والعرب. ووصف المدرس المعرض السوري في لندن بانه يجري على نطاق جديد تماما. وقال انه يمثل صفحة جديدة في العلاقات التجارية بين بريطانيا وسوريا.

وتحدث في الندوة ايضا سفير بريطانيا السابق في دمشق اندرو غرين (يشغل الآن منصب رئيس دائرة الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية) فرد العلاقات بين بريطانيا وسوريا الى عام ١٥٥٣ عندما اعطي التاجر البريطاني جنكينسون أجازة مرور الى حلب، وقال ان اول قنصل لبريطانيا في حلب وهو وليام بارت تعين في عام ١٥٨٣، وان اول استثمار بريطاني في سوريا قامت به شركة «لافنت» (اي المشرق) في عام ١٥٩٧. وقال ان حلب قد اسهمت اسهاما ملحوظا في الثورة الصناعية الاولى التي جرت في بريطانيا. واشاد بدور الجالية السورية في بريطانيا قائلا، ان رجال الاعمال السوريين في بريطانيا هم خير جسر بين البلدين.

كذلك تحدث الدكتور راتب الشلاح رئيس اتحاد الغرفة التجارية السورية شارحا التحولات الجارية في القطاع الخاص ومستعرضا أحوال وآفاق الانتاج والتصدير والاستثمار.

وردا على سؤال من «الميزان» اثناء الندوة حول وجود أسعار صرف متعددة لليرة السورية وامكانية توحيدها وتعويم الليرة، قال الوزير العمادي: ان الليرة السورية الآن على الرغم من وجود اكثر من سعر واحد للصرف تعتبر في حكم المعومة لأن القطاع الخاص يستطيع بالنسبة المتاحة له من العملات الأجنبية (٧٥٪) ان يحدد السعر حسب السوق. وقال ان سعر الصرف المعمول به في المبادلات التجارية يقوم على أساس سعر الصرف في الدول المجاورة، باستثناء عمليات محدودة.

وعلى الموضوع ذاته علق الدكتور الشلاح بقوله، ان القطاع الخاص يقدر رغبته في توحيد أسعار الصرف يتفهم جيدا السياسة الحالية في هذا المجال لأن التوحيد في الظروف الراهنة سوف يكون مكلفا من الناحية الاجتماعية بالنظر الى انعكاسه على أسعار مواد السلع الضرورية وعلى مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود.

غزة - اريحا

المساعدات تؤمن مشاريع السنة الاولى و«فلسطين» و«الاردن» يتوزعان الضفة والقطاع

قال مصدر فلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية تلقت معونات بلغت قيمتها ٥٧٠ مليون دولار لاستخدامها في اقامة مشاريع تمهيدية بغرض التحضير لاقامة مشاريع البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

واوضح المصدر القريب من الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير، ان المبلغ المذكور قدم الى «المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار» من دول وهيئات اوروبية في شكل منح لاعادة تأهيل البنية التحتية التي لحقت بها اضرار بالغة خلال أعوام الاحتلال.

وذكر ان قيمة المنح ربما لا تكفي لتنفيذ المشاريع المطلوبة بموجب خطة اعادة الاعمار التي وضعها المجلس الاقتصادي الفلسطيني، لكنها قد تكفي لبدء المشاريع المقررة للسنة الاولى من فترة الحكم الذاتي.

واضاف، ان هناك وعودا بمبالغ اخرى من المجموعة الدولية من المقرر ان تأتي في شكل هبات وقروض ميسرة ومنح ومساعدات عينية.

واعطى المصدر صورة تقريبية عن المشاريع التي لها اولوية على ما عداها والمبالغ المقدرة لتنفيذها، مثل تمويل وتدريب وتأهيل قوات الشرطة الفلسطينية وتغطية حاجاتها التي قدرها بنحو ١٠٤ ملايين دولار، وترميم شبكات المياه ومد انابيب جديدة وتحديث جزء كبير من الشبكات القديمة خصوصا في قطاع غزة. وقدر المصدر المبلغ المتوقع لهذه المشاريع بما يزيد على ٦٠ مليون دولار، واستثنى من ذلك مياه الري التي قال انها تندرج تحت بند الزراعة الذي خصص له نحو ١٥ مليون دولار. كما قدر المبلغ المخصص لمشاريع توفير الطاقة وتوزيعها بنحو ٧٠ مليون دولار ومشاريع اعادة بناء الطرق والشوارع بأكثر من ٤٧ مليون دولار ومشاريع الاتصالات بنحو ١٤ مليون دولار.

وقدر المصدر ايضا المبالغ المخصصة لعمليات التنظيف وازالة القمامة والنفايات بنحو ٣٣ مليون دولار ولاعادة ترميم وبناء الوحدات السكنية في المخيمات بنحو ٢٠ مليون دولار.

واكد ان المجلس الاقتصادي الفلسطيني خصص ما قيمته ٥٢ مليون دولار للخدمات الاجتماعية والصحية والتلقيح ونحو ١٢ مليون دولار للمشاريع التمهيدية لتوليد الطاقة الكهربائية وما تبعها من تمديدات وكذلك شبكات المياه وشبكات الطرق والمواصلات.

وافاد ان مبالغ اخرى خصصت كاحتياطات للمشاريع الخاصة بالصحة والتعليم بينها ٢٨ مليون دولار للبرنامج المعروف ببرنامج انعاش الضفة الغربية.

وشدد المصدر على دور القطاع الخاص الفلسطيني في المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع وضرورة مساهمة العمالة والخبرات الفلسطينية فيها.

هذا ويخطط بنك فلسطين في قطاع غزة المحتل لمضاعفة رأسماله البالغ ٤ ملايين دولار بنسبة ١٠٠٪ في مطلع تنفيذ اتفاق غزة – اريحا وانسحاب اسرائيل من القطاع، وذلك لمواجهة المشاريع المقرر تنفيذها لاعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المقبلة.

وقال عضو مجلس ادارة البنك خالد هاشم الشوا، ان زيادة رأس المال ربما تتجاوز ٢٠٠٪ وان البنك بدأ في خطة تطوير تتضمن تأسيس ٣ فروع جديدة بالاضافة الى الفروع الداخلية في قطاع غزة وذلك في مدن اريحا ونابلس ورام الله في الضفة الغربية، مشيرا الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية رفضت محاولات البنك العديدة لزيادة رأسماله في ما مضى خوفا من ان يكون عاملا مساعدا في تمويل مشروعات فلسطينية اقتصادية ضخمة.

وكشف الشوا عن وجود نيات لدى الجهات الفلسطينية الرسمية لتأهيل بنك فلسطين ليصبح بنكا مركزيا فلسطينيا يتولى الاشراف على القطاع المصرفي في قطاع غزة ومدينة اريحا، موضحا أن الاراضي الفلسطينية في حاجة لتأسيس بنوك اخرى تساهم في تمويل مشاريع التنمية المتوقعة لا سيما في مجال البنية التحتية.

ونفى المسؤول المصرفي الفلسطيني تلقي البنك لأية اموال من الجهات المانحة التي اعلنت عن نيتها بمنح قروض لتمويل بناء الاقتصاد الفلسطيني، مشيرا الى ذلك ان البنوك والمؤسسات المالية العربية لم تقدم اية عروض حتى الآن في هذا الشأن.

واستبعد خالد الشوا سك عملة فلسطينية في المرحلة المقبلة، موضحا ان تلك الخطوة ربما تأتي في مرحلة لاحقة لا سيما انها باهظة التكاليف ولا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني تحملها في مرحلة البناء الاولى، متوقعا ان يكون الدينار الاردني هو العملة التي سيتم التعامل بها.

وقال الشوا: ان ميزانية بنك فلسطين تبلغ ٤٠ مليون دولار، غير انها لا تستطيع تحمل تبعات تمويل كل المشروع التي ربما تتجاوز ٣ مليارات دولار، معربا عن ارتياحه لاتجاه بعض البنوك العربية لافتتاح فروع لها في قطاع غزة المحتل مما يساهم – حسبما قال – في انعاش حركة البنوك ويعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني الوليد.

من جهة اخرى افتتح «بنك الاردن» اول فروعه في الضفة الغربية المحتلة في بلدة رام الله.

وقال مدير الفرع اسحق بدوي عكاري لوكالة «رويتر» انه «تم بدء تشغيل المصرف بالكامل، وستكون الخطوة المقبلة فتح فروع في نابلس وجنين والخليل. وسيتم ذلك خلال الاشهر الثلاثة المقبلة». وأضاف: «اننا سنفتح فروعا ايضا في بيت لحم وغزة واريحا وقلقيلية في وقت لاحق، ولم نواجه اي مشكلة حتى الآن. وبدأت عمليات البنك في صورة طبيعية».

وكان مساعد مدير «بنك الاردن» محمد علي ابراهيم قال في عمان: ان فرع رام الله سيقوم بكل العمليات المصرفية بما في ذلك التحويلات بالدينار وبالعملات الاجنبية والقروض وخطابات الضمان. واضاف، ان الفرع الاول سيكون لديه جهاز يتألف من ٤٢ موظفا وان المصرف ينوي افتتاح فرع ثان له في مدينة نابلس بمجرد الحصول على موافقة المصرف المركزي الاردني يتبعه افتتاح فروع اخرى في الخليل وغزة حيث استأجر «بنك الاردن» مكاتب جديدة له فيهما.

وقد اشترى المصرف ارضاً في بلدة اريحا لبناء فرع في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وكان الاردن واسرائيل وقعا مذكرة تفاهم مصرفية في كانون الاول/ديسمبر الماضي تسمح للمصارف الاردنية، التي كانت لها فروع في الاراضي المحتلة قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بمعاودة نشاطها.

٤١ مشروعا في الخطة الخمسية الأردنية

قدر مصدر مسؤول الانفاق المتوقع خلال الخطة الخمسية الاردنية للفترة (١٩٩٣/١٩٩٧) على مشاريع البرنامج الاستثماري البالغ عددها ٤١ مشروعا نحو ١٣٩٨.٩ مليون دينار (٢٠٤٢.٤ مليون دولار)، تشكل نسبة ٧٣.٥٪ من الكلف الاجمالية المتوقعة والمقدرة بـ ١٩٠٢.٩ مليون دينار (٢٧٧٨.٢ مليون دولار)، للمشاريع التي تشمل التنقيب عن البترول واستكمال بعض السدود ومشاريع ري وتطوير الاحواض المائية وسحب مياه الديسي للعاصمة، والمشروع الوطني للتنمية الزراعية، ومشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية، وبناء الارصفة وشق الطرق، وزيادة كفاءة شبكات الاتصالات الهاتفية، ومشاريع الصرف الصحي، وبناء صوامع جديدة للغلال.

ونفى المصدر اي تغيير يذكر على الخطوط الرئيسية للخطة الخمسية، التي جاءت منسجمة مع سياسات التصحيح الاقتصادي وملبية لها حسب المصدر، غير انه لم يستبعد احداث تغييرات مهمة في مرحلة ما بعد السلام لاختلاف بعض الاولويات، لكنه اكد انها لن تكون جذرية.

ويقدر حجم الاستثمار الكلي للخطة (التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي) بالأسعار الجارية بحوالى ٥٢٤٣ مليون دينار (٧٦٥٣ مليون دولار) – الدينار يوازي ١.٤٦ دولار – منها ١٨٧٤ مليون دينار للقطاع العام بنسبة ٣٥.٨٪، و٣٣٦٨ مليون دينار للقطاع الخاص بنسبة ٦٤.٢٪ من مجمل الاستثمارات، على ان ترتفع نسبة استثمارات القطاع الخاص الى اجمالي الاستثمارات من ٦١.١٪ عام ١٩٩٣ الى ٦٧.١٪ عام ١٩٩٧. ويعكس هذا التوزيع السياسة الحكومية في المرحلة المقبلة والرامية الى ترشيد الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص سيما في القطاع الانتاجي، والى زيادة دور القطاع الخاص في احداث التنمية القابلة للاستمرار. وقد تم توزيع الاستثمارات العامة على ثلاث حزم هي: الاجتماعية، الاستثمارية، والبنية التحتية. وقد جاء حجم الاستثمار العام متوافقا مع امكانيات التمويل المحلي والخارجي، والحد من اعباء الدين الخارجي.

ويبلغ حجم استثمارات الحزمة الاجتماعية ٨١٠ ملايين دينار بنسبة ٤٣.٢٪، من الحجم الكلي للاستثمارات، والحزمة الاستثمارية ١٧٤ مليون دينار بنسبة ٩.٣٪، في حين تبلغ استثمارات حزمة البنية التحتية حوالى ٨٩٠ مليون دينار اي ما نسبته ٤٧.٥٪ تقريبا، ويعكس هذا التوزيع اولوية حكومية في توفير وصيانة خدمات قطاعات الحزمتين الاجتماعية والتحتية، والمتمثلتين في مشاريع التربية والتعليم والصحة وقطاعات الخدمات الاجتماعية الاخرى والمياه والطرق والكهرباء والمواصلات.

وتعد خدمة قطاعات البنية التحتية الاكثر حساسية واهمية لارتباطها بمناخ الاستثمار المحلي. وتولي الحكومة اهمية لمشاريع سلطة الكهرباء ووزارة الاشغال العامة، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية. وتهدف هذه المشاريع الى زيادة كميات المياه المتوفرة لمواجهة العجز المائي الراهن والمتوقع في الموازنة المائية من خلال البحث عن مصادر المياه الجوفية، ورفع كفاءة شبكات التوزيع او سحب مياه الديسي الى العاصمة.

٥ Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

عائدات النفط انخفضت من ١٣٥ مليار دولار الى ٦٠ مليارا

سعر البرميل ١٠ دولارات اذا عاد العراق الى السوق

■ اكد جاسم السعدون الاقتصادي العربي المعروف زيادة الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في العقد المقبل نتيجة زيادة دورها كمصدر للنفط والتفاعل مع القوى الاقتصادية الاساسية المستهلكة للنفط في العالم.

وحذر من مخاطر قيام سوق شرق اوسطية على حساب العمل العربي المشترك، مؤكدا ان قيام هذه السوق سيكون من اجل دمج اسرائيل في اقتصاد المنطقة والهيمنة عليه.

وقال السعدون في محاضرة القاها في ابوظبي بعنوان «الاقتصاد الخليجي الى اين؟» : ان الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج آخذة في الازدياد كونها ستصبح سنة ٢٠١٠ مصدرة لنحو ٥٠ في المائة من حاجات العالم من النفط والتي ستصل في حينه الى ما يراوح بين ٨٥ مليونا و٩٢ مليون برميل يوميا، وذلك مقابل ٦٧ مليون برميل يوميا حاليا تنتج منها دول الخليج نحو ٣٠ في المائة فقط.

وذكر ان المنطقة تملك حاليا ٦٥ في المائة من الاحتياط النفطي العالمي البالغ الف مليار برميل من النفط الخام.

واشار الى ان الطلب العالمي على النفط سيتركز خلال الفترة المقبلة على نفط منطقة الخليج التي تضاعفت احتياطاتها من النفط في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

واشار الى ان ارتفاع الطلب العالمي على النفط سيكون بمعدل ١.٤ في المائة سنويا حتى السنة ٢٠١٠ وان ارتفاع الطلب سيكون مرتبطا بمعدل النمو الاقتصادي العالمي الذي سيحقق معدل ٣ في المائة سنويا، وهو معدل متوسط بين معدل مرتفع يصل الى ٥.٥ في المائة في الصين ودول «نمور اسيا» و٢.٧ في المائة في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا.

كما يرتبط نمو الطلب العالمي على النفط بالنمو السكاني في العالم الذي سيؤدي الى ارتفاع عدد السكان من ٥.٣ مليار نسمة الى ٧.٢ مليار نسمة سنة ٢٠١٠.

واوضح ان معدل النمو الاقتصادي العالمي اضافة الى زيادة عدد السكان وحدوث بعض التطورات السياسية وفرض ضريبة الطاقة ستؤدي الى تحولات مهمة ستكون لها انعكاسات كبيرة على اسواق النفط.

وذكر في هذا الصدد ان انتاج الدول المتقدمة من النفط سينخفض من نحو ١٦ مليون برميل الى نحو ١٤ مليون برميل ليكون العجز في امداداتها النفطية سنة ٢٠١٠ نحو ٣٠ مليون برميل يوميا، وذلك في وقت ينمو فيه الطلب على النفط في الصين ودول «نمور اسيا» من ١٢ مليونا الى ١٩ مليون برميل بزيادة سبعة ملايين برميل يوميا.

واكد السعدون، ان هذه التحولات ستجعل من منطقة الخليج وفنزويلا المنطقة الاساسية المصدرة للنفط لترتفع نسبة مساهمتها في الامدادات النفطية العالمية من ٣٤ الى ٤٩.٥ في المائة.

وقال ان النفط سيحتفظ بأهميته كاحد اهم مصادر الطاقة في العالم بعدما انخفضت نسبته في الفترة الاخيرة من ٤٩ الى ٤٠ في المائة نتيجة السياسات التي وصفتها وكالة الطاقة الدولية بالاعتماد على مصادر بديلة للنفط ابتداء من اوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات.

واكد ان هذه المعطيات الجديدة في معدلات الطلب والعرض للنفط في العالم ستجعل منطقة الخليج اكثر اهمية بالنسبة الى سياسات القوى الدولية الكبرى. واشار الى ان انتاج الولايات المتحدة الاميركية من النفط سيهبط الى نحو ٦ و ٧ ملايين برميل يوميا ليرتفع استيرادها للنفط الى نحو ١٠ ملايين برميل يوميا.

وقال: «ان هذا الوضع سيجعل التدخل الدولي اكبر في شؤون منطقة الخليج مما يتطلب اجراءات تعاون اوسع على المستوى الاقليمي لمواجهة المرحلة المقبلة».

وتوقع السعدون ان تبقى اسعار النفط ثابتة بشكل مطلق عند مستوى ١٥ دولارا حتى عام ٢٠١٠.

وقال، ان هامش الحركة في اسعار النفط محدود بين ١٥ و٢٥ دولارا للبرميل، وان الدول المنتجة تستطيع التحرك ضمن هذا الهامش في الفترة المقبلة.

وافاد ان التحرك ضمن هذا الهامش لتحسين اسعار النفط ومواجهة المتغيرات العالمية يتطلب من دول المنطقة زيادة قدرتها التفاوضية مع الدول المتقدمة المستهلكة للنفط. وأضاف ان الدول المستهلكة تعرف ما تريد حتى السنة ٢٠١٠، مشيرا الى ان وكالة الطاقة الدولية انشئت بعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ وتمكنت من تنفيذ سياستها مما ادى الى انخفاض الاسعار عام ١٩٨٦ الى اقل من ١٠ دولارات للبرميل، واعتبر ان من يقرر اسعار النفط حاليا هي الدول المستهلكة وليس الدول المنتجة.

وذكر السعدون «ان مواجهة المشكلة تتطلب ايضا حل معضلة المالية العامة في الدول الخليجية». وقال «كلما كانت هذه المشكلة ضاغطة كانت المعالجة غير صحيحة».

واشار الى ان عائدات الدول الخليجية انخفضت من ١٣٥ مليار دولار مطلع الثمانينات الى ما يراوح بين ٥٥ و٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ وان القيمة الشرائية لها تساوي ٢٠ مليار دولار فقط.

وأوضح ان هذه العائدات تنفق حاليا في بندين رئيسيين هما الأمن والدفاع والرواتب والأجور.

وتوقع حصول انخفاض جديد في اسعار النفط في ضوء قرار منظمة «اوبيك» الأخير في جنيف بتجديد العمل بسقف الانتاج حتى نهاية السنة الجارية.

ودعا دول الخليج الى السيطرة على نفقاتها العامة وهي الاعلى في العالم، وايجاد حل للمعضلة التي تواجه جهود التنمية ومن ابرزها التركيبة السكانية.

واشار الى ان معدل العمالة الوافدة يشكل نسبة ٧٣ في المائة من عدد السكان البالغ ٣٣.٥ مليون نسمة، وان هذه النسبة تقابلها نسبة ٢٧ في المائة من العمالة المواطنة، وهي تتراوح بين ٥٤ في المائة في البحرين و١٠ في المائة في دولة الامارات.

وأكد ان هذا الوضع في التركيبة السكانية يمكن ان تكون له نتائج سياسية ناجمة عن الخلل الكبير في هذه التركيبة وحتى بين مواطني الخليج انفسهم الذين ينقسمون الى مواطنين من الدرجة الاولى والثانية ومن دون جنسية.

وحض السعدون على زيادة التعاون الاقليمي بين دول الخليج بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وانشاء منطقة جمركية موحدة، ووضع التعرفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، وتنسيق المشاريع الانتاجية والاستثمارية، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، والتعاون النفطي.

وشدد على ضرورة رفع الدول الخليجية قدرتها التفاوضية في اسواق النفط ومع التكتلات الاقتصادية العالمية وتحسين وضع المالية العامة فيها ومعالجة الوضع السكاني ووضع التعاون الاقليمي موضع التنفيذ العملي.

على صعيد آخر توقع المدير التنفيذي لمجلس الطاقة في بريطانيا داي جونز ان تنخفض اسعار النفط في الاسواق الدولية الى مستوى عشرة دولارات للبرميل عندما تسمح الامم المتحدة للعراق بتصدير نفطه.

وقال في تصريحات صحافية في دبي، ان عودة العراق الى السوق النفطية العالمية في ضوء امكاناته الانتاجية الكبيرة ستغرق الاسواق بفائض نفطي ضخم من الصعب امتصاصه في ظل الفائض المتوافر في الاسواق. واشار الى ان عودة العراق قد تخفض الاسعار الى مستوى عشرة دولارات للبرميل اذا لم تعمل الدول المنتجة للنفط داخل «اوبيك» وخارجها على خفض انتاجها الحالي بنسبة تقارب الانتاج العراقي.

واشار المسؤول النفطي البريطاني الذي يقود ٥٢ شركة صناعية نفطية بريطانية شاركت في معرض «النفط والغاز» الذي افتتح في دبي ، الى انه من المستبعد، في ضوء المعطيات الحالية، ان ترتفع اسعار النفط الى مستوى ٢٠ دولارا للبرميل في السنوات القليلة المقبلة، وان زيادة الانتاج النفطي من الدول الرئيسية وغير الرئيسية يحول دون ارتفاع الاسعار في ضوء النمو الطبيعي في حجم الاستهلاك العالمي.

وقال ان السعر العادل للنفط بالنسبة الى المنتجين والمستهلكين وشركات النفط المنتجة يجب ان يراوح بين ١٧ دولارا و١٨ دولارا للبرميل.

واضاف: «انه سعر مثالي حتى تتمكن الدول المنتجة للنفط من استثمار مبالغ كبيرة في عملية تطوير وتحديث تقنيات الانتاج، واشار الى ان النفط سيبقى مصدرا رئيسيا للطاقة في العالم في السنوات العشرين المقبلة، «لأنه سيظل مع توافر الاحتياطات الضخمة مصدرا رخيصا يقل عن المصادر البديلة التي يتحدث عنها العلماء».

ولاحظ جونز ان منطقة الخليج تعتبر حاليا من أهم الاسواق العالمية التي تسعى شركات النفط وتلك المنتجة للمعدات والصناعات المرتبطة بها الى العمل فيها، مشيرا الى مليارات عدة تنفقها دول مجلس التعاون في المرحلة الراهنة لتطوير مشاريع انتاجها وتحديث عمليات التنقيب.

وعن سعي بعض الشركات النفطية العالمية الى العودة الى العمل في العراق، قال : «ان الشركات البريطانية النفطية وغير النفطية ملتزمة بقرارات الامم المتحدة، وهي لن تعود الى العمل هناك من دون قرار دولي». واضاف: «لا اعرف اي شركة بريطانية تنوي العمل في العراق قبل قرار من الامم المتحدة». واشار الى ان مجلس صناعات الطاقة الذي يمثل ٢٦٠ شركة نفطية تعمل في حقل الصناعات النفطية وتستخدم ٣٠٠ الف عامل، حققت نجاحا كبيرا في عملياتها العام الماضي، اذ بلغت مبيعاتها ١٧.٥ مليار جنيه استرليني كان نصيب الصادرات منها خمسة مليارات جنيه اتجهت في معظمها الى دول الشرق الاوسط والاقصى.

وقال ميشال نينظر المسؤول في هيئة الصناعات النفطية الفرنسية المشاركة في المعرض، ان حجم صناعات التجهيزات النفطية الفرنسية بلغ العام الماضي ٨٠ مليار فرنك فرنسي (١٦ مليار دولار). واضاف ان ٨٠ في المائة من تلك المبيعات استخدمتها الشركات الفرنسية العاملة في المجال النفطي خارج البلاد. وتقدر حصة الشرق الاوسط بنحو اربعة مليارات فرنك فرنسي.

من جهته، اعلن الشيخ احمد بن سعيد المكتوم رئيس دائرة الطيران المدني الذي افتتح المعرض بمشاركة ٥٠٠ شركة عالمية عاملة في مجالي النفط والغاز، «ان دولة الامارات تسعى حاليا الى التركيز على تطوير مصادر دخل بديلة عن النفط في اطار سياستها الرامية الى تنويع مصادر الدخل». واشار الى ان تلك المصادر هي الى جانب التجارة والسياحة والخدمات، وافاد ان زيادة عدد الشركات العالمية المشاركة في المعرض الحالي بمعدل الضعفين دليل على ان دبي ستبقى مركزا دائما لصناعة وتجارة النفط والغاز. وشدد على ان دول المنطقة طورت على مدى الاعوام الماضية انتاجها وتكنولوجيا استخراج النفط وهي لا تزال تعمل على تطويرها لمواكبة متطلبات الاسواق العالمية.

وقالت شركة تمويل المشاريع النفطية الاميركية، ان دول مجلس التعاون الخليجي الاعضاء في منظمة «اوبيك» رصدت اكثر من ٤٣ مليار دولار لمشاريع الطاقة في العقد المقبل وان غالبية تلك المبالغ ستنفق على مشاريع استخراج وتطوير احتياط الغاز الوفير.

وتعمل الشركات الـ ٥٠٠ المشاركة من ٣٦ دولة في المعرض في مجالات التنقيب والاستخراج والتطوير والتخزين والتوزيع والنقل، وكذلك في مجال البتروكيمياويات. وتسعى كلها الى الاستثمار بحصة من انفاق دول المجلس على مشاريع النفط والغاز في السنوات العشر المقبلة والمقدر بـ ٧٠ مليار دولار.

الامارات

الأرباح تتحدث عن الازدهار المصرفي

■ اظهرت دراسة عن مصارف الامارات الوطنية نجاحها في تحقيق ارباح قياسية هي الأعلى في تاريخها. اذ تمكن ١٦ مصرفا وطنيا، من اصل ١٩ مصرفا تعمل في الدولة، من رفع ارباحها الصافية العام الماضي بنسبة ١٤ في المائة الى ١٤٨٣ مليون درهم (٤٠٤ ملايين دولار).

واشارت الدراسة الى استقرار موجودات المصارف الاماراتية وتوسعها في الاقراض على رغم عدم نمو حجم ودائع العملاء لديها. وافادت ان حجم الائتمان المصرفي لدى تلك المصارف نما بنسبة ١٢ في المائة من ٤٠ مليار درهم الى ٤٤.٨ مليار درهم (١٣ مليار دولار) في مقابل استقرار الودائع عند مستوى ٧٣.٦ مليار درهم (٢٠ مليار دولار).

ولاحظت الدراسة، التي اعدها زهير كسواني خبير الاسهم المحلية في الامارات، انتهاء معظم المصارف الاماراتية من حل المصاعب التي ترتبت على مشاكل الاقراض في اواسط الثمانينات . اذ قدمت تضحيات عدة بخفض نسبة الفوائد المترتبة على الديون او بالغائها والاكتفاء بأصل الدين في تسويات ودية مع العملاء بعيدا عن القضاء حرصا على سمعة القطاع المصرفي وسمعة المدينين.

وذكرت ان معظم المصارف رصد مخصصات كافية للديون المشكوك فيها على حساب الارباح التي ظهرت غير متأثرة في شكل جذري في معظم الحالات. واشارت الى انتهاج المصارف بعد ذلك سياسة محافظة في الاقراض راعت فيها تنويع القروض الائتمانية على قطاعات اشمل بطريقة مدروسة وبضمانات اقوى. ووصفت عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ بمرحلة ازدهار القطاع المصرفي وتوقعت تقدما ملموسا في سنة ١٩٩٤.

وقال كسواني: «ان المصارف الوطنية التي اعلنت موازناتها السنوية حققت نجاحا كبيرا عام ١٩٩٣ يضاف الى نجاحها المحقق عام ١٩٩٢. وسجلت افضل اداء لها منذ انشاء النظام المصرفي في الامارات . وتقدمت لتأخذ شكل صناعة مصرفية تعتمد اساليب التقنية، وعملت على تعزيز موازناتها لتتجاوز المتطلبات والمعايير العالمية».

واضاف: «ان معظمها (المصارف) استوفى شروط المصرف المركزي في شأن الملاءة التي حددها بنسبة ١٠ في المائة لتتجاوز المعايير العالمية بنقطتين: في حين سارع بعضها للعمل على تسوية اوضاعه في ما يتعلق بتشريعات التركزات الائتمانية من اجل توزيع المخاطر».

وتخطط حاليا ستة مصارف لزيادة رؤوس اموالها باصدار اسهم مدفوعة القيمة مع علاوة اصدار لبعضها وهي «بنك دبي الاسلامي» بنسبة ١ في المائة و«بنك الفجيرة الوطني» بنسبة مماثلة و«بنك دبي التجاري» بنسبة ٤٠ في المائة و«المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» بنسبة ٣٣ في المائة و«بنك رأس الخيمة الوطني» بنسبة ١٥ في المائة، و«البنك التجاري الدولي» بنسبة ٦٧ في المائة.

ولاحظت الدراسة استفادة المصارف الوطنية في الامارات من المناخ الجديد والبيئة المناسبة التي وفرتها سياسة الحكومة استنادا الى الحرية الاقتصادية في المساهمة في توجيه المدخرات بفاعلية في عملية التنمية من خلال توفير التمويل، اذ اصبحت لديها القدرة الادارية والفنية والمالية اللازمة لدعم اي حركة او نشاط اقتصادي من دون اللجوء الى الاقتراض من الخارج بسبب توافر السيولة التي زادت في شكل ملحوظ اثر تعزز الثقة فيها.

أسئلة تتداول في سوق الأسهم

■ قال متعاملون في سوق الاسهم الاماراتية ان هناك تباطؤاً غير مبرر في السوق على الرغم من بدء الربع الثاني من السنة المالية وهو الموعد الذي كانت تنشط فيه السوق قبل فترة بيات صيفية حتمية تمتد من اواخر ايار/مايو وحتى منتصف ايلول/سبتمبر من كل عام.

وقال زياد الدباس: ان التباطؤ ربما يعود الى اعتماد معظم المستثمرين في السوق على المكاسب الرأسمالية وهي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. وقال، ان المستثمرين يبحثون عن الاسهم التي قد ترتفع اسعارها في السوق خلال العام، ويعتقد بعضهم ان اسعار اسهم شركات الخدمات وشركات التأمين سيكون نصيبها من الارتفاع محدودا هذا العام، بعد ان ارتفعت اسعارها بنسب كبيرة خلال العام الماضي، وبعض المستثمرين يخشى ان تؤدي اسعار الفائدة على الدرهم والدولار خلال هذا العام الى ردم الفجوة بين معدل الفائدة على الودائع وربح الاسهم وبالتالي تحول بعض المستثمرين الى سوق الودائع.

كما ان ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع رفع بالمقابل الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك للمستثمرين في الاسهم المحلية ، وبالتالي فان المستثمرين الذين يعتمدون على قروض البنوك لتمويل شراء الاسهم المحلية لن يكون استثمارهم مربحا اذا اعتمدوا فقط على الارباح السنوية التي توزعها الشركات والبنوك ما لم يصاحبها ارتفاع في اسعار الاسهم. حيث ان الفائدة المدفوعة على القروض والسلفيات اعلى من ربح الاسهم بشكل عام. واضاف، ان اداء شركات الخدمات وشركات التامين خلال عام ١٩٩٣ كان متميزا والتوقعات الاولية باستمرارية هذا الاداء خلال العام الحالي، خاصة ان جميع القطاعات الاقتصادية والتي لها تاثير مباشر على اداء هذه الشركات ما تزال تمر بمرحلة انتعاش ومنها قطاعات التجارة والبناء اضافة الى استمرارية ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي، وبالتالي فان انخفاض حجم الطلب على اسهم شركات الخدمات والتامين ليس له علاقة بمستوى اداء هذه الشركات.

ابوظبي

ملحق في «فوربس» عن الانجازات والامكانات

■ اجرى كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الاميركي السابق ، رئيس مجلس ادارة مجلة «فوربس» الاقتصادية الاميركية اتصالات مع عدد من الفاعليات السياسية والاقتصادية في ابو ظبي للحصول على دعم لمجلته بهدف اصدار ملحق خاص عن دولة الامارات.

واجتمع واينبرغر لهذه الغاية مع خلفان محمد الرومي وزير الاعلام والثقافة ورحمة محمد المسعود رئيس غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي. واكد المسعود اثناء الاجتماع اهتمام ابو ظبي بتطوير المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة . وقال، ان المبادلات سجلت العام الماضي نحو ٢.١ مليار درهم (٥٣٠ مليون دولار). وهي تحتل بذلك موقع الشريك التجاري الثالث بالنسبة الى ابو ظبي .

وأعرب عن ارتياحه الى التطور الكبير الذي تشهده العلاقات التجارية بين البلدين . وقال، ان الشركات والمؤسسات الاميركية عززت في الاعوام الماضية وجودها في ابو ظبي من خلال اتفاقات صفقات المبادلة المتكافئة (اوفست).

واشاد المسعود بعزم مجلة «فوربس» على اصدار ملحق خاص عن دولة الامارات لتسليط الضوء على الامكانات والتسهيلات المتاحة في الامارات ومناخ الاستثمار والاعمال فيها. واكد دعم غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي لهذا العمل لما له من اهمية في تعريف رجال الاعمال والشركات والمؤسسات الاميركية بالامارات وامكاناتها الكبيرة.

وبدوره أشاد واينبرغر بالتطور الكبير الذي تشهده الامارات، مشيرا الى عملية المسح الصناعي التي تقوم بها ابو ظبي حاليا. وذكر انه سينقل ذلك الى رجال الاعمال والصناعيين الاميركيين. وأوضح ان الملحق الذي ستصدره مجلة «فوربس» عن الامارات سيوزع على نطاق واسع في الولايات المتحدة وخارجها. وافاد ان المجلة تطبع ٧٥٠ الف نسخة وتصدر كل اسبوعين. واضاف ان الملحق سيتناول كافة اوجه الحياة في الامارات خصوصا صناعة النفط وصفقات الـ «اوفست» وميزاتها وفوائدها.

المغرب

١٢٥ دولة وقّعت في مراكش اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة

■ وقّع وزراء ١٢٥ دولة اعضاء في الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) بما في ذلك الصين التي طلبت الانضمام الى الاتفاق النهائي لـ «اعلان مراكش» الذي يضم ٣٥ اتفاقا. وسجلوا بذلك نهاية ثماني جولات من المفاوضات الشاقة والصعبة في اطار جولة اوروغواي.

واستمرت مراسم حفل التوقيع في قصر المؤتمرات نحو ٤ ساعات، توالى خلالها وزراء الخارجية او التجارة او المندوبين التوقيع على المعاهدة التي تشمل في مجموعها ٢٢ الف صفحة وتزن ١٧٦ كيلوغراما بينها ٥٠٠ صفحة للاتفاق النهائي.

واعتبر رئيس المؤتمر وزير خارجية اوروغواي، ان العالم يدشن عهدا جديدا من التبادل والتعاون التجاري الدولي، بعدما ظلت المخاوف قائمة لمدة ثمانية أعوام بسبب صعوبة التوصل الى مثل هذا الاتفاق التاريخي. وقال، ان كل الدول ساهمت بشكل ايجابي في انجاح جولة اوروغواي وان انشاء «منظمة التجارة الدولية»، سيكون احدى الوسائل التي ستسعى لتحقيق اكبر قدر ممكن من التعاون بين الشعوب على اساس من العدل والتكامل، عوض التنازع التي كانت صفة المرحلة السابقة، واعتبر من جهة اخرى ان المنظمة ستعزز وتكمل عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانها ستسعى الى ايجاد حلول لعدد من القضايا التجارية العالقة. واضاف ان العلاقة تبدو مترابطة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي وان حرية التجارة والاستقرار وجهان لعملة واحدة.

واعتبر بيتر سذرلند المدير العام لـ «غات»، ان المواضيع التي لم تحسم، مثل مسألة الخدمات والمسائل المرتبطة بالسياسات التمويلية والاخطار الناجمة عن الاجراءات الاحادية وغيرها، سيتم استكمال درسها في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية.

وافاد ان كل الدول الاعضاء لها حق عرض القضايا التي تعتبرها مهمة وان عمل اللجنة التحضيرية هو الوصول الى حل ما تبقى من قضايا لتكون المنظمة جاهزة للعمل مطلع السنة المقبلة. وكشفت مصادر في المؤتمر ان اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية تضم في عضويتها دولا عربية بينها المغرب ودولة الامارات.

واعتبر سذرلند ان توقيع اتفاقية مراكش هو اهم انجاز منذ ٤٧ عاما، وانه حتى فترة قريبة كانت المخاوف تحوم حول مدى امكان التغلب على مجموع القضايا المطروحة. وقال : ان العالم يدشن مرحلة جديدة في التعاون بين الشعوب وان الانجاز كبير وهو يفتح عهداً جديدا امام الاجيال المقبلة.

وكان المؤتمر الوزاري لـ «غات» الذي اختتم اعماله اصدر بيانا ختاميا، كما صادق على اربعة اتفاقات جديدة بينها مجالات حماية البيئة وتحرير الخدمات المصرفية والمالية. كما استمع الى الخطاب الذي القاه البرت غور نائب الرئيس الاميركي والذي ضمنه دعم الولايات المتحدة الكامل للاتفاق والتزامها بكل بنوده، مطالبا الدول الاخرى العمل بالمثل. وقال: ان الرئيس بيل كلينتون والكونغرس الاميركي سيعملان معا للمصادقة على الاتفاق، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة ربط التحرير التجاري بالبيئة وأهميتها بالنسبة الى الولايات المتحدة.

وجاء في البيان ان الوزراء يحيون الحدث التاريخي لانهاء الجولة التي ستدعم المبادلات والتشغيل والاستثمار ويرحبون بالاطار القانوني الجديد لتسيير التجارة الدولية ، ويعتبرون ان انشاء «منظمة التجارة الدولية» يدشن عهدا جديدا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

وذكر البيان ان الوزراء يقفون في وجه الضغوط الحمائية ويعتبرون تحرير التجارة والقواعد المنشاة من جولة اوروغواي سيؤدي الى مناخ تجاري اكثر انفتاحا ويلتزمون العمل على نطاق عالمي لتنسيق السياسات المتبعة في المجالات التجارية والنقدية والمالية، بما في ذلك التعاون بين «منظمة التجارة الدولية» و«صندوق النقد الدولي» و «البنك الدولي».

ويشار الى ان الدول العربية الموقعة على اتفاق جولة اوروغواي في مراكش هي المغرب ومصر وتونس والجزائر والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وموريتانيا.

الغات: الارباح والخسائر

اتفاقية الغات التي وقعت في مراكش سوف تزيد التجارة العالمية بما يتراوح بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليار دولار ابتداء من تطبيقها في عام ١٩٩٥ وذلك حسب التقديرات الرسمية

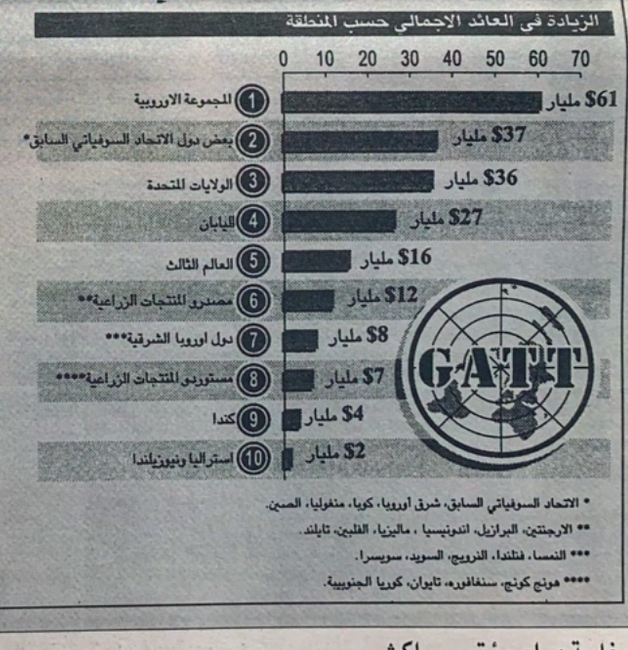

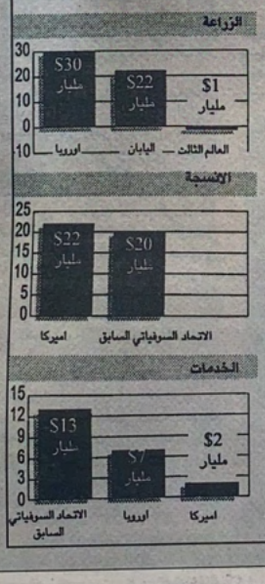

* الاتحاد السوفياتي السابق، شرق اوروبا، كوبا، منغوليا، الصين.
** الارجنتين، البرازيل، اندونيسيا ، ماليزيا، الفلبين، تايلند.
*** النمسا، فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا.
**** هونج كونج، سنغافوره، تايوان، كوريا الجنوبية.

الرسوم البيانية من «روتير»

ثلاثة مغاربة وراء مؤتمر مراكش

■ شارك في الاعداد لمؤتمر «الغات» في مراكش كثيرون، بيد ان دور ثلاثة من المسؤولين المغاربة يبقى متميزا وملحوظا وهم:

- ☐ ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام .
- ☐ اندرية ازولاي المستشار المالي في القصر.
- ☐ عبدالكريم بناني مدير السكرتارية الخاصة في القصر.

هؤلاء الثلاثة كانوا وراء الاعداد لاكبر واهم مؤتمر عالمي يعقد في نهاية هذا القرن، وقد كتبت الزميلة «الشرق الاوسط» عن كل منهم وصفا وتعريفا فقالت:

ادريس البصري

خبر جيدا سرايا الحكم منذ منتصف السبعينات حين تولى منصب كاتب دولة في وزارة الداخلية، الى ان اصبح حاليا الوزير الاكبر نفوذا داخل الحكومة المغربية، خمسيني تم جيدا بهندامه، ينحدر من مدينة «سطات» وسط المغرب، يشتهر بترتيبة الخيول ويمارس سكانها الفلاحة وتربية المواشي. يهوى رياضة الغولف ويترأس الجامعة المغربية لرياضة الغولف. يعمل ليل نهار... يتنقل كثيرا داخل وخارج المغرب، الا ان تنقلاته تظل في معظم الاحيان طي الكتمان، مكتبه يوجد في كل مكان، في مقر وزارة الداخلية، في منزله، وداخل سيارته.

درس الحقوق وتخصص في القانون الاداري وحصل على دكتوراه الدولة من احدى الجامعات الفرنسية، لكن مساعديه لا يلقبونه بالدكتور ، انه دائما «سي ادريس» ، احاط نفسه بعدد لا يحصى من الاطر واساتذة الجامعة، يغلب عليهم التكوين القانوني، يتحدث بطريقة تلقائية، اقرب ما تكون للغة رجل الشارع العادي، يستعمل في الاجتماعات واللقاءات خليطا من العامية واللغة الفرنسية، وبصوت تميزه بحة.

انه رجل التنفيذ، لذلك عادة ما يبدأ حديثه بعبارة «طبقا للتعليمات»، له ذاكرة قوية ويحفظ ملفاته جيدا، يتابط دائما ملفا احمر او اخضر.

يعرف تفاصيل التفاصيل خاصة اذا تعلق الامر بالساحة السياسية، كتوم يلاطف الصحافيين لكنه يتفادى الاحاديث الصحافية، هو طراز من المسؤولين الذين يفضلون ان تنسب اليهم المعلومات باعتبارهم «مصادر مطلعة او عليمة».

اندريه ازولاي

خمسيني، ينحدر من مدينة الصويرة على ساحل المحيط الاطلسي، يهودي الديانة، طويل القامة، يمشي بتؤدة، خفيض الصوت، لا تفارقه الابتسامة، متخصص في الاقتصاد، عمل في الصحافة في منتصف الستينات وكانت رؤاه الفكرية اقرب الى احزاب المعارضة قبل ان ينتقل الى باريس ليعمل في قطاع البنوك. حين عينه العاهل المغربي مستشارا له، في اطار الحلقة الضيقة من المستشارين، ولم يكن ذلك التعيين ، لتمثيل طائفته في اطار تلك الحملة الضيقة، لكن الاختيار كان نابعا من كفاءته.

يعمل مع عدد محدود من المساعدين لا يتجاوزون اصابع اليد، يكثرث للتفاصيل ويحرص على الاتقان، يشتغل كثيرا، وبفعالية متميزة، اذا دخلت مكتبه في الديوان الملكي ، ستلاحظ ان الملفات مرتبة باتقان، وان هناك ملاحظة كتبت بخط اليد فوق كل ملف، رجل علاقات عامة، علاقاته واسعة ومتشعبة في الغرب، دمث، متواضع، يتحدث بتهذيب كبير، يتكلم الفرنسية والانكليزية، خلفيته الصحافية جعلته يعرف جيدا التعامل مع الصحافيين، وماذا يريدون، لا يحرجه سؤال، واذا وجد ان الاجابة تحرج يعرف كيف يتخلص بلباقة، يبتعد عن الاضواء، ويتولى عادة الملفات الشائكة، وتلك التي تحتاج الى مثابرة.

رغم ان دخوله حلقة المستشارين الضيقة تم منذ فترة قريبة، لكنه برز بكيفية لافتة للانتباه، ويخدم بلاده بتفان.

عبدالكريم بناني

خمسيني بقامة ممشوقة، ونظارات انيقة، من مدينة الرباط.

قليلون خارج المغرب يعرفون اهمية المنصب الذي يشغله، وهو المنصب الذي يطلق عليه في المغرب، «مدير الكتابة الخاصة» انها حلقة البلاط الضيقة. يتحدث بصوت خافت، يتكلم العربية والفرنسية بطلاقة، في غاية التهذيب، يتكلم بابتسامة، انضباطه ملحوظ، تولى ترتيبات مؤتمر «الغات» منذ البداية، لذلك كان ينتقل كثيرا بين الرباط وجنيف. طبيعة عمله جعلت منه رجل كواليس، من طراز رفيع. مساعدوه يكنون له احتراما خاصا، ويلقبونه بـ «سي بناني».

رغم مشاغله التي لا تهدأ، فان ذلك لم يمنعه من القيام بأنشطة متعددة، فهو الرئيس التنفيذي لجمعية «رباط الفتح» ، وهي جمعية تعنى بتطوير مدينة الرباط وتهتم بالانشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية. كما يشغل كذلك منصب رئيس نادي الفتح الرياضي، احد اعرق اندية كرة القدم في المغرب. يتنقل كثيرا هذه الايام بين القصر الملكي ومقرات الوفود والمطار، يتابع كل التفاصيل محاطا بعدد من مساعديه، يصل ليله بنهاره، يحرص ان يتم كل شيء كما خطط له. وكما ينبغي.

نص خطاب الحسن الثاني:

تأكيد على التضامن الدولي والاعلان عن انتهاء المواجهة بين الشمال والجنوب

■ تحدث العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في خطاب تاريخي القاه في القصر الملكي في مراكش امام المشاركين في مؤتمر «الغات» حول اهمية قيام المنظمة العالمية للتجارة، ووصف هذا الحدث انه خطوة عملاقة لاستشراف آفاق القرن المقبل. وقدم العاهل المغربي من خلال خطابه عدة اقتراحات لمواجهة الاوضاع الاقتصادية في القرن المقبل. وفي ما يلي النص الكامل لهذا الخطاب التاريخي:

«ها نحن قد عشنا جميعا - والعالم معنا - لحظة من لحظات التاريخ المتميزة التي تجعل البشرية تدرك اثناءها كيف تجند طاقتها وتعبىء رصيدها المعنوي لانطلاقة مشروع جديد، يستهدف اذكاء الأمل في غد افضل، ويرمي الى ابعاد التذمر وأسباب الاحباط عن البشرية.

وأننا - ونحن نعيش معا هذه الأجواء - لتعود بنا الذاكرة الى حدث لا ينسى، هو انعقاد مؤتمر انفا بالدار البيضاء سنة ١٩٤٣ الذي كان لنا حظ مرافقة المغفور له والدنا اليه، لقد كان ذلكم المؤتمر، الذي أعد نزول الحلفاء باوروبا، والذي شارك فيه على وجه الخصوص كل من الرئيس روزفلت والوزير الاول تشرشل، منطلقا حاسما، لا لأنه يسر للحلفاء ان يسيروا قدما نحو الانتصار، ولكن لأنه كان كذلك بداية المسيرة الظافرة للشعوب المستعمرة نحو الانعتاق والحرية.

ولم يغب عن اولئك الرجال الذين مكنوا بجهدهم وتفانيهم العالم من العودة الى قيم الحرية والديموقراطية ان نهاية العدوان لا تعني استتباب السلم ما دامت نفس الاسباب تفضي الى نفس النتائج، كما انهم ادركوا انهم لن يستطيعوا التوصل الى اقامة سلم دائمة في غياب مناخ ملائم للنماء الاقتصادي المتواصل.

لقد كان لما استخلصوه من عبر من ازمة الثلاثينات ، وخاصة من مفعول الحمائية على النشاط الاقتصادي وعلى الامن في العالم، بالغ الاثر عند وضع ميثاق «سان فرانسيسكو» واتفاقيات «بروتن وودس» ولولا التقلبات السياسية التي منعت من تحقيق ما كان يراود بناة السلم من أحلام، ولو لم تقبر المنظمة العالمية للتجارة في حينها، لكانت احد روافد الجهاز متعدد الأطراف الخاص المعهود اليه تدبير الاقتصاد العالمي.

وهذا ما جعلنا ننتظر زهاء نصف قرن قبل ان نستطيع فرض القانون على التعسفات وشطط القوى. وبانشائنا اليوم بمراكش المنظمة العالمية للتجارة، نكون قد اقررنا شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، باعطاء الاحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق الى الانعزالية والى شرع الاقوى، وبتبنينا جماعة لهذه القواعد نكون قد اقبرنا الميثاق الاستعماري واعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق.

وكيفما كانت احجام اقتصادياتنا الخاصة، سوف نتمتع استقبالا بنفس الحقوق ، وسوف نخضع لنفس الواجبات، لأننا نقتسم من الآن نفس الاهداف، لذا فمن واجبنا ان نرفع عنا نفس التحديات، سواء تعلق الامر بمواجهة افة البطالة، او بايجاد الحلول للتهميش الاجتماعي، او بالاجابة الملائمة على ما يشغلنا في مجال البيئة او في مجالات اخرى.

وحماية البيئة والحرف اليدوية والعناية الصحية والصناعات التحويلية والاشغال العامة والسياحة والتدريب والنقل والتطوير العقاري وغير ذلك من الخدمات غير المالية.

واكد بن احمد ، ان المستثمرين الاجانب يمكنهم ان يتملكوا استثماراتهم بكاملها بنسبة ١٠٠٪ من غير ترخيص مسبق من الحكومة باستثناء الاراضي الزراعية التي يمكن استئجارها لأجل طويل.

ثم تحدث فرد لوك المدير في شركة «كليوباترا بالاس» السياحية عن الاسباب التي دفعت الشركة الى اختيار تونس مقرا لاستثمارات في مشاريع سياحية هي من اكبر المشاريع في العالم خارج الولايات المتحدة. وقال ان من هذه الاهداف الوجود المبكر في بلد مناسب كتونس استباقا لطفرة سياحية عالمية ستحاول الشركات السياحية الاميركية استيعابها.

واشار لوك الى ان رئيس شركة كرايسلر السابق لي اياكوكا الذي تقاعد اخيرا بعدما انقذ شركة السيارات المذكورة من الافلاس قد انشأ شركة مصرفية للاستثمار في الولايات المتحدة همها الأوحد الاستثمار في شركات السياحة والترفيه في اميركا وخارجها، لأنه رأى بعد تقاعده ان السياحة هي افق المستقبل القريب.

واستعرض لوك اثر السياحة الجذري على الاقتصاد الاميركي قائلا، ان الاميركيين انفقوا في السنة الماضية على السياحة والترفيه والمتنزهات العائلية حوالى ٣٤٠ مليار دولار ، وهو مبلغ يفوق النفقات العسكرية للحكومة الاميركية!

ثم استعرض حجم المشاريع السياحية الكبرى التي تتولاها شركته في تونس ويكتمل بعضها في الشهر المقبل (حزيران/يونيو ١٩٩٤) على مساحة من الارض تبلغ ٤٠ الف قدم مربع تضم مرابع على طراز لاس فيغاس، ويكتمل بعضها الآخر في الضاحية الشمالية من مدينة تونس في ايار/مايو ١٩٩٦. وهناك مشروع ثان في الحمامات على مساحة تبلغ ايضا ٤٠ الف قدم مكعب ويشمل فندقا من خمس نجوم يضم ٦٠٠ غرفة ستديره شركة فنادق اوكسيدنتال.

ويبلغ حجم الاستثمارات المالية التي تجريها شركة «كليوباترا بالاس» في هذه المشاريع ١٨ مليون دولار، وهناك مشاريع اخرى مكملة سوف يجري تنفيذها لاحقا.

وقال فرد لوك ، ان اختياره تونس تم بعد دراسة دقيقة ووافية لأماكن سياحية عديدة، فدلت هذه الدراسات التي تشمل دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات المخاطر السياسية، على ان تونس هي المكان المناسب لمشاريع من هذا النوع من النواحي البيئية والطبيعية، ومن جهة الاطر القانونية المناسبة، ومن جهة الاستقرار السياسي، ومن جهة وفرة في الايدي العاملة الماهرة والمدربة والمتعددة اللغات، ومن جهة المستوى الثقافي العالي الذي يسهل التدريب على أساليب متطورة في العمل.

ويشغل فرد لوك منصب رئيس مجلس ادارة ومنصب المدير التنفيذي لشركة «نونا موريللي»، وهي شركة اميركية مساهمة تتداول اسهمها في بورصة نيويورك، وتملك ٧٠٪ من شركة «كليوباترا بالاس» المسجلة في دبلن عاصمة الجمهورية الايرلندية. وقد شكلت «كليوباترا بالاس» شركة تونسية متفرعة هي «كليوباترا للادارة السياحية» لتسهيل المشاريع السياحية في تونس.

والمعروف ان صندوق النقد الدولي كان قد اختار تونس كنموذج للنجاح في التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الحرة. وأصدر الصندوق كتيبا حول الموضوع يلخص التجربة التونسية ويعدد مزاياها وخاصة من النواحي الاجتماعية.

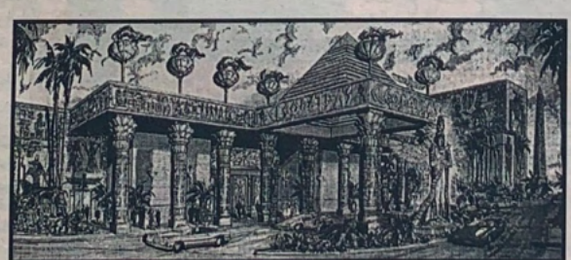

لأن السياحة هي صناعة المستقبل ولأن تونس هي المكان المناسب

«كليوباترا بالاس»

ضمن الاسبوع الثقافي التونسي في لندن الذي بدأ يوم ٢٥ نيسان/ابريل الماضي ، انعقدت ندوة عن مناخ الاستثمار الجديد في تونس، تخللته مناقشة صريحة لبعض النقاط مثل أسعار الصرف، وتحويل الأموال والأرباح، والتأثيرات السياسية في الدول المجاورة على المناخ الاقتصادي.

وتحدث في الندوة مدير مركز الاستثمار والتجارة التونسي في لندن كريم بن احمد عارضا مزايا قانون الاستثمار الجديد الصادر في مطلع هذه السنة والذي يستخلص الدروس من التجارب التي شهدتها تونس خلال ثلاثة عقود من التنمية. ومن اهم المزايا التي عرضها المسؤول التونسي، ان القانون الجديد يهدف الى تنشيط ديناميكية الانفتاح الاقتصادي، وانه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء التجارة المحلية والاستثمارات المتعلقة بالتعدين والطاقة والتمويل، وهي أمور تنظمها قوانين خاصة.

أما المجالات المتاحة بكاملها حسب القانون الجديد فتشمل الزراعة وصيد الاسماك والترفيه الثقافي ورعاية الشباب والتربية

تركيا

شد الاحزمة لتجنب الانهيار وشعور أوروبي بالقلق

■ حاولت تركيا الشهر الماضي الابتعاد عن شفير الهاوية بعدما ترنحت عليه على مدى شهرين كاملين. فنتيجة الضغوط المتأتية من التراجع الحاد الذي سجلته الليرة التركية والمكاسب الدراماتيكية التي سجلها الراديكاليون الاسلاميون في الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا ، اعلنت حكومة تركيا الائتلافية التي يتزعمها اليمين السياسي صفقة شد حزام وتقشف في اطار جهود الهدف منها اعادة العافية الاقتصادية الى البلاد.

وحذرت تانسو تشيلر ، رئيسة الوزراء التركية ، مواطنيها من ان تركيا تواجه تضخما يشبه التضخم الذي تعانيه على نحو مزمن دول اميركا اللاتينية، ما لم تمسك بصفقة شد الحزام التي سبق واعلنتها وتتقيد بحذافيرها.

وتضمنت هذه الصفقة زيادة الضرائب، وهو تدبير لم يرض الاتراك ولا يرضيهم وسيطرة الدولة على الاسعار واغلاق شركات في القطاع العام، بالاضافة الى مزيد من الخفض لقيمة الليرة التركية. واللافت ان العملة التركية تراجعت في الفترة الاخيرة حتى اصبح الدولار يعادل ٣٩٩٠٠ ليرة بعدما كان يعادل ٣٢٠٥٠ ليرة قبلها، وذلك بعدما توقف المصرف المركزي التركي عن دعمها.

ويبدو ان تشيلر ، (٤٨ عاما) التي كانت حتى وقت قريب استاذة العلوم الاقتصادية في جامعة اسطنبول ، تفتقر الى فكرة واضحة عما ستؤول اليه تركيا «بفضل» الرحلة الاقتصادية عبر المريحة وغير المرضية التي دعت الى بدئها. ففي خطاب القته مؤخرا من على شاشة التلفزيون التركي، قالت انها تأمل ان تحفز صفقة التدابير التي اتخذتها حكومتها نموا اقتصاديا يكون التصدير من عناصره الاساسية، وان لا توقف هذه الصفقة «العجلة الاقتصادية». والحقيقة هي انه حتى تكون هذه الصفقة فاعلة، فانها تحتم حصول تراجع حاد في النشاط الاقتصادي العام مع ما يرافق هذا التراجع من ردود فعل سياسية سلبية قد تكون عنيفة.

ومما يثير القلق، ان عمال مناجم الفحم في زونغلودك وعمال الصلب والحديد في مصهر كارابوك تظاهروا مؤخرا احتجاجا على التسريحات المنتظرة في هاتين المؤسستين الاقتصاديتين اللتين قد تقدم الحكومة التركية على وقف نشاطهما نهائيا بموجب الصفقة ، ومعلوم ان السبب المباشر للازمة الاقتصادية في تركيا كان القرار الذي اتخذته حكومتها في كانون الثاني/يناير الماضي، بخفض قيمة الليرة ١٢ في المائة، في محاولة مبكرة منها لتصحيح مشاكل اقتصادية، كانت تركيا تعانيها. وتسبب هذا التدبير في استمرار تراجع قيمة الليرة على نحو خرج على السيطرة مما اقلق الدائنين الاجانب على رغم ارتفاع اسعار الفائدة المحلية التي وصلت في فترة من الفترات الى الف في المائة. لكن مشاكل تركيا تعود الى اسباب اعمق بكثير مما حدث اخيرا . فعلى مدى عقد من الزمن تقريبا نادرا ما كانت معدلات التضخم السنوية تتراجع الى ادنى من ٧٠/٥٠ في المائة ، وفي الوقت نفسه وصلت نسبة النمو الاقتصادي التركي الى اعلى بكثير من نسب النمو في الدول الـ ٢٤ الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقال مسؤول في هذه المنظمة : «لقد كانت تركيا تتحدى قانون الجاذبية الطبيعي على مدى عدد كبير من السنوات. لكن لا يستطيع احد ان يستمر في ادارة اقتصاد يتسم بمعدلات تضخم تراوح بين ٥٠ و٧٠ في المائة من دون ان يتسبب في نهاية المطاف في انهيار هذا الاقتصاد».

والعام الماضي، كان الفارق بين عائدات الخزانة التركية وبين التزاماتها المالية ١٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وتنوي الحكومة رفع عدد كبير من الاسعار كسعري السكر والمشتقات النفطية على أمل أن يؤدي هذا الى سد هذا العجز الكبير في الموازنة. كما ان الحكومة ترغب في المسارعة في الخصوصة عن طريق بيع ما قيمته ٣،٥ مليار دولار من موجودات الدولة السنة الجارية، لكن المراقبين يجمعون على ان الحكومة تبالغ في التفاؤل وربما صعب عليها كثيرا الحصول على عائدات من هذا النوع من الخصوصة. ويبدو ان تشيلر تسعى عموما الى خفض موازنة الحكومة المركزية في الاشهر الثلاثة المقبلة بمقدار ٣٨ الف مليار ليرة تركية عن طريق زيادة العائدات والاقتصاد في النفقات.

ونظرا الى ان معدلات التضخم بلغت ٧٤ في المائة في آذار /مارس الماضي، بات من الواضح ان ساعة الحساب دنت. وعلى ان رغم ان الحكومة تدرك الحاجة الماسة الى «تبريد» الاقتصاد التركي (تخفيف نشاطه) الا انها تخشى من جهة اخرى من الذيول السلبية المحتملة لهذا التبريد. ومن الاسباب المهمة التي حالت دون اتخاذ تشيلر تدابير تصحيحية على نحو مبكر، ذكرى ما حدث في تركيا في آخر مرة عمدت فيها حكومة سليمان ديميريل، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، الى اقرار صفقة تقشف وشد حزام اكبر من الصفقة الراهنة. ومعلوم ان ديميريل هو الآن رئيس الجمهورية التركية بعدما تم انتخابه لهذا المنصب في ايار/مايو الماضي.

وقد أدت تدابير ١٩٨٠، التي تم اتخاذها بايعاز من صندوق النقد الدولي بغية تعزيز الصادرات واحكام السيطرة على التضخم، الى اضطرابات اجتماعية استمرت بضعة اشهر وانتهت بانقلاب عسكري في ايلول/سبتمبر من ذلك العام. ووصف مسعود بلماظ زعيم حزب «الوطن الام» المعارض الرئيسي تدابير حكومة تشيلر الاسبوع الماضي بانها «نسخة سيئة» من تدابير كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

ومنذ عودة الديموقراطية الى تركيا عقب تعديل دستورها عام ١٩٨٢، استردت البلاد عافيتها الاقتصادية والسياسية على نحو مؤثر ولافت. لكن القلق من احتمال عودة عدم الاستقرار السياسي عاد الى الواجهة في الايام الماضية بسبب الاضطراب والعنف في المنطقة الكردية جنوب شرق البلاد، وذلك عقب المكاسب التي ادهشت المراقبين والتي سجلها «حزب الرفاه الاسلامي» في الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٧ آذار/مارس الماضي. فقد أدت هذه المكاسب، لا سيما المسجلة في اسطنبول وفي العاصمة انقرة، الى الشعور بالقلق العميق في اوساط الطبقة السياسية العلمانية المؤيدة للغرب في تركيا. وزادت نتائج الانتخابات المحلية، بالاضافة الى ظهور تقارير تفيد بأن بعض الاسلاميين يفرضون على الناس الامتثال لأحكام الشريعة الاسلامية في شوارع وأزقة المدن التركية، مخاطر فشل صفقة تدابير تشيلر.

ويقول المراقبون ان تشيلر خرجت من الانتخابات البلدية وهي اقوى، من بعض الاوجه، مما كانت عليه قبلها. فقد حصل حزب «الطريق القويم» الذي تتزعمه على اكثرية مطلقة على رغم صغرها، مسجلا بذلك انتصارا ولو ثانويا او غير باهر على حزب الرفاه الاسلامي المعارض ، وذلك بعدما اتخذ لنفسه شعار العودة الى حكم القانون الصارم وحفظ الأمن والنظام العام ضد المتمردين الاكراد.

ومع هذا كله، يشعر حلفاء تركيا الغربيون بالقلق الآن من ان الاصلاحات العلمانية التي دشنتها الجمهورية التركية الجديدة قد تكون الآن معرضة لخطر النسف. وتبقى تركيا استراتيجيا مركزاً مهماً جداً للغرب في جزء من العالم يتسم بالقلاقل والاضطراب ، اذ تجاور دول البلقان وجبال القوقاز وشمال العراق، يضاف الى هذا ان تركيا شريك تجاري مهم للاتحاد الاوروبي، اذ وصلت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين عام ١٩٩٣ الى ٢٠ مليار دولار، مما جعل الاتحاد الاوروبي تاسع اكبر شريك تجاري لتركيا.

وتبذل تركيا جهوداً حثيثة لزيادة تنافسية اقتصادها استعدادا لدخول الوحدة الجمركية المخططة مع الاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٥، علما بأن انقرة طلبت رسميا الانضمام الى عضوية هذا الاتحاد منذ عام ١٩٨٧. لكن السياسيين الاتراك يسلّمون الآن بأن دول اوروبا الشرقية والوسطى ستنضم الى عضوية الاتحاد الاوروبي بحلول السنة ٢٠٠٠ وان عضوية تركيا في الاتحاد ستتأخر عشر سنوات بعد ذلك التاريخ.

ومن العوامل التي تعكر صفو العلاقات التركية - الاوروبية (الاتحاد الاوروبي) الحملة العسكرية التي تشنها الحكومة بغية وضع حد للقلاقل التي يسببها الاكراد. ومن جهة اخرى حذر ليون بريتن ، مفوض التجارة في الاتحاد الاوروبي ، من ان تركيا لن تستفيد من الوحدة الجمركية مع الاتحاد الا اذا اتخذت تدابير حازمة لوضع أموال الدولة تحت السيطرة الناجزة وذلك أثناء زيارة قام بها لانقرة في شباط/فبراير الماضي.

ونظرا الى ان وكالات الاقراض الدولية خفضت أهلية تركيا للاقتراض مرتين السنة الجارية، يعتقد المسؤولون في الاتحاد الاوروبي ان تركيا لا تستطيع ابدا ان تؤخر تنفيذ التزاماتها الخاصة بالوحدة الجمركية . لكن بعض الصناعات القوية في تركيا، كصناعة السيارات التي تضررت كثيرا السنة الجارية من الارتفاع الحاد الذي سجلته كلفة الاقتراض تبحث عن منافذ تصل منها الى اعفاءات من التزام الجدول الزمني الخاص بالوحدة الجمركية، ومن جهة اخرى يحذر المسؤولون في المفوضية الاوروبية من ان من شأن هذا الاتجاه ان يقابل دعوات من منتجي المنسوجات الاوروبيين للابقاء على نظام الحصص ضد استيراد المنسوجات التركية.

سلة الأخبار

الازدهار السياحي

قدر الخبراء في السياحة في مؤتمر عقد في بيروت أن ازدهارا كبيرا سوف يعم القطاع السياحي بعد السلام. ويتوقع الخبراء أن تتزايد السياحة في الشرق الاوسط بنسبة ٤٪ سنويا من الآن وحتى العام ٢٠٠٠.

الخطوط الجوية القطرية

في شهر حزيران/يونيو المقبل تبدأ الخطوط الجوية القطرية بتسيير رحلتين أسبوعيتين من الدوحة الى لندن، تليها رحلات الى فيينا وميونيخ، وكذلك رحلة اسبوعية الى كل من كولومبو (سري لانكا) وعمان (الاردن).

جسر فوق السويس

تنوي هيئة قناة السويس في مصر اقامة جسر فوق قناة السويس على غرار الجسر المعلق في سان فرانسيسكو المعروف باسم جسر «البوابة الذهبية» . وتعمل الهيئة على جمع قرض من اليابان لهذه الغاية قدره ٢٠٠ مليون دولار.

القمح السعودي

قدرت وزارة الزراعة الاميركية ان يهبط انتاج القمح السعودي لهذا الموسم بمقدار النصف (٥٠٪)، وبذلك يكون انتاج هذا الموسم اقل انتاج سعودي منذ عشر سنوات، اي بحدود ١.٨ مليون طن.

تناقص المهاجرين

نقص عدد اليهود المهاجرين الى اسرائيل من بقية العالم بنسبة ١٥٪ فبلغ عددهم في الربع الاول من هذه السنة ١٦،٦٩٥ شخصاً بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وجاء هذا النقص نتيجة تحسن فرص العمل والثراء في الكتلة الاشتراكية سابقا.

اليابان

الركود يطوّق الصناعات البتروكيميائية

■ لا شك في ان اليابانيين الناشطين في مجال الصناعة البتروكيمياوية سيشعرون بالغيظ والألم عندما يختمون حساباتهم الخاصة بعام ١٩٩٣ المالي، اذ من المتوقع ان تكون الشركات الـ ١٢ الاكبر التي تصنع مادة «الاثيلين» قد خسرت معا نحو ٥١،٦ مليار ين ياباني (٤٩٣ مليون جنيه استرليني) في العام المنتهي في آذار /مارس الماضي.

وتشبه المصيبة التي يعانيها قطاع المواد البتروكيمياوية المصاعب التي تعانيها الصناعات اليابانية الثقيلة كلها والتي تتلخص في ان الطلب المحلي ضعيف والتكاليف مرتفعة، كما ان الصادرات في تراجع بسبب ارتفاع سعر الين وازدياد المنافسة الاسيوية. ويذكر في هذا المقام ان قطاع البتروكيمياويات الياباني يعتبر من أهم القطاعات الصناعية اليابانية، اذ تزيد قيمة مبيعاته السنوية على ستة الاف مليار ين.

وتتسائل الاوساط المعنية عما اذا كانت المشاكل التي يواجهها قطاع البتروكيمياويات الياباني ناشئة فقط عن معاناة اليابان بسبب تعرضها لأعمق واطول ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية ، او عما اذا كانت هناك تغييرات عميقة بعيدة المدى تهدد مقدرة هذا القطاع على الاستمرار في الحياة والنشاط في المدى البعيد.

ويصرف النظر عن التساؤل ، لا يشك احد في ان مشاكل هذا القطاع في المدى القريب شائكة وعميقة. ويقول المراقبون ، ان القطاع ينزف حبرا احمر علامة الخسارة.

ويقول يوكيو موراكامي مدير مؤسسة «كيم سيستمز جابان» الاستشارية المتخصصة في شؤون البتروكيمياويات : «يتكبد تقريبا كل منتج ياباني لمادة البلاستيك خسائر فادحة في الوقت الحاضر». ومعلوم ان مادة الاثيلين تشكل العنصر الاساسي في صنع المواد البلاستيكية كلها.

ويقول هيروماسا يونيكورا، مدير قسم المواد الكيمياوية الاساسية في شركة «سوميتومو كميكال» التي تعتبر من اكبر الشركات المنتجة للمواد البلاستيكية في اليابان، ان التراجع الحاد في ربحية الشركات البتروكيمياوية يعود لأسباب لا يصعب فهمها أبداً «فالطلب يتراجع في حين يزداد العرض».

وتراجع الطلب على اصناف البلاستيك المختلفة بين خمسة وعشرة في المائة العام الماضي، ومن المتوقع ان يتراجع سبعة في المائة اضافية السنة الجارية حسب ما يقول يونيكورا . يضاف الى هذا ان اكبر زبائن القطاع البتروكيمياوي ، وهم صناعة السيارات وصناعة الالكترونيات والقطاعات الناشطة في مجال البناء، يعانون من نتائج الركود الاقتصادي.

ويشكل تراجع الطلب مصيبة لأي قطاع صناعي ، لكن القطاع البتروكيمياوي الياباني ضاعف الأذى اللاحق به عندما زاد مقدرته على الانتاج في الماضي. ويقول يونيكورا بهذا الصدد: «في أواخر الثمانينات كنا نسجل ارباحا قياسية واستمر هذا الوضع خمس سنوات ، ولهذا توقع العاملون في القطاع كافة ان يستمر هذا الوضع الى ما شاء الله، وارتكبت الشركات كلها الخطأ نفسه اذ تزامنت الجهود التي بذلتها كلها في سبيل زيادة المقدرة على الانتاج».

ونتج عن هذا ان المقدرة على انتاج الاثيلين زادت من ٤.٧ مليون طن في العام في ١٩٨٧ الى سبعة ملايين طن السنة الجارية في حين من المتوقع أن لا يزيد الطلب على ٥.٨ مليون طن.

وما تزال صناعة البتروكيمياوات اليابانية تلحق ضررا بالغا بنفسها لأنها تنوي السنة الجارية زيادة مقدرتها على الانتاج. فشركة «ميتسوبيشي» ستدشن مصنعا جديدا بوسعه ان ينتج ٣٠٠ الف طن في العام . واتمت شركتا «ماروتزن وميتسووي بتروكيمكال» و«سوميتوموكيمكال» انشاء مجمع ضخم بوسعه ان ينتج ٧٠٠ الف طن في العام، ومن المنتظر ان يبدأ الانتاج في وقت لاحق هذا العام.

وبالنظر الى عدم التوازن بين العرض والطلب، لا تستغرب الاوساط المطلعة التراجع الحاد الذي سجلته اسعار المواد البلاستيكية ، فقد تراجع سعر مادة الـ «ستايرين مونومار» التي تستخدم في صنع مادة «البوليستايرين» من ١٢٠ يناً للكيلوغرام الواحد عام ١٩٩٢ الى ٦٠ يناً فقط الآن.

وتقول شركة «ميتسوبيشي بتروكيمكال» ان الاسعار اليابانية المحلية متدنية جدا في صورة لا تستطيع معها الشركة حاليا ان تسجل اي ارباح، وعلى رغم تراجع الطلب المحلي، لم تتمكن الشركات البتروكيمياوية اليابانية من التخلص من مصاعبها عن طريق التصدير، ويعود هذا الى ان تكلفات هذه الشركات مرتفعة جدا بالمقارنة مع تكلفات الشركات الدولية المنافسة.

كما ان الاسعار الدولية متدنية جدا في الوقت الحاضر ما يضطر الشركات اليابانية الى تصدير منتوجاتها بأسعار تقل عن التكلفات الثابتة حسب ما يقول موراكامي . وقد فاقم تحسن سعر الين مشاكل الشركات اليابانية ومصاعبها، لكن الضوء الوحيد في هذا الليل الحالك يكمن في ان ارتفاع سعر الين لم يؤد الى ازدياد الواردات.

ويعترف معظم الصناعيين اليابانيين الناشطين في مجال البتروكيمياويات بوجود تحول اساسي في الطلب من السوق المحلية الى ما تبقى من اسيا. ويقول يونيكورا : «ان زبائننا كمنتجي السيارات والالكترونيات يهاجرون الى مواقع خارج اليابان تقل فيها التكلفات عما هي عليه في اليابان، وسيتعين علينا ان نحذو حذوهم».

وفي تقدير شركة «كيم سيستمز جابان» ، ان الطلب على المواد البلاستيكية في شرق اسيا ، باستثناء اليابان سيزداد ٧.٨ في المائة في العام حتى نهاية العقد الجاري.

وقد بدأت هذه «الهجرة» بالفعل، اذ شاركت شركة «سوميتومو» شركة «شل» في انشاء مصنع في سنغافورة ينتج مادة البوليبروبيلين ومادة البوليثيلين ذات الكثافة المتدنية.

وتعمد شركة «ميتسوبيشي بتروكيمكال» الى انشاء مصنع ينتج مادة الستايرين مونومار في الموقع نفسه في سنغافورة . وتشارك مؤسسة «ايديميتسو» شركة «بي. بي . كميكالز» البريطانية وشركة «بترونأس» الماليزية في انشاء مصنع ينتج البوليثيلين في ماليزيا، كما شاركت مؤسسة «شوادنكو» شركة «ماروبيني» في انشاء مصنع لانتاج البوليثيلين في اندونيسيا.

ويقول يونيكورا: «ان مستقبل الصناعة اليابانية يكمن خارج اليابان ، وبوسعنا الاستفادة من ارتفاع سعر الين لكي نستثمر خارج البلاد. وعلى رغم الحبر الاحمر (الخسائر تسجل دائما بالحبر الاحمر)، بوسعنا دائما ان نقترض ما نحتاج اليه».

لكن على رغم اعتقاد الصناعيين اليابانيين ان مستقبلهم يكمن خارج اليابان، فانهم لا يبدون راغبين في مواجهة الحقيقة التي لا مفر منها، وهي ان سوقهم المحلية في تراجع. وفي مواجهة الخسائر الفادحة المتأتية من النشاطات المحلية، عمدت الشركات اليابانية التي تصنع المواد البلاستيكية الى اتخاذ تدابير مؤقتة غير ناجعة في سبيل الاقلال من الضرر، فقد اوقفت بعض المصانع عن الانتاج ومددت فترات الصيانة واجلت تنفيذ انشاء مصانع جديدة، وتخلت عن فكرة تسليم منتوجاتها في آخر لحظة، كما خفضت الاصناف التي تعرضها على زبائنها.

لكن هذه التدابير - الملهاة كلها لا تعالج اساس المشكلة والاسباب الحقيقية للصعوبات التي تواجهها هذه الشركات ، فهي لم تعمد، على سبيل المثال، الى خفض مقدرتها على الانتاج . وفي الماضي، عمدت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية، في حالات كالحالة التي تعانيها الشركات البتروكيمياوية حاليا، الى تشجيع الاندماج والترشيد. وفي مطلع الثمانينات نسقت الوزارة عملية خفض المقدرة على الانتاج بمقدار ٣٦ في المائة. لكن الوزارة غير راغبة حاليا في لعب دور من هذا القبيل، لأسباب منها على الاقل تذمر الولايات المتحدة من تدخلها في شؤون الشركات اليابانية.

وفي غياب الوزارة وارشاداتها وتوجيهاتها، لم يحصل الا اليسير الضئيل من الترشيد المطلوب. ويقول موراكامي: «ان الصناعيين اليابانيين يدركون كنه المشكلة ويعرفون ماهية الحل لكن المشكلة تكمن في تقاعسهم وعزمهم على تبني الحل».

ويجب الاعتراف بأن بعض الشركات كشركة «ايداميتسو بتروكيمكال» وشركة «شووادنكو» وشركة «اساهي كميكالز» يتضافر في انشاء مشاريع مشتركة تستفيد من الموارد البشرية والمالية المتوافرة كلها، وبأن مجموعتين كبيرتين هما «ميتسوبيشي بتروكيمكال» و«ميتسوبيشي كاسيئي» أعلنتا عن نيتهما الاندماج مما سيشكل اكبر شركة يابانية في قطاع البتروكيمياويات . لكن مراقبي القطاع يشككون في منافع هذه الى الترحيب، لكن هذه المشاريع لا تنفع الا اذا تناولت بعد ذلك خفض عدد العاملين ، لكن الشركات اليابانية لا تزال تتمنع عن اتخاذ خطوات من هذا القبيل».

٩ Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

عملتان مستقلتان ومجلس أعلى للنقد

■ في الدراسة التي القاها باسل جردانه الوزير الاردني السابق امام ندوة «أسواق المال في الشرق الاوسط» التي انعقدت في لندن في اواخر شهر نيسان/ابريل الماضي، عرض كاتب الدراسة المذكورة، التي سوف ننشرها في عدد مقبل، احتمال ان يقوم تعاون وتكامل بين الاردن والكيان الفلسطيني الوليد في الاراضي المحتلة على أساس العملة الواحدة، او على اساس العملتين.

ولما كان في الوضع الاردني – الفلسطيني ملامح معينة من الوضع السوري – اللبناني، فان «سيناريو العملتين» الذي عرضه باسل جردانه لفت نظري بصورة خاصة، لأنه سبق لي ان عرضت اقتراحاً مماثلا بالنسبة للوضع السوري – اللبناني في محاضرة القيتها في جمعية المراسلين الاجانب في لندن بدعوة من الجمعية السورية في بريطانيا يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

فقد قلت في تلك المحاضرة، انه عندما كان الاتحاد الجمركي قائما بين لبنان وسوريا ، كانت هناك عملة واحدة او وحدة نقدية، وكان بنك سوريا ولبنان هو بنك الاصدار للبلدين. لكن السير في هذا الاتجاه في الظروف الراهنة يقتضي تعديلات كثيرة في الجهاز المصرفي في كل من سوريا ولبنان.

ومن الاقتراحات التي عرضتها في تلك المحاضرة على اساس الوضع الراهن انشاء مجلس اعلى للنقد للبلدين شرط ان يكون هيئة مستقلة ذات صلاحيات اوسع من البنكين المركزيين القائمين، بحيث تشمل هذه الصلاحيات الاشراف على الاسواق المالية عند افتتاحها او انشائها، اي بورصة بيروت وبورصة دمشق، ووضع قواعد متطورة للاتجار فيهما.

ولن أشير هنا الى اقتراح باسل جردانه الذي يمكن ان نسميه «العملة الواحدة والسلطة النقدية الواحدة» لأن العملة الواحدة ربما لا تكون في الظروف الراهنة ممكنة التحقيق. هذا، فضلا عن ان في البلاد العربية واقعيا عملة واحدة هي الدولار الاميركي كما قلت في مداخلة لي على كلمة جردانه اثناء ندوة «اسواق المال في الشرق الاوسط». وقلت في تلك المداخلة ايضا انه لفرط شغف الناس بالدولار هناك، فانهم لا يستعملونه على نطاق واسع فحسب، بل يطبعونه ايضا على نطاق واسع. يضاف الى ذلك ان بين البلاد العربية نظريا وحدة نقدية حسابية (اركرو) كالوحدة النقدية الاوروبية (اكو) تستعمل لاغراض المحاسبة وربما لأغراض المقاصة، لكن لا أظن انها استعملت قط بين البلاد العربية على الرغم من وجودها في الكتب منذ زمن طويل.

اما السيناريو الثاني الذي عرضه باسل جردانه وهو ما يمكن ان نسميه «العملتان المستقلتان والسلطة النقدية الواحدة»، فانه جدير بالاهتمام لا لأنه شبيه بسيناريو المجلس الاعلى للنقد الذي سبق ان عرضته في الجمعية السورية في لندن في الخريف الماضي، بل لأنه في الواقع قابل للتطبيق بين اي قطرين عربيين متجاورين بينهما علاقات خاصة او مميزة او بينهما تبادل عضوي يقتضي ايجاد نوع من الآلية العملية لاستيعاب هذا التبادل وتطويره، كما هو الحال بين اللبنانيين والسوريين او بين الاردنيين والفلسطينيين.

لكن صاحب هذا الاقتراح عرضه في الاطار الاستكشافي، اي عرضه للمزيد من الدرس والتحليل والاستمزاج، وهو ما نحن بصدده الآن. وقبل الدخول في اي تفاصيل علينا ان ننظر الى الصيغة التي طرح فيها جردانه اقتراحه. فقد قال: «اذا كان لا بد من عملتين منفصلتين، فان علينا ان نستكشف الانماط التي تحدد الترتيبات المؤسسية بين السلطات النقدية لضمان القابلية الكاملة للتحويل من الواحدة الى الاخرى على سعر الصرف المرتبط بهما، بحيث يتحركان معاً ازاء جميع العملات الاخرى. وهذا قد يقتضي انشاء سلطة اعلى لمراقبة عمليات البنكين المركزيين. ففي كل من البنكين المركزيين يجب فصل عمليات دائرة الاصدار عن العمليات الاخرى للبنك المركزي».

ومن الاسئلة التي تتبادر الى الذهن في هذا المجال ما اذا كان حصر وظيفة السلطة النقدية العليا (التي اسميتها المجلس الاعلى للنقد) في الاصدار وحده وافيا، وما اذا كان الغاء البنكين المركزيين وقيام السلطة النقدية الموحدة مقامهما معا كبنك مركزي موحد يبقى ضرورة لاصدار عملتين مختلفتين.

وطالما ان العملية كما أشار باسل جردانه هي عملية استكشافية تقتضي البحث عن الانماط الممكنة للترتيبات المؤسسية الملائمة، فان هذه العملية يجب ان ينظر اليها بمنظار ارتجاعي، اي باستكشاف المستقبل باستعراض الماضي. وبهذا المنظار يتبين ان جميع الانماط المتفق عليها في اطار عربي واحد ، منذ تأسيس جامعة الدول العربية قبل خمسين سنة الى اليوم، قد فشلت جميعها ، او بالاحرى لم تر النور لأنها لم تجرب او توضع موضع التطبيق على اي نطاق كان. وبالتالي فهو موضوع جديد لا يمكن قياسه على اي سابقة في العهود الاستقلالية.

وليس صحيحا ان العلاقات او التداخل الاردني – الفلسطيني يجعل هذه العملية سهلة، او ان تلك العلاقات مهيأة عملياً للتكامل. فالصحيح هو ان الاقتصاد الفلسطيني اكثر ارتباطا بالاقتصاد الاسرائيلي منه بأي اقتصاد آخر ، وان اتفاقية باريس بين الفلسطينيين والاسرائيليين أخذت ذلك في الاعتبار الاول من حيث انها عملية تقنين لواقع قائم.

ومن هنا يمكن القول ان الاستكشاف المطلوب والاقرب الى الواقع هو استكشاف متطلبات العلاقة النقدية بين لبنان وسوريا، لأن الوحدة النقدية بين البلدين ظلت قائمة كأساس للاتحاد الجمركي حتى مطلع الخمسينات، وبالتالي فانه أيسر على المستكشف ان يجد الافكار الملائمة لعلاقة جديدة تفي بمتطلبات المستقبل.

فعندما اقترحت في محاضرتي في الجمعية السورية في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إقامة مجلس اعلى للنقد بين لبنان وسوريا لم اقصد ان يكون هذا المجلس مؤسسة اصدار او ان تكون له وظيفة اصدار اصلا.

فالاصدار يجب ان يبقى في اطار البنك المركزي اللبناني والبنك المركزي السوري، والا لما كانت هنالك مبررات لوجود عملتين مستقلتين. لكن وظيفة المجلس الاعلى للنقد يجب ان تكون تحديدا في اطار رسم السياسة النقدية والاشراف على تنفيذها كسلطة رقابة على البنكين المركزيين القائمين تحتها، وفي اطار الاشراف على الاسواق المالية وتطوير أدواتها على نحو يخدم الغرض الاول من انشاء هذه الاسواق وهو تحويل المدخرات الى استثمارات في أقنية انتاجية مربحة.

واذا أدت مشاريع السلام الجارية الآن ذات يوم الى قيام منطقة للتجارة الحرة، كما تصور بعض المتحدثين الاسرائيليين والاميركيين في ندوة «اسواق المال»، تشمل الكيانات الاربعة الصغرى في المشرق، وهي اسرائيل وفلسطين والاردن ولبنان، فان بقاء سوريا والعراق خارج تلك المنطقة يقلص من امكانية نجاحها باعتبار ان الكيانات الاربعة المذكورة على الرغم من تقدمها النسبي تبقى سوقا محدودة وصغيرة. وبالتالي فان الارتباط اللبناني – السوري بالتوازي مع الارتباط الاردني – العراقي هو الشرط المكمل، الذي يحدد آفاق التجارة الحرة في المنطقة على المدى البعيد.

ولذا فانه من العبث، وربما من غير الواقعي، ان يبحث الباحثون في الاردن كما فعل باسل جردانه عن اطار اردني – فلسطيني لأن الاتفاقيات الفلسطينية مع اسرائيل قد حددت الانماط الثنائية على النحو المشار اليه ، اي: ثنائية فلسطينية – اسرائيلية، وثنائية لبنانية – سورية، وثنائية اردنية – عراقية.

ومع ذلك، يبقى البحث عن الانماط التكاملية بين اي بلدين متجاورين تمرينا فكريا مفيدا حتى ولو لم يوضع موضع التطبيق.

سليمان الفرزلي

استقلال اسرائيل الرأسمالي

■ ا برز رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين، قبول اسرائيل قروضاً مدعومة من الولايات المتحدة في ايلول/سبتمبر الماضي، بقوله ان تلك القروض تعطي العالم الخارجي صورة أو انطباعا عن اسرائيل بانها كيان أمن يستطيع الوفاء بالتزاماته وقال رابين: «فلو رفضت اسرائيل هذا المال لنظرت اليها الدوائر المالية العالمية على انها لاعب صغير يخاف ان يغرق بالديون ».

اما الشيء الذي لم يقله، والذي يبدو ان كثيرين لا يدركونه، فهو ان اسرائيل الآن مترعة برؤوس الأموال.

ان احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية قد ارتفع من ٤.٨ مليار دولار في ١٩٨٨ الى ٦.٢ مليار دولار في ١٩٨٩ الى ٧.٤ مليار دولار حاليا.

ومن المؤشرات الاخرى على تزايد الثروة الاسرائيلية بورصة تل ابيب التي ارتفعت ٤١٪ في ١٩٩١ و٧٠٪ في ١٩٩٢، و٣٠٪ في ١٩٩٣. وقد بلغت نسبة المجموع التراكمي لهذا الارتفاع ٢٨٨٪، بالاضافة الى كونه سوقاً عالي السيولة. ففي السنة الماضية بلغت قيمة الاكتتابات في الأسهم الجديدة المطروحة ١.٧ مليار دولار، ويبلغ مجموع الرساميل المتداولة في السوق ٦٠.٨ مليار دولار مقابل ٣٢ مليارا فقط في ١٩٩١.

ويأتي جزء كبير من هذا المال من المؤسسات المصرفية وبيوت الاستثمار الاوروبية التي تنشىء صناديق مشتركة للاستثمار في اسرائيل وتقيم اقساماً متخصصة بالسوق الاسرائيلية للافادة من هذه السوق التي يرون فيها واحداً من الأسواق الناشئة الكبرى.

ويقدر موشي صنبر رئيس «بنك لومي» ، ثاني اكبر بنك في اسرائيل، ان المال الوافد الى اسرائيل من الخارج خلال الأشهر الستة الماضية للاستثمار في بورصة تل ابيب بلغ ١٠٠ مليون دولار. يضاف الى ذلك ان هناك ٢٥ صندوقا للاستثمار بالرساميل المجازفة استثمرت ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار في صناعات التكنولوجيا العالية.

بهذا القدر من المال النقدي الفائض، لماذا إذن، يتساءل بعض الاقتصاديين ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية تنظر في أخذ المليارين من الدولارات من القروض التي تدعمها الولايات المتحدة!

انه سؤال جيد في ضوء الاعباء التي ترتبها هذه القروض، وهي على وجه التحديد ان تلك القروض ليست بشروط ميسرة لانها تمتد على مدى ٣٠ سنة بفائدة سنوية نسبتها ٧.٣٪ وعلاوة لتغطية المخاطر بنسبة ٣.٥٪.

فاذا أخذت اسرائيل كامل المبلغ وقدره ١٠ مليارات دولار في السنوات الأربع المقبلة، فانه يترتب عليها ان تدفع من السنة الحادية عشرة الى السنة الثلاثين فوائد قدرها ٧٠٠ مليون دولار سنوياً على المال الاصلي (١٠ مليارات دولار) ، و٥٠ مليونا للتأمين ضد المخاطر، و١٠٠ مليون دولار من اصل الدين بأسعار عام ١٩٩٢.

وبسبب هذا الكلفة العالية، فان قطاع الأعمال الاسرائيلي غير راغب في أخذ تلك القروض. شركة حكومية واحدة فقط هي «شركة كهرباء اسرائيل» وافقت على استعمال جزء من تلك الأموال. اما شركة الاتصالات الاسرائيلية «بيزيك»، فقد قررت عدم الالتفات الى اي من هذا المال لأن ادارتها تعتقد انها تستطيع الحصول على المبلغ ذاته لمدة اقصر وبفائدة أقل تتراوح بين ٤.٥ و٥٪ من غير ان تتحمل عبء الدين لمدة ٣٠ سنة.

كذلك فان الشركات لا تريد ان تأخذ قروضاً مرتبطة بالدولار لأن الزيادة في كلفة المعيشة خلال السنوات القليلة الماضية لم تكن متماشية مع انخفاض قيمة الدولار، كما مع تزايد قوته ، ازاء الشاقل الاسرائيلي. وما لم تكن الشركة المقترضة مركزة أعمالها لأغراض التصدير فان هذا الاقتراض ليس خطوة حكيمة.

ومما يعقد الأمور انه ليست للحكومة الحالية رؤية او سياسة محددة الاتجاه. ويقول ستيفن بلاوت الاستاذ في «جامعة حيفا»، ان حكومة رابين لم تكن لديها ابدا خطة او برنامج واضح يشير الى ما سوف تفعل بهذا المال، لأن قلة من زعماء اسرائيل يعرفون المبدأ الاساسي القائل بأن الحكومات لا تخلق فرص العمل انما هي الاسواق التي تخلقها. ونتيجة لذلك، على قول بلاوت، «من المرجح ان يجري هدر ذلك المال على الاستهلاك العام بدل استثماره في مشروعات مربحة».

« النابمز »

وهو يعتقد ان ما ترغب فيه الحكومة، لكنها لا تستطيع القيام به بسبب القيود المفروضة على القروض، اعطاء المال الى الكيبوتزات (المؤسسات التعاونية) والى مشاريع الهستادروت (اتحاد العمال) والى صندوق الاستشفاء كوبات شوليم، وكلها مشاريع سقيمة تعاني من المتاعب. وهذا أسوأ ما يمكن ان تفعله الحكومة لأن ذلك يعني ان المال العالي الكلفة يلاحق المال القليل الكلفة.

واشار بلاوت الى ان ستانلي فيشر، وهو استاذ محترم في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، قد نصح اسرائيل اخيرا ان تتخلى طوعا عن ضمانات القروض كمبادرة ودية تجاه دافعي الضرائب في الولايات المتحدة ، وايضا كاشارة الى العالم الخارجي بان اسرائيل تتقدم تقدما جيدا بامكانياتها الذاتية. هذا الرأي رددته عدد من الاقتصاديين الاسرائيليين ايضا وفي رأي بلاوت انه بدلاً من الفرق في مزيد من الدين، على الحكومة الأسرائيلية ان تكون اكثر مسؤولية في سياساتها المالية.

جويل باينرمان
عن «وول ستريت جورنال»

تجريد دول البترول من «القرار»

■ قبل شهر تقريبا التقيت بأحد المسؤولين عن تنظيم حملة الرئيس كلينتون الانتخابية، وقد قال لي المسؤول، وهو من أصل عربي لدهشة الكثيرين، ان سعر البترول العربي سيهبط الى ثمانية دولارات، وكان هناك جدل طويل بيني وبينه على أساس ان حسابات الحقل ربما لا تنطبق على حسابات البيدر كما يقول مثلنا الشعبي.

ولكن بعد اسبوعين قال الشيخ اليماني وزير البترول السعودي سابقا، ان سعر البترول سيهبط دون العشرة دولارات للبرميل الواحد. وكان عليّ ان اعيد حساباتي من جديد وهذه المرة وفقاً للتكنولوجيا الحديثة التي كتب عليها «صنع في اليابان» . وهذه المرة ليس بعيداً عن شواطىء اليابان نفسها.

فقد أعلنت شركة «شل» العالمية للبترول انها ستوقع هذا الشهر اتفاقا بتروليا مع روسيا ، وهذا الاتفاق محصور حتى الآن في بترول جزيرة سخالين على السواحل الشرقية لروسيا والسواحل الشمالية لليابان. والاتفاق الذي يبلغ حجمه عشرة بلايين دولار لا يقتصر على البترول وحده وانما يشمل الغاز كذلك. ويقدر خبراء «شل» بترول سخالين حتى الآن بسبعمائة وخمسين مليون برميل واربعة عشر تريليون متر مكعب من الغاز. وشركة «شل» شركة عالمية يملك معظم اسهمها البريطانيون والهولنديون.

اما المدة المقررة لانجاز هذا المشروع فلا تتجاوز خمس سنوات فقط. يضاف الى ذلك ان الشركات العالمية بدأت تنفيذ مشروع آخر ، وهو مشروع بترول وغاز الاكوادور الذي سيتم انجازه قبل خمس سنوات ايضا.

واهمية هذا المشروع هو قرب البترول من الشاري، ويعني آخر، قرب المنبع من المستهلك .

وحسب قول احد خبراء «شل» فان المشروع لا يحتاج الى بناء مرافق ومنشآت تحتية. واقصى ما يلزم القيام به هو مد انبوب بترول تحت الماء الى الشواطىء الروسية لتجنب مشاكل الطقس في شهور انسياب الجليد الى ممرات الجزر هناك. اما الروس فانهم سيحصلون على خمسين في المائة من صافي الارباح حتى ولو لم يشتركوا في رأس المال والاستثمار.

الملفت للنظر في هذا كله ان الشاري الذي هو «الى جانب المنزل » سيستغني عن بترول الخليج الذي يحصل عليه حاليا لمدة خمسة وثلاثين عاما حسب التقديرات العلمية لاحتياطي جزيرة سخالين من البترول.

ويبقى السؤال المطروح حاليا وهو: هل سيقف هبوط سعر البترول عند الثمانية دولارات للبرميل الواحد حسب تقديرات المستهلك الاميركي ام سيستمر في الهبوط ؟ وهذا السؤال مرتبط بأوضاع دول البترول الحالية.

فهذه الدول مدينة الآن بعد ان استهلكت جميع احتياطياتها من المال، سواء اكان من المدخرات ام من الاستثمارات الخارجية، واصبحت بحاجة الى الاستدانة حتى تتمكن من المحافظة على المستوى الذي وصلت اليه.

وهذه مشكلة ليست هينة وليست مصادفة، فقد صنعت باتفاق وحسب تقديرات علماء الدول المستوردة للبترول، ومنذ فترة ليست قصيرة، وهي الآن في مرحلتها النهائية، اي تجريد الدول المنتجة من قدراتها، ليس على فرض سعر البترول كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات، وانما على المساومة على السعر. اذ اصبحت الدول المستوردة هي التي تفرض السعر الذي يتلاءم مع مصالحها. وليس غريبا والحالة هذه ان تطبخ المشاريع التنموية او الاستثمارية لهذه الدول في واشنطن والمدن الاخرى ويفرض على الدول المصدرة للبترول كيفية تنفيذها والوقت المطلوب تنفيذها فيه.

محمد سعيد الجنيدي
عن «العرب»

«الميزان» في ندوة «أسواق المال في الشرق الاوسط»

البنك المركزي الاردني يمهد لتعويم الدينار والاسرائيلي يدعو الى سوق للسندات

■ الندوة التي دعت اليها الحكومة البريطانية بالاشتراك مع المعهد الملكي للشؤون الدولية، وعنوانها «أسواق المال في الشرق الاوسط»،شاركت فيها «الميزان»، ربما كانت الاولى من نوعها التي يلتقي فيها اختصاصيون ومسؤولون ماليون من اسرائيل والبلاد العربية وبريطانيا والولايات المتحدة والمؤسسات الدولية، لبحث امكانيات التعاون والتكامل بين دول المنطقة في مرحلة السلام.

وقد افتتح وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد الندوة بخطاب قال فيه، ان توقيع الاتفاقات لا يضع الحلول، لأن الشيطان يقبع في التفاصيل. لكنه قال انه من الأسهل الآن التقدم الى امام من الرجوع الى وراء. وأضاف قائلا، انه عندما زار المنطقة لمس من قادتها رغبة في ان تبقى بريطانيا مهتمة ومتعاطية بحل أزمة الشرق الاوسط. وقال ان لبريطانيا مصلحة في السلام وفي الازدهار الاقتصادي للمنطقة الناجم منه.

وقال هيرد، ان بريطانيا تقدم معظم المساعدات الاوروبية الى القطاع الخاص في الاراضي المحتلة لتشجيع الاستثمار هناك، وتسعى الى اقامة علاقات أوسع لاسرائيل مع السوق الاوروبية.

وأعرب هيرد عن اعتقاده بأن اتفاقا بين الاردن واسرائيل أخذ الآن في التبلور، وان لقاء الرئيسين الاميركي كلينتون والسوري حافظ الاسد كان اشارة مهمة.

وقال، ان هذا المؤتمر هو فرصة للابتعاد عن المعوقات التي تعرقل المنطقة ولتذكيرنا بالمنافع التي يحملها السلام للجميع، وخاصة في منطقة لم يعرف فيها أحد طعم الأمن والاستقرار، وهي منطقة لديها طاقات عظيمة لا يمكن أطلاقها الا في حالة السلام وعن طريق التعاون الاقليمي.

الاقتصاد الاقليمي

وتحدث البروفيسور ستانلي فيشر، من معهد «ماساشوستس للتكنولوجيا» عن الاقتصاد الاقليمي، فقال، ان من الصعوبات التي اعترضته في هذا البحث ان المنطقة ليست لها حدود ثابتة، لكنه اعتمد صيغة صندوق النقد الدولي في تعريف منطقة الشرق الاوسط، وهي منطقة تضم ١٦ اقتصادا من ليبيا الى ايران. وقال ان الستة عشر اقتصادا في هذه المنطقة يبلغ ناتجها المحلي الاجمالي ٦٠٠ مليار دولار، اي ما يعادل ناتج كندا فقط وهو عشرة في المائة من ناتج الولايات المتحدة!

واشار ستانلي فيشر الى فشل جميع المحاولات العربية السابقة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ربما باستثناء مجلس التعاون الخليجي. وقال انه على الرغم من الفشل المتواصل ، فان نجاحا واحدا في عملية التكامل من شأنه ان يقلب المعادلة التاريخية.

وطرح فيشر السؤال عن كيف يمكن للمنطقة ان تتطور، وخاصة في الشرق الاوسط الشمالي؟ فقال، ان الطريق لا يمكن الا ان يكون عبر برامج هادفة وتدريجية غايتها تحرير الاقتصاد والتجارة ، وعبر توسيع وتعميق التعليم للصبيان والبنات على السواء، واطلاق الحرية للقطاع الخاص. وهذا لا يعني اعطاء حق تشكيل احتكارات في القطاع الخاص تحل محل الاحتكارات الحكومية، بل يعني تشجيع القطاع الخاص على التنافس وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وخاصة عن طريق تطوير الصادرات.

ورجح فيشر ان يبدأ التكامل الاقليمي في الشرق الاوسط الشمالي (لبنان، سوريا ، الاردن ، فلسطين ، اسرائيل). وقال ان المفارقة في ذلك انه سوف يبدأ بين الفلسطينيين والاسرائيليين اولا، اي بين الد الأعداء سابقا، لكن لذلك سابقة تاريخية هي التعاون الفرنسي – الالماني بعد عداء مزمن وحروب مدمرة بينهما، وهذا ما أدى الى حالة التكامل الاوروبي الراهن.

وحذر الفلسطينيين من اغراء السير في طريق الاستقلال الاقتصادي كنتيجة طبيعية للاستقلال السياسي، ووصف ذلك بأنه بمثابة تدمير ذاتي، معتبرا ان حرية دخول الفلسطينيين الى السوق الاسرائيلية فيها مصلحة اكيدة لهم.

دور الاراضي المحتلة

وتحدث الدكتور هشام عورتاني استاذ الاقتصاد في جامعة «النجاح» في مدينة نابلس في الضفة الغربية عن الدور المحتمل للاراضي المحتلة في اقتصاد المنطقة، فحذر القيادة الفلسطينية السياسية من مغبة انشاء دولة اوتوقراطية مثل بعض الدول العربية القائمة في المنطقة، كما حذر اسرائيل من الاستمرار في الوضع الكولونيالي عن طريق «التجارة من طرف واحد» ومن الاستمرار في الاستيلاء على ٨٥ في المائة من مياه واراضي فلسطين.

وشدد عورتاني على العلاقة العضوية مع الاردن ومع مصر، ودعا القيادة الفلسطينية الى اصلاح العلاقات مع دول الخليج واغلاق ملف حرب الخليج، والى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والتزام الحياد التام. كذلك شدد على رغبة الفلسطينيين في الداخل في اقامة دولة ديموقراطية حقيقية لا شكلية. واعتبر ان طريق التفاوض الثنائي هو الافضل لتحقيق نتائج اقتصادية من المشاريع التكاملية الكبرى التي لن تتحقق.

وتحدث **ماهر المصري** المدير العام لشركة «الزيوت النباتية» في الضفة الغربية والاردن عن دور القطاع الفلسطيني الخاص فقال، ان القطاع الصناعي يتألف من شركات صغيرة مملوكة من أفراد أو عائلات واسهامها في الناتج المحلي الاجمالي يكاد لا يذكر. وعزا ذلك الى وجود الاحتلال والى عدم وجود الرساميل الوافية وعدم وجود جهاز مصرفي. وكذلك الامر في الزراعة حيث تقلصت مساحة الاراضي المزروعة، بالاضافة الى السيطرة الاسرائيلية على المياه.

وقال المصري: ان الاستقرار السياسي شرط لازم للاستثمار والنمو الاقتصادي وكذلك حرية التجارة وحرية انتقال البضائع والاموال والاشخاص. واعرب المصري عن اعتقاده بأن اسرائيل سوف تكون متضررة اذا حاولت وضع عوائق في وجه حرية الحركة او اغلقت حدودها مع الدولة الفلسطينية.

عائد السلام : البنك الدولي

وكان من المتحدثين ايضا الدكتور جون بايج كبير الاقتصاديين المسؤولين عن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي الذي تحدث عن عائد السلام بالعودة الى النمو المتواصل، محللا أسباب النمو والهبوط بالمقارنة مع «معجزة شرق آسيا» حيث اطلق على دول تلك المنطقة لقب «النجوم الكبرى».

وعرض مسؤول البنك الدولي استراتيجية للمستقبل تقوم على ثلاثة أسس:

- زيادة التعاون الاقليمي.
- اصلاح السياسات الاقتصادية المحلية.
- مدخل جديد الى التمويل الخارجي.

وقال ان هناك دولا في المنطقة حققت نتائج جيدة من اصلاح سياساتها الاقتصادية وفي مقدمتها تونس والمغرب واسرائيل، وكذلك الاردن ومصر ولبنان في الدرجة الثانية.

الاطار المالي: البنوك المركزية

وفي الجلسة التي تراسها ادي جورج حاكم بنك انكلترا المركزي كان الحديث عن الاطار المالي الذي تحدث فيه الدكتور دافيد كلاين، كبير مدراء البنك المركزي الاسرائيلي، فاستعرض دور البنوك المركزية في تطوير الاسواق المالية في المنطقة، وقال، انه اذا كان للبنوك المركزية ان تلعب دوراً في تطوير الاسواق المالية في المنطقة فعليها ان تنفض القيود المفروضة عليها من خلال تنفيذ ميزانيات الحكومات ، لأن ذلك من شأنه ان يحقق نتيجة مهمة اخرى هي ارساء الاساس اللازم لسوق عميق وواسع للسندات. ومن المعروف ان وجود سوق للسندات هو من العناصر الاساسية المكونة لسوق مالي متطور.

وتحدث في هذ الاطار ايضا الدكتور ميشال مارتو نائب حاكم البنك المركزي الاردني فقال، ان البنك المركزي الاردني أعطى وحده صلاحية تحديد السياسة النقدية، وهو على وجه التاكيد اكثر البنوك المركزية استقلالا في المنطقة. وفي حال وقوع خلاف بين البنك المركزي الاردني والحكومة الاردنية فان رأي البنك المركزي هو الذي يسود ويعمل به.

واعلن مارتو ان البنك المركزي الاردني يمهد الآن لاعلان تعويم الدينار وقابليته التامة للتحويل في المدفوعات الجارية طبقا للمادة الثامنة من صندوق النقد الدولي.

وتحدث رئيس دائرة الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي محمد العريان عن تكامل اسواق المال وملابسات السياسات المالية في الشرق الاوسط، وعرض الرأي المصري محمد البريري نائب حاكم مصر .

الاطار القانوني والاطار المحاسبي

وانقسمت الندوة الى فريقي عمل، واحد لبحث الاطار القانوني وآخر لبحث الاطار المحاسبي. في الاطار الاول تحدث رجا شحاده (من مكتب عزيز وفؤاد رجا شحاده للمحاماة في رام الله) عن التكامل والتحديات القانونية، وتحدث جيريمي كارفر (من مكتب كليفورد تشانس) عن النظرة العالمية الى التحولات القانونية. وتحدثت نانسي ترك (المستشار الاوروبي في مكتب فوليبرايت وجافورسكي) عن المتطلبات القانونية لتطوير القطاع الخاص.

وفي الاطار المحاسبي تحدث ريتشارد سيداري عن الافق العالمي لشركات المحاسبة، وتحدث عن احتياجات المحاسبة في الاراضي المحتلة الدكتور امين حداد (جامعة النجاح)، وتحدث وهيب الشاعر (الاردن) عن المحاسبة في الاسواق الناشئة.

المصارف والبورصات

[لأننا سوف ننشر هذه المداخلات تباعا نكتفي باستعراض المواضيع والمتحدثين]

تحدث وزير المال الاردني السابق باسل جردانه عن آفاق تكامل مصرفي أوسع في المنطقة، وتحدث عن التطور المصرفي في الاراضي المحتلة عضو في فريق اقتصادي فلسطيني، وتحدث جورج كردوش رئيس جمعية المصرفيين العرب في لندن عن البنوك الاقليمية من وجهة خليجية.

وقدم جوناثان ميللر دراسة اقليمية عن البورصات في الشرق الاوسط، وتحدث أمية طوقان عن الاردن كسوق ناشئة، وتحدث رئيس بورصة تل ابيب حاييم ستوسل عن الفرص امام بورصة اسرائيل في المرحلة الجديدة، وتحدث الدكتور محمد فج النور رئيس بورصة القاهرة عن العوامل المعوقة للبورصة المصرية.

الاستثمار الداخلي

في هذا الموضوع تحدث ستيفن بايتس (مؤسسة فلامينغ للاستثمار) عن النظرة الاوروبية الى الاستثمار في المنطقة، وتحدث مدير الاستثمار في وزارة المال الاسرائيلية الدكتور ايحود كوفمان عن مضاعفات عملية السلام على الاستثمار الداخلي، داعيا الدول العربية الى الغاء مقاطعة اسرائيل لأن هذه المقاطعة، على حد قوله، غير مجدية بينما ازالتها نافعة للجميع. وتحدث رئيس اتحاد الصناعيين في قطاع غزة محمد يازجي عن المناخ الاقتصادي في القطاع.

ثم وزعت أهم النقاط الواردة في الاتفاق الاقتصادي الذي عقد في باريس بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فكانت مطابقة للتوقعات التي تحدث عنها المحللون في الندوة، وبالتالي فانه لا داع لنشرها ولا سيما ان جميع وكالات الانباء تناقلتها في حينه.

وفي ختام الندوة جرت عليها تعليقات مختصرة كان أبرزها تعليق سيد النجار الاستاذ في جامعة القاهرة الذي خطّأ نظرية البروفسور فيشر في التكامل الاقليمي (راجع الصفحة الأولى).

الناتج المحلي الاجمالي
(بملايين الدولارات)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الاردن	٥.٩٧١	٤.٠٨٥	٣.٩٣٥	٤.٠٧٣	٤.٦٩٢
لبنان	٢.٤٥٥	٢.٦٨٢	٢.٨٢٢	٣.٦٧٦	٣.٣٩١
سوريا	١١.٢٠٠	١١.٠٨٤	١٣.٨٩٩	١٢.٢٥٥	١٢.٨٨٦
الاراضي المحتلة	١.٨٦٤	١.٧٥٤	١.٤١٣	٢.١١٨	لا يوجد
اسرائيل	٤٣.٣٩٦	٤٤.٣٦٢	٥١.٩٥٢	٥٩.١٢٩	٦٤.٩٠٠

التجارة الاقليمية مع الشرق الاوسط
(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٨٨ صادرات	١٩٨٨ واردات	١٩٨٩ صادرات	١٩٨٩ واردات	١٩٩٠ صادرات	١٩٩٠ واردات	١٩٩١ صادرات	١٩٩١ واردات
الاردن	٣٤٤.٦	٧٠٦.٥	٣٨٣.١	٥٩١.٢	٣٧٨.٥	٦٥٨.٧٢	٤٠٦.٢	٥٢٦.٤
لبنان	٣٥٢	١٧٣.٣	٢٤٩.٤	٢٧٤.٣	٢٤١.٩	٢٧٤.٣	٢١٢.٥	٥٤٩.٧
سوريا	٢٣٥.٤	١٥١.٣	٥٨١.٤	١٨٩.٧	٧٤٦.٢	١٥٣.٨	٧٨٦	١١٨
الاراضي المحتلة	٥٢.٤	٩.٥	٤٠.٤	٨.٥	٣٢.٢	٩.٣	٣٨.٤	٩.٢
اسرائيل	٢.٥	٢.٥	٤.٥	٤.٩	٦.٣	٥	٤.٨	١٢.٦

تكوين الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩١ (٪)

	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء	الطاقة والماء	النقل والتجارة	خدمات اخرى
الاردن	٦.٣	١٦.٩	٤.٧	٢.٢	١٣.٦	٥٦
لبنان	٨.٨	١٢.٦	٣.٣	٥.٣	٣.٨	٦٦.١
سوريا	٣٠.٦	٢٢.٥	٣.٩	٢.٢	٩	٣١.٨
الاراضي المحتلة	٣١.٤	١١	١٢.٣	لا يوجد	٢٨.٣	١٧
اسرائيل	٤.٧	٣١.٣	١٢.٩	٤.٢	١٤.٧	٣٢.٢

معدلات التضخم في المشرق

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الاردن	٪٢٥.٨	٪١٦.١	٪٨.٢	٪٤
لبنان	٪٧٢.٢	٪٦٨.٨	٪٥١.٥	٪١٢٠
سوريا	٪١١	٪١٩.٤	٪٧.٧	لا يوجد
الاراضي المحتلة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
اسرائيل	٪٢٠.٢	٪١٧.٢	٪١٩	٪١١.٩

الفوائد المصرفية على الودائع

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الاردن	لا يوجد	لا يوجد	٪٦.٥	٪٦.٤	٪٥.٥
لبنان	٪٢٢	٪١٧.٥	٪١٦.٩	٪١٦.٨	٪١٧.١
سوريا	٪٥	٪٥	٪٥	٪٨	٪٨
الاراضي المحتلة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
اسرائيل	٪١٤.٥	٪١٤.١	٪١٤.٤	٪١٣.٩	٪١١.٣

الاجراءات الاميركية ضدها لم تكتمل بعد

تهشيم سياسي وتهميش مالي للمؤسسة العربية المصرفية

في موضوع رئيسي لها بعنوان «تهشيم سياسي للمؤسسة العربية المصرفية» حمل صورة رئيسها السابق عبدالله السعودي ونعياً لمستشارها الراحل حكمت النشاشيبي، أشارت مجلة «ذي بانكر» البريطانية الى ان مكتب السيطرة على الموجودات الأجنبية (أوفاك) في الولايات المتحدة ما زال يلاحق المؤسسة العربية المصرفية لاتخاذ اجراءات جديدة بحق بقية الليبيين العاملين فيها وتجميد الأموال والاستخدامات الليبية. وقالت المجلة البريطانية، انه لم يعد في العالم العربي وزن قادر على مواجهة الارادة الاميركية حتى لو كانت هناك رغبة في ذلك. ونظرا لأهمية المقال المذكور ننقله في ما يلي:

■ ان الاستقالة الاجبارية في شهر شباط /فبراير الماضي للسيد عبدالله السعودي، مؤسس المؤسسة العربية المصرفية ورئيسها، تشكل ضربة مريرة أخرى للمصارف العربية. وعلى الرغم من دوره الحاسم في بناء ذلك البنك في البحرين ورفعه الى المرتبة الأولى بين البنوك العربية، فان جنسية السعودي الليبية والمساهمة الليبية في ملكية البنك، قد جعلتاه هدفاً جاهزاً لادارة اميركية مصممة على التطبيق الصارم للعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على ليبيا. وهكذا أجبر أشهر مصرفي عربي على التنحي جانباً.

ومع أن ذلك كان صدمة لكثيرين، فان مغادرة السعودي ربما كانت متوقعة بعد فرض القرار الدولي ٨٨٣ في أواخر السنة الماضية بسبب رفض ليبيا تسليم الرجلين المتهمين بحادث تفجير طائرة «بان اميركان» فوق لوكربي في اسكتلندا. كما ان مكتب السيطرة على الموجودات الأجنبية (أوفاك) قد عمد في نهاية السنة الماضية ايضا الى تجميد موجودات بالدولار لمؤسسة عربية تابعة هي «آراب فايننشال سيرفيسيز» تملك فيها العربية المصرفية حصة ٣٦٪، بسبب قرار الحظر ضد ليبيا.

وكان من الطبيعي ان تقوم السلطات المالية في البحرين بالاستفسار من المكتب الاميركي المذكور لايضاح الأمر نظرا لأنه يؤثر على مستقبل المؤسسات المالية القائمة في البحرين. ومع ان زيارة المسؤولين البحرانيين الى واشنطن أسفرت عن فك تجميد موجودات «آراب فايننشال سيرفيسيز» يوم ٢ شباط/فبراير الماضي، الا انه كان واضحا ان «أوفاك» كان يريد في المقابل طرد الادارة الليبية للمؤسسة العربية المصرفية، وخاصة عبدالله السعودي.

والواقع ان «أوفاك» مصمم على ازالة الملكية الليبية والسيطرة الليبية والنفوذ الليبي من البنك. ولم يكن أمام السلطات البحرينية أي خيار نظراً لأن هذه السلطات لا ترغب في بقاء أموال المؤسسة العربية المصرفية مجمدة، وكان عليها ان تتخذ الخطوات المناسبة بصفتها مسؤولة عن الاشراف المصرفي على المؤسسة.

وهكذا أعلنت المؤسسة ان السعودي سوف ينتحى اعتبارا من مطلع أيار/مايو الجاري معللة ذلك بالقول انه «لاعتبارات خارجية كان لا بد من اتخاذ قرار يحمي مصالح المساهمين ويحفظ مستقبل البنك». لكنه من المرجح ان تحدث تغييرات جديدة. ذلك ان «اوفاك» يريد ابعاد جميع الليبيين من المؤسسة سواء كانوا أعضاء في مجلس الادارة او مجرد موظفين عاديين. كما انه من الطبيعي وقف التعامل مع ليبيا كزبون لدى البنك. كما ان المكتب الاميركي المذكور ينوي تجميد أو تعطيل المساهمة الليبية التي تقدر بحوالى ٣١٪ بعد شراء ليبي لأسهم المؤسسة في الأسواق الحرة!

عبد الله السعودي

فقد قال السعودي لمجلة «ذي بانكر» وهو كسير القلب: «انني مستعد ان افعل اي شيء لدعم البنك وهذا سبب استقالتي». لكنه في الحقيقة لم يكن أمامه خيار آخر. فالواضح ان العالم العربي لم يعد لديه الوزن الكافي للتفاوض مع واشنطن حتى ولو كان يريد ذلك. ان «اوفاك» يحكم سعيداً يقضي وينهي.

وكما قال مدير «اوفاك» ريك نيوكومب: «اننا سوف نواصل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة الكفيلة بوضع أشد ضغط ممكن بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٨٨٣».

فما هو مستقبل المؤسسة العربية المصرفية؟ . عبدالله السعودي خسارة كبيرة . فهو مصرفي محترف لا يكل ولا يمل، وكان في نظر كثيرين قلب المؤسسة العربية المصرفية وروحها. لكن وكالة «ستاندرد اند بور» الاميركية لتقويم المصارف ما زالت واثقة من ان الادارة الباقية مهيأة لادارة مرحلة الانتقال، وان البنك سوف يخرج من هذه المحنة مؤسسة أقوى من ذي قبل.

غير ان آخرين يشيرون الى ان غياب العلاقة الليبية القوية (بما في ذلك روابط تجارية مهمة) قد يترك البنك بغير دليل، وخاصة اذا رفضت حكومتا ابو ظبي والكويت ملء الفراغ الذي تركت ليبيا. فالكويت ربما لا تكون راغبة في زيادة تعاطيها نظرا لأن لديها الآن التزامات كثيرة، وابو ظبي قد تكون طموحاتها المصرفية العالمية انحسرت بعد تجربة بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ولما كان السعوديون ايضا غير راغبين قطعا في الأمر، فان الدعم العربي الطويل الأمد للبنك ليس واضحاً.

ففي السنوات الأخيرة دمرت بنوك عربية نفسها بيدها. أما البنك العربي الأول الذي حقق أرباحاً قياسية في عام ١٩٩٣ فقد هشم بضربة من واشنطن. وربما استطاعت المؤسسة العربية المصرفية ان تجتاز هذا التهشيم السياسي، لكن ذلك سوف يكون تجربة داعية الى التأمل والتعقل، كما ان العلاقات المتوترة بين الدول العربية سوف توضع على محك صعب.

مستفيدة من مركزها التجاري وتشريعاتها المتطورة

دولة الامارات تقيم بورصة مفتوحة للتعامل بالأوراق المالية

■ تعكف اللجنة التي يرأسها رئيس مجلس ادارة الصرف المركزي في دولة الامارات العربية المتحدة وتضم وكيلي وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الصناعة، على اعداد مشروع قانون لتأسيس سوق للأوراق المالية في الدولة يعرض على مجلس الوزراء لاقراره.

وقد استعرضت اللجنة في آخر اجتماع لها هذا الشهر دراسة مقارنة لأوضاع أسواق الاوراق المالية في كل من البحرين ومسقط والكويت وسنغافورة بغية مطابقتها مع مشروع القانون الخاص ببورصة الامارات.

ويحدد مشروع القانون الاماراتي الكيان القانوني للبورصة وأهدافها، وادارة وايراداتها وعضوية السوق، والاوراق التي يسمح بتداولها، واجراءات قيد وقبول الاوراق المالية في البورصة، والتزامات شركات المساهمة في السوق، وشروط قيد الوساطة وقواعد الرقابة، وتنظيم التعامل في الأوراق المالية وأوضاع الوسطاء الحاليين، وتنظيم مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات وتطويرها لتواكب التغيرات الجذرية التي حدثت في مجال نشاطاتها.

وكان وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة أحمد حميد الطاير قد أعلن في افتتاح ندوة لتطوير أسواق المال عقدت في مقر معهد الامارات للتدريب المصرفي في الشارقة، أن لدى الدولة الآن توجهاً واضحاً لوضع خطة متكاملة لاستحداث سوق للأوراق المالية وفق أحدث الأسس بما يسهم في جعل الامارات أحد المراكز المالية المهمة في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وقال الطاير: ان دولة الامارات مهيأة للعب مثل هذا الدور المالي المتطور باعتبارها مركزا تجاريا مرموقاً في المنطقة، نظرا لعدم وجود عوائق مقيدة للاستثمار، بالاضافة الى اكتمال الكثير من الأطر التشريعية المهيأة للنشاط الاقتصادي.

وقال وزير الدولة الاماراتي ايضا: ان السياسات الاقتصادية والمالية للدولة تؤدي الى رفع معدلات الادخار القومي وزيادة العائد على الاستثمارات محلياً وخارجياً فضلاً عن رؤوس الأموال الضخمة للشركات المساهمة المسجلة بالدولة حيث تتوفر البيئة الاقتصادية التي من شأنها قيام سوق مالي نشط من المعول عليها ان تفتح آفاقاً جديدة للقطاع الخاص لتنويع استثماراته وتعاظم الدور البارز الذي يلعبه في الاقتصاد القومي. وأكد على أهمية الدور الذي تلعبه السوق المالية في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد وحشدها وكفاءة استخدامها بما يحقق احداث التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد القومي وتوفير المناخ الملائم للارتفاع بمعدلات الادخار المحلي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفق الاستثمارات الخارجية مشيراً الى الجهود الاقليمية والدولية في هذا المجال التي تتمثل في اعطاء القطاع الخاص الدور الاكبر في النشاط الاقتصادي من خلال برامج شاملة للاصلاح والتحرير الاقتصادي. واضاف احمد الطاير قائلا: ان نجاح الأسواق المالية في أداء الدور المناط بها بكفاءة هو نجاح يقتضي توفر المناخ الاستثماري الملائم لها من حيث الأطر القانونية والتنظيمية وربطها بشبكات الاتصال العالمية للاستفادة من التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات في زمن قياسي بما يكفل تحقيق درجة عالية من المرونة لحركتها وكفاءة ممارستها لدورها بنجاح.

الدولار دولاران... ملوّن للشعوب وأخضر للأميركان!

■ بدأت الهيئة المسؤولة عن حفر وطبع الدولار الاميركي بالأوراق الخضراء الشائعة، تضع تصاميم جديدة للعملة الاميركية بسبب تزوير واسع النطاق لورقة المائة دولار، وهي أعلى ورقة متداولة في الأسواق. ويبدو ان السلطات النقدية الاميركية اتخذت هذا القرار لأن عدداً من المصارف في الخارج لم يعد يقبل ورقة المائة دولار.

وذكرت التقارير الواردة من واشنطن ان الكميات المطبوعة من الدولارات المزورة من شأنها ان تحدث مشكلات اقتصادية جدية وخطيرة، خصوصا بالنسبة الى دول صغيرة تعتمد اعتماداً كلياً على الدولار.

وقد أكدت جريدة «واشنطن بوست»، نقلا عن مسؤولين في الهيئة النقدية المختصة ، ان تصاميم جديدة توضع للدولار، لكن هؤلاء لم يتحدثوا عن التغييرات المقترحة على وزير المالية لويد بنتسن، او عن ربط هذا التغيير بزيادة حجم التزوير.

لكن مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الاميركية، قالوا، ان الكميات المزورة المطبوعة في الخارج للسنة المالية ١٩٩٣ تبلغ خمسة اضعاف ما طبع منها في الولايات المتحدة . فقد بلغ حجم العملة الاميركية المزورة في السنة المالية الماضية، حسب تلك الاجهزة، ما مجموعه ١٢٠ مليون دولار نظير ٢٤ مليونا فقط طبعت في الولايات المتحدة. وقالت امرأة في جهاز الاستخبارات، ان العملة الاميركية هي اكثر العملات استقراراً في العالم لكنها الأسهل للتزوير!

فقد ترددت السلطات الاميركية كثيرا في احداث تغييرات جذرية على تصميم الدولار، لكنها قبل سنتين أحدثت تغييرين رئيسيين على الاوراق الكبيرة: الاول هو الطبع المنمنم (ميكرو برينتينغ) ، والثاني ادخال خيط من البوليستر عليه ايضا كتابة منمنمة. غير ان هذه التغييرات لم تثن المزورين الذين قلدوها على الفور.

ومن الافكار التي يقال انها تستعرض الآن نقل الصورة الشخصية الى طرف الورقة بدلا من وسطها وادخال رموز صغيرة عليها، والطبع على ورق عليه دمغة مائية نسيجية، واستعمال ورق يحمل صورا متعددة الالوان كما فعلت دول اخرى لأنه يصعب استنساخها بغية اعادة طبعها. وذكر ان هناك اقتراحا بانشاء نظامين دولاريين، واحد للولايات المتحدة وآخر للعالم الخارجي، بحيث يصار الى طبع اوراق جديدة محسنة لكنها مماثلة للاوراق الحالية لاستخدامها في الداخل فقط ، وهو «الدولار الاخضر » الخاص بالاميركان، وطبع دولار ملون لاستعمال الشعوب الأخرى أطلق عليه اسم «الدولار الأحمر» لأن الاقتراح يقول بأن تكون قاعدته الورقية حمراء اللون!

وبالنظر الى خطورة الموضوع، تنوي لجنة المصارف والمال في مجلس النواب الاميركي فتح تحقيق في القضية والاستماع الى افادات من الخبراء والمختصين.

وكانت أنباء قد ترددت من قبل ان السلطات الاسرائيلية قد ضبطت حتى الآن ما يزيد على عشرة ملايين دولار من أوراق المائة دولار المزورة، وان تعاونا بين واشنطن وتل ابيب قد بدأ الآن لمكافحة التزوير وتبادل المعلومات.

12 Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

أزمة المياه في الاردن وآفاق المستقبل

الاقتسام بين الاردن وفلسطين لا يحل مشكلة المياه في المنطقة

مع اجتماع مسقط للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف ، تجدد الحديث عن الصراع على المياه في المنطقة.

وفي حين قاطع اللبنانيون والسوريون اجتماعات مسقط، لعدم احراز اي تقدم في المفاوضات الثنائية، حضرها الاردنيون «كمراقبين».

وكانت «الميزان» قد فتحت ملف المياه بنقلها دراسات قدمت في ندوة «مشكلة المياه في الشرق الاوسط»، كان مركز «الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق» أعد لها في بيروت وجرت في ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

الدكتور الياس سلامة قدم في الندوة ورقة عالج فيها مشكلة المياه في الاردن وآفاق المستقبل، نجتزىء منها ما يتعلق بتوقعات الطلب على المياه في العقدين المقبلين وحل قضية المياه بين الدول المشتركة في مياه نهري اليرموك والاردن.

■ تزداد الحاجة الى مياه الشرب في الأردن للأسباب التالية: ١- النمو الطبيعي في عدد السكان. ٢- ارتفاع مستويات المعيشة. ٣- تغطية الفروق بين كميات التزويد والحاجة الى تغطية متطلبات الحياة التي تضمن صحة المواطن. ٤- الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة الى الاردن.

تستخدم في الاردن حالياً كمية مياه تبلغ ١٨٠ مليون م٣ لاغراض الشرب والصناعات الصغيرة لنحو ٣.٦ مليون نسمة من المتوقع ان يصبح عددهم ٤.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ و٦.٦ مليون عام ٢٠١٠. وفي حال استمرار الاستهلاك الفردي ووضع التزويد على حاله من المتوقع ان ترتفع الكمية عام ٢٠٠٠ الى ٢٣٠ مليون م٣ وعام ٢٠١٠ الى ٣١٠ ملايين م٣.

ان معدل مايحصل عليه المواطن الاردني من مياه للاستعمالات المنزلية هو ٨٥ لترا في اليوم. وهذه الكمية هي الحد الادنى لتغطية حاجات التطور والنمو السائدة في الاردن. وتعد كمية ١١٠ - ١٣٠ لترا لكل فرد يوميا هي الكمية المطلوبة لتغطية الحاجات من دون اسراف او تقتير. فاذا ما اخذنا الزيادة السكانية ومعدل ١٢٠ لترا للفرد يوميا تصبح حاجة الاردن الى مياه الشرب حاليا ٢٥٤ مليون م٣/سنة وتصبح عام ٢٠٠٠ نحو ٣٢٤ مليون م٣/سنة ، وفي عام ٢٠١٠ نحو ٤٣٨ مليون م٣/سنة.

كذلك فان ارتفاع مستويات المعيشة قد يزيد الحاجة نحو ١٠ في المائة على الارقام المدرجة اعلاه. اما بالنسبة الى زيادة السكان الناتجة عن الهجرة فليس بالامكان توقع حاجاتها المائية لانها تعتمد على نوع الهجرة وعدد المهجرين.

الاستخدامات الصناعية

يستخدم في الاردن حاليا ٤٥ مليون م٣/سنة من المياه لاغراض الصناعات الكبيرة. وفي ضوء التطور المتوقع لهذا القطاع من المنتظر ان ترتفع الحاجة عام ٢٠٠٠ الى ٨٥ مليون م٣/سنة وفي عام ٢٠١٠ الى ١٢٠ مليون م٣/سنة. وستكون الصناعات الكيميائية على البحر الميت واستخراج وتطوير الصخر الزيتي المستهلك الرئيسي للطلب المتزايد. اما في حال التاخر في تنفيذ مشاريع الصخر الزيتي فسيكون الطلب على المياه للصناعات الكبيرة اقل نحو ٢٠ مليون م٣/سنة عن الرقم اعلاه.

الأغراض الزراعية

تعتمد كمية المياه المستخدمة للاغراض الزراعية على المتوافر والمتاح من المياه. ويستهلك هذا القطاع حاليا نحو ٦٧٠ مليون م٣/سنة . واذا لم يتم تطوير مصادر جديدة وبديلة فسوف ينخفض الاستهلاك مع الوقت، لان هذه الكمية نفسها لن تكون متاحة عام ٢٠٠٠ او عام ٢٠١٠، لان جزءاً من المياه المستغلة حالياً غير متجدد، ولن يستمر في العطاء حتى عام ٢٠٠٠، ناهيك عن عام ٢٠١٠، ويدل بعض المؤشرات الى ان كمية المياه المتاحة للاغراض الزراعية سوف تقل مع الوقت اذا لم تطور مصادر جديدة، ومن المتوقع ان يستطيع قطاع الزراعة استعمال نحو ٥٥٠ مليون م٣ /سنة فقط من المياه بعد عام ٢٠٠٠.

واذا ما تم ادخال تكنولوجيات حديثة موفرة للمياه في جميع المشاريع الزراعية فان انتاجية ٥٥٠ مليون م٣/سنة من المياه سوف تتجاوز ٧٥٠ مليون م٣/سنة بالطرائق والتكنولوجيات المستخدمة حاليا.

الامكانات المستقبلية

هناك بعض المصادر لم يتم تطويرها الى الحد الاقصى في الاردن بعد، واهم هذه المصادر هو:

نهر اليرموك: يعتزم الاردن بناء سد الوحدة عليه لكي يستفيد من نحو ٨٠ - ١٠٠ مليون م٣ سنويا من مياهه، اضافة الى نحو ١١٠ ملايين م٣ سنويا في الوقت الحاضر.

مشروع الديسي: تحوي المنطقة مياها جوفية يمكن الاستفادة منها لجميع الأغراض، وقد انشئت في المنطقة مشاريع زراعية ربما يمكن اعادة النظر فيها في ضوء الحاجة الملحة الى مياه الشرب.

المياه شبه المالحة: هناك العديد من المصادر المائية شبه المالحة في الاردن، يمكن تطويرها أما بتحليتها او باستعمالها لاغراض صناعات تحتمل نوعيتها او زراعة محاصيل تحتمل الملوحة، وقد يكون مجمل هذه الكمية هو نحو ٥٠ مليون م٣ سنويا.

اعادة استخدام المياه العادية: ان تدوير المياه واعادة استخدامها بعد معالجتها لاغراض اخرى، أهمها الزراعية، سيزيد من المتاح من المياه في الاردن.

اذا تم تطوير المصادر المذكورة اعلاه بالسرعة الممكنة بامكان الاردن تغطية حاجاته المائية للاغراض المنزلية والصناعية حتى عام ٢٠٠٠، بحيث تبقى حاجاته لاغراض الري على ما هي عليه.

وبعد عام ٢٠٠٠ يتوجب على الاردن تغطية حاجاته الى مياه الصناعة والاغراض المنزلية على حساب الاستعمالات الزراعية.

ويتأثر في الاردن جميع القطاعات بعامل محدودية المياه، وتبقى قضية انشاء صناعة جديدة مرتبطة بامكانات المصادر المائية، فاذا لم تتوافر هذه المصادر لن يكون بالامكان انشاء مثل هذه الصناعة. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، فالاردن لا يستطيع انشاء صناعات كثيرة الاستهلاك للمياه بسبب محدودية المصادر المائية. وعدم انشاء الصناعات يؤثر سلباً في سوق العمل والاقتصاد الوطني.

وتحدد المساحات الزراعية المروية بحجم المياه المتوافرة، الأمر الذي يؤثر ايضا في سوق العمل والاقتصاد.

كما ان شح المياه ونضوب المصادر المائية هما احد اسباب البطالة في الاردن واحد اسباب قلة الصادرات. وبالطبع فان تزايد البطالة يؤثر في السلام الاجتماعي، وضعف اقتصاده يؤثر سلباً في تقدم الاردن في جميع المجالات.

المياه المشتركة مع دول أخرى

يشترك الاردن مع سوريا وفلسطين والسعودية واسرائيل في مصادر مياه سطحية وجوفية مختلفة.

فنهر الاردن مشترك بين الاردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة. وقد طور كل بلد خططه في الاربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن لاستغلال حصة معينة من مياه النهر، بحيث كانت هذه الخطط متعارضة، اذ ان موارد النهر المائية لا تفي بمتطلبات الخطط المختلفة. لذا، ولتجنب النزاع على المياه أرسل الرئيس ايزنهاور مبعوثاً خاصاً الى المنطقة، هو اريك جونستون ، عام ١٩٥٣ لايجاد توزيع مناسب للمياه. وقد دمج جونستون مياه نهر الاردن ومياه نهر اليرموك في خطة واحدة اطلق عليها في حينه خطة جونستون (١٩٥٥) ، وزعت المياه طبقاً لها (مليون م٣/سنة) على النحو التالي:

اما حصة الاردن من نهر اليرموك وحصة اسرائيل من نهر الاردن فهما ما يتبقى في النهر بعد استخدام الدول الاخرى حصصها الثابتة، كما ورد في الجدول. هذا وقد قدرت كمية تصريف نهر اليرموك بنحو ٥٠٠ مليون م٣/سنة. وتدل القياسات الحديثة الى ان تصريف النهر في نقص مستمر نتيجة تطوير حوضه ونتيجة شح الامطار العام المستمر في المنطقة.

ولا يحصل لبنان والاردن حالياً على اي شيء من نهر الاردن . في حين تستعمل اسرائيل جميع المياه بين منابع النهر ومصرف بحيرة طبرية.

وتحصل سوريا على نحو ١٦٠ - ١٨٠ مليون م٣/سنة من نهر اليرموك ، مقابل نحو ١٠٠ مليون م٣/سنة تحصل عليها اسرائيل. ولا يستطيع الاردن الحصول على اكثر من ١٠٠ - ١١٠ ملايين م٣/سنة.

ويتبين من هذا ان الاردن هو الخاسر الاكبر في هذه المعادلة، وان لبنان يخسر ٣٥ مليون م٣ /سنة، بينما نجد ان اسرائيل هي المستفيد الاكبر وسوريا المستفيد الثاني.

وسبب هذا الوضع هو موقع كل من لبنان والاردن من المصادر المائية المشتركة، ومن عوامل القوى العسكرية والاستراتيجية للدول الاخرى.

ويتأثر الاردن كثيرا باستغلال الدول الاخرى للمصادر المائية المشتركة، اكثر مما تسمح به خطة جونستون، اذ ان الزراعة المروية في منطقة الاغوار تعتمد بشكل كبير على المياه المشتركة، حتى ان مياه الشرب لمنطقة العاصمة عمان ترتبط بالمياه المشتركة.

ونقص المياه في الاغوار يؤدي الى البطالة وقلة الانتاج الغذائي، وبالتالي الى زيادة الواردات، الامر الذي يثقل كاهل الاقتصاد الاردني الضعيف في طبيعته. وما لم تحصل الدول المشاركة في مياه نهر الاردن ونهر اليرموك على حصصها من هذه الموارد المائية، التي انشئت المشروعات لاستغلالها ودفعت الاستثمارات في منشآت الري وفي استصلاح الاراضي لها، فانه من غير المتوقع ان يعم السلام في المنطقة، وتعد قضية المياه المتنازع عليها مع الدول المشاركة الاخرى اهم مشكلة في محادثات السلام، ومن غير المتوقع ان يتنازل الاردن عن اية قطرة ماء، تعود له في ملكيتها، لأن حاجته الى كل قطرة ماء ماسة وتغطي جزءا من العجز وتضمن فرص عمل، وتقوي الاقتصاد، وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادي والسلام الاجتماعي فيه.

وقد تم الاتفاق مع سوريا على انشاء سد الوحدة على نهر اليرموك بسعة نحو ٢٠٠ مليون م٣ من المياه، بحيث يستفيد الاردن من المياه وسوريا من الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من هذا السد. وقد أنجز ضمن المشروع انشاء النفق التحويلي، غير ان السد لم يباشر فيه بعد بسبب تأخر بيوت التمويل الدولية في بدء الاتفاق عليه. وهناك لاسرائيل بعض الاحتجاجات لكي تضمن لنفسها جزءا من مياه النهر، على الرغم من انه ليس لها اي حق في مياهه، حتى ان الـ ٢٥ مليون م٣/سنة التي تم تخصيصها في خطة جونستون هي لري مثلث اليرموك وليست مخصصة لاسرائيل.

اما بالنسبة الى المصادر المائية الجوفية المشتركة بين الاردن وسوريا في شمال الاردن وبين الاردن والسعودية في الجنوب والشرق فلم تثر أي قضية بخصوصها، ولا يتوقع ان يحدث هذا لأن المياه المشتركة لا تستغل مباشرة في المناطق الحدودية، وفي بعض الاحيان تستغلها دولة من دون اخرى، لأن الامكانات في بعض المناطق غير متوافرة او ان اقتصاديات المشاريع غير مجدية.

حل قضية المياه

تعاني الدول المشتركة في مياه نهري اليرموك والاردن شحاً في موارد المياه. الا ان العجز عن تلبية المتطلبات يتفاوت من دولة الى أخرى، وخصوصا ان حصص الدول متفاوتة، في الوقت الذي لا تشكل هذه الحصص بالنسبة الى بعضها قضية اقتصادية او اجتماعية، بينما تعاني دول أخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من قلة مصادرها المائية المشتركة المستغلة من قبل دول أخرى.

واكبر المعانين بين دول النهرين هو الاردن والذي تعادل حصته من النهرين، بحسب خطة جونستون، نحو ٤٧٧ مليون م٣/سنة ، بينما يحصل حاليا على نحو ١٠٠ - ١١٠ ملايين م٣ سنويا فقط.

ولكي تتمكن الدول المختلفة من الابقاء، بنود خطة جونستون يتوجب عليها اعادة النظر في استعمالاتها للمياه. فاسرائيل مثلا تستخدم نحو ١٤٥٠ مليون م٣ سنويا من المياه لأغراض الزراعة، وتؤمن هذه الكمية فرص عمل لنحو ٤ في المائة من القوى العاملة في اسرائيل، وتساهم بنحو ٦ في المائة فقط من الدخل القومي. فاعطاء الدول المشاركة الاخرى في نهر الاردن ونهر اليرموك حصصها من مياه النهرين لن يؤثر جذريا، سواء في سوق العمل في اسرائيل او في مجمل دخلها القومي. وبامكان اسرائيل، وبسرعة، استيعاب العاطلين عن العمل (الذين ينتج تعطيلهم من اعطاء الدول الاخرى حصصها من المياه) بسهولة في اقتصادها الذي يعتمد على الصناعة بشكل كبير. كذلك الأمر بالنسبة الى سوريا التي بامكانها اعادة أسالة كمية اكبر من أعالي مياه اليرموك الى الاردن، اذ ان ذلك لن يؤثر فيها ايضا اقتصاديا او اجتماعيا، وخصوصا ان كميات المياه مدار البحث هي بضع عشرات من ملايين الامتار المكعبة فقط، ولا تسقط في حسابات سورية المائية ولا تؤثر فيها.

فالحل هو إذاً اعادة الحصص الى أصحابها، بحسب خطة جونستون، وفي الوقت نفسه اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لكل دولة من دول المنطقة، من معتمد على زراعة مروية كثيرة الاستهلاك للمياه الى اقتصاد صناعي قليل الاستهلاك لها.

اما على المستوى الاقليمي فهناك امكان لاستيراد أليماه من الدول الغنية بها في الشمال، مثل تركيا. الا ان استيراد المياه من هذه المسافات يجعل استعمالها لأغراض الزراعة المروية اقتصاديا غير مجد. وما زالت هناك عقبات سياسية كبيرة تقف في وجه مثل هذه المشاريع، اضافة الى ضعف الثقة في المنطقة الذي لا يدع مجالا لأن ترتبط اية دولة بدولة أخرى في ما يتعلق بهذا المصدر الحيوي وهو المياه.

كانت خطة جونستون عام ١٩٥٥، التي وافقت عليها اللجان الفنية لمجموعة الدول العربية المعنية وجامعة الدول العربية واسرائيل، قد خصصت حصصا من مياه نهر الاردن في فضية السلام في معزل عن العناصر الاخرى، اذ ان عناصر الارض والسكان والبيئة واللاجئين والمياه... تشكل وتكون بعضها مع البعض الآخر القضية السياسية في المنطقة، وليس من السهل تصور حل قضية أحد العناصر من دون العناصر الأخرى.

ويعاني الاردن أزمة مياه خانقة، حيث يحصل المواطن الاردني على ما معدله ٨٥ لترا من المياه في اليوم لحاجاته المنزلية، الامر الذي يجعله في وضع يهدد الصحة العامة، لان هذه الكمية لا تفي بالحاجات للشرب والغسيل وتصريف النفايات والحفاظ على الصحة، بينما يحصل الاسرائيلي على ٢٨٠ - ٣٠٠ لتر يوميا، اي انه في المستوى الاوروبي.

لقد تفاقمت أزمة المياه كثيرا بورود اللاجئين الى الاردن، ففي عام ١٩٦٧ ادت الهجرة الى عدم تمكن الاجهزة المعنية في حينه من تزويد المواطنين بالكميات المطلوبة للمياه. وتتفاقم الازمة منذ ذلك الوقت يوما بعد يوم على الرغم من كل المشاريع المكلفة التي اقيمت ومن السرعة التي خطط وأنشيء الكثير منها.

وقد ادت حرب الخليج الى نزوح ٣٠٠ الف مواطن من أصل فلسطيني او اردني، من الخليج الى الاردن، الامر الذي ادى بدوره الى تفاقم أزمة المياه والى عدم تمكن المصادر المائية ومنشآت الضخ والأنابيب ومحطات المعالجة وغيرها من تلبية الحاجات وخصوصا في المدن الرئيسية.

ولو ترك الاردن لينمو نموا طبيعيا بعد عام ١٩٤٨، اي قبل الهجرة الفلسطينية الاولى اليه، لكانت موارده المائية كافية لتغطية حاجاته للاغراض المنزلية والصناعية والزراعية لانتاج مواد غذائية تكفي حاجات سكانه. فوورد اللاجئين اليه، واستغلال الدول الاخرى للموارد المائية المشتركة من دون اعتبارات منصفة لحقوق الاردن، لها اثر في انتاج الغذاء سلبا واضطر الاردن الى استيراد الغذاء، لتلبية الحاجات المتزايدة لمن قدم اليه من اللاجئين. ولم يجلب اللاجئون الى الاردن مياههم او مستلزمات انتاج غذائهم معهم وانما غطوا حاجاتهم مما أتاحته موارد الاردن الشحيحة لهم.

من هنا، تبين ان حصول الاردن على كمية مياه كما ورد في خطة جونستون لا ينصفه ولا يعوض عليه معاناة شعبه في عدم الحصول على كميات المياه الكافية للاستعمالات المختلفة، ولا يعوض عليه العملة الصعبة التي صرفها لاستيراد الغذاء لاطعام سكان يتزايدون بطريقة غير طبيعية، ولو تم توفير هذه العملات الصعبة ووضعت في استثمارات مجدية لكان وضع الاردن المالي والاقتصادي اجود كثيرا من وضعه الحالي. من هنا تتضح علاقة موارد المياه بالقضايا الاخرى، كالسكان والارض والبيئة واللاجئين.

وتوضح الأمور أعلاه محور الموقف الاردني من قضية المياه، حيث يتعدى الأمر الحصول على حصة مرضية ومقبولة من المياه الى التعويض عن الضرر الذي تحمله الاردن من التزايد غير الطبيعي في عدد السكان، والاضطرار الى استيراد الغذاء لهم، الامر الذي أضعف الوضع الاقتصادي بشكل عام. وما زالت قضية السكان تتفاعل لتؤثر سلباً في موارد الاردن وبنيته التحتية التي انشئت في العقود الاخيرة.

المشاريع المشتركة

تعاني منطقة الشرق الاوسط، والاردن وفلسطين والكيان الصهيوني بشكل خاص، نقصا متزايدا في كميات المياه المتاحة، نظرا الى النمو والتزايد في عدد السكان والتطور التمدني والزراعي والصناعي.

وبما ان هذه المشكلة عامة وتشمل معظم دول المنطقة، فان حلولا اخرى، اضافة الى التقاسم العادل للموارد المشتركة، اصبحت ضرورة للاستمرار في التطور والنمو من جميع جوانبه.

فاقتسام المياه بصورة عادلة ومرضية يخفف من أزمة المياه في الاردن وفلسطين، الا انه لا يحل قضية المياه في المنطقة. من هنا فان حلولا اخرى أضحت ضرورة.

فاستيراد المياه من دول غنية بها هو أحد الحلول المطروحة، الا ان مثل هذا المشروع غير قابل للتنفيذ لتستفيد منه دول المنطقة كلها من دون استتباب السلام العادل الشامل في المنطقة. والاردن من اكثر الدول انفتاحا للتعاون الاقليمي والمشاريع المشتركة ضمن معادلات السلام العادل الشامل وحسن الجوار التي يرضى عنها جميع الاطراف المعنية.

كذلك فان التعاون بين دول الاردن وفلسطين وسوريا ولبنان والكيان الصهيوني قد يصبح ممكناً اذا ما عم السلام العادل والشامل المنطقة. ولن يضير الاردن ان يشترك مع اي من هذه الدول او مجموعة منها في مشاريع مائية ترد بالنفع عليه وعلى الآخرين. وخير دليل على ذلك هو التزام الاردن في بناء سد الوحدة على نهر اليرموك وتحمل كلفة الانشاء في سبيل استغلال هذا النهر بشكل أجود، بحيث تستفيد سوريا كذلك من المياه والأرض بطريقة أفضل.

وهناك اقتراحات اخرى للتعاون الاقليمي مثل تحلية المياه في قطاع غزة لتستفيد منها دول المنطقة كافة.

ومشروع قناة البحرين (البحر الاحمر - البحر الميت) الذي سيتم بموجبه انشاء قناة تزود البحر الميت مياهاً من البحر الاحمر لاستعادة ارتفاعه الذي كان عليه في اوائل الستينات والمحافظة على هذا الارتفاع والاستفادة من الطاقة المولدة من فرق ارتفاع يصل الى ٤٠٠ م، وكذلك الاستفادة من انشاء مشاريع الأسماك وتحلية مياه البحر وتوسيع الشاطىء في منطقة العقبة داخل وادي عربة، مشروع ربما يخفف من نقص المياه في المنطقة، اضافة الى المنافع الاخرى التي يمكن جنيها من التنفيذ المشترك والمتناسق لهذا المشروع ضمن معادلات السلام العادل والشامل وحسن الجوار.

وضمن معادلات السلام هناك امكانات للتعاون الاقليمي في انشاء بنوك المعلومات عن المياه، ومراكز تدريب وأبحاث اقليمية وربما وصل شبكات التزويد بين اكثر من دولة، كما يحدث في مجال الطاقة الكهربائية.

الامكانات التكنولوجية

هناك امكانات تكنولوجية عدة تم تطويرها في العقود الاخيرة للتقليل من قضية شح المياه، يمكن تحديد أهمها كما يلي:

ا- تحلية مياه البحر: هذه الامكانية التكنولوجية متاحة ، الا انها عالية الكلفة. وفي ضوء الوضع الاقتصادي والانتاجية الزراعية فان المياه المحلاة ليست ذات جدوى اقتصادية في المشاريع الزراعية. الا ان كلفة ١-٢ دولار للمتر المكعب يمكن ان يبقى ضمن المقبول للاستخدامات المنزلية في المناطق الساحلية، حيث لا تحتاج المياه المحلاة الى ضخ الى اماكن بعيدة او مرتفعة.

ب - نقل المياه من دول غنية بالمصادر المائية، تركيا على سبيل المثال: ان مثل هذه المشاريع ما زالت مكلفة ومعقدة سياسيا واجتماعيا. الا انه من الممكن، في ضوء التسوية الشاملة في منطقة الشرق الاوسط، ان تصبح مثل هذه المشاريع جذابة.

ج - اعادة استعمال المياه: يمكن ان تزيد معالجة المياه العادمة واعادة استخدامها في الزراعة او تدويرها في الصناعة كمية المياه المتاحة. وتؤلف تقنيات معالجة واعادة استخدام المياه مجالاً جديدا يخفف من حدة المشكلة المائية للدول المخلفة الا انه لا يحلها.

د - الاستمطار: قد تزيد عمليات الاستمطار الاصطناعي كميات المياه المتاحة لمنطقة معينة، الا ان هذا يحرم المناطق الاخرى من هذه المياه. اضافة الى ذلك فان تكنولوجيا الاستمطار ما زالت غير دقيقة، فلربما تستمطر غيوم فوق منطقة وتستفيد منها منطقة أخرى.

هـ - حصاد المياه: وهو اصطياد مياه الأودية الصحراوية خلف حواجز والاستفادة منها في الزراعة وتغذية المياه الجوفية. يمكن ان تزيد هذه التكنولوجيا من المصادر المتاحة وتخفف من شح المياه وتزيد من الانتاج الزراعي وتخفف البطالة والهجرة الى المدينة.

و - استخدام المياه شبه المالحة في الزراعة: تمثل هذه التكنولوجيا طريقاً لتخفيف الضغط على موارد المياه العذبة المستعملة في الزراعة، وذلك بالاستعاضة بالمياه شبه المالحة مع تغيير نوعية المحصول. الا ان كميات المياه المالحة ليست باللامحدودة ولا هي بالمتجددة، الامر الذي يضع حدا لامكانات هذه التقنية.

ز - ادخال تكنولوجيات موفرة للمياه وخصوصا في الزراعة التي تستهلك نحو ٧٠ في المائة من مياه المنطقة. تعد هذه الطريقة أهم الطرائق للمحافظة على الموارد المائية واستغلالها بشكل أمثل، فادخال الري بالتنقيط، سواء السطحي او تحت السطحي، واستعمال كميات المياه المطلوبة لنمو النبات وانتاجه، يوفر كميات لا بأس بها من مياه تضيع حاليا بالهدر. كذلك فان تبطين القنوات ونقل المياه بالانابيب بدل القنوات سيوفر كميات اخرى منها. ولربما يمكن توفير ٣٠ - ٤٠ في المائة من كميات المياه المستغلة حاليا في الزراعة بادخال التكنولوجيات الموفرة. الا أن التكنولوجيات تحتاج الى الاستثمار فيها وتدريب العاملين والى الزمن لكي يتم تنفيذها. وتقف الاستثمارات عائقا في طريق التنفيذ، حيث ان معظم دول المنطقة تدعم أسعار مياه الري وليس هناك حافز لدى المزارع لادخال التقنيات الحديثة. اما وضع تسعيرة لمياه الري تعكس كلفتها فلربما يكون حافزا للمزارع للاستثمار في طرائق توفير المياه.

الدكتور الياس سلامة

١٣ Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

التقرير النفطي «لصندوق النقد العربي» في ابوظبي

الصادرات العربية مرهونة بسياسات الدول الصناعية وتطورات اوروبا الشرقية

ابو ظبي جمال المجايدة:

■ توقع التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ ان يرتفع الطلب العالمي على نفط منظمة «اوبيك» بمعدل سنوي قدره ٣.٢٪ او ما يعادل ٨٧٠ الف برميل يوميا ليصل الى ٣١.٤ مليون برميل عام ٢٠٠٠. ويؤكد التقرير الذي يعده «صندوق النقد العربي»، الذي يتخذ من ابو ظبي مقراً له بالتعاون مع ثلاث منظمات اقتصادية عربية اخرى من بينها «الاوابك»، أهمية الدور المنتظر للنفط العربي في الاسواق العالمية خلال هذا العقد، مشيرا الى ان الدول العربية تمتلك احتياطيات نفطية مهمة تشمل اكثر من ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي اضافة الى الامكانات التي تتمتع بها لتوسيع طاقاتها الانتاجية في المستقبل. ويتوقع التقرير ان ترتفع الطاقة الانتاجية من دول «اوبيك» من النفط الخام بحوالى ٨.٨ مليون برميل يوما عام ١٩٩٥ وبنحو ٤.٨ مليون برميل يوميا اخرى عام ٢٠٠٠ ، في وقت يتوقع فيه للدول العربية الاعضاء في «اوبيك» ان تساهم بمعظم هذه الزيادة او ما يقدر بنحو ٦.٢ مليون برميل عام ١٩٩٥ و٣.٧ مليون برميل اخرى عام ٢٠٠٠ . واكد التقرير ان مجموع احتياطي الدول العربية من النفط الخام بلغ ٦٢٨.٤٢ مليار برميل في عام ١٩٩٢ ويمثل ٦١.٨٪ من الاحتياطي العالمي الذي بلغ ١٠١٦.٦ مليار برميل، مشيرا الى ان الاحتياطي العالمي من النفط الخام ارتفع بنسبة ٤.٣ مليار برميل او بنسبة ٠.٤٪، وجاءت غالبية هذه الزيادة في النرويج وفنزويلا نتيجة لتطوير عدد من مصادر النفط الثقيل.

وذكر التقرير ان انتاج النفط العالمي شهد في عام ١٩٩٢ استقرارا نسبيا وبلغ الانتاج مستويات متقاربة لانتاج عام ١٩٩١ والذي بلغ حوالى ٦٤.٧ مليون برميل يوميا، مشيرا الى انخفاض انتاج الولايات المتحدة بمعدل ٢٠٠ الف برميل يوميا وانخفاض انتاج الدول الشرقية (سابقا) بحوالى مليون برميل يوميا وتراجع انتاج دول «اوبيك» غير العربية لتعويضها من انتاج الدول العربية الاعضاء في «اوبيك». ويؤكد التقرير ان انتاج الدول العربية من النفط الخام ارتفع بنسبة ٧.٤٪ وبمعدل ١.١٦ مليون برميل عن عام ١٩٩١، وكانت الزيادة في معظمها من الكويت ٧٢٥ الف برميل والعراق ١٥٠ الف برميل والسعودية ٢٥٤ الف برميل يوميا اضافة الى زيادات طفيفة في انتاج كل من تونس والجزائر وسوريا وقطر وليبيا وعمان، بينما انخفض قليلا انتاج دولة الامارات «بسبب الالتزام بحصة انتاجها في اوبيك» ومصر واليمن. وتساهم الدول العربية بنحو ٣٦.٧٪ من مجموع الانتاج العالمي وتعمل معظم الدول العربية على تطوير ورفع طاقاتها الانتاجية وذلك بتطوير الاكتشافات وتطبيق تقنيات الاستخلاص المتطورة والتوسع في عمليات الاستكشاف والتنقيب والاعتماد على المشاركة العالمية في هذه العمليات للحصول على التمويل والخبرة والتقنية الحديثة.

وبالنسبة الى الغاز الطبيعي ذكر التقرير ان مجموع احتياطي العالم من الغاز الطبيعي في نهاية ١٩٩٢ بلغ حوالى ١٣٨.٤ الف مليار متر مكعب بزيادة ١١.٥٪ وتوزعت على معظم دول العالم. وارتفع احتياطي الدول العربية في نهاية ١٩٩٢ بنسبة ١٢.٩٪ عن عام ١٩٩١، وزاد الى ٢٨.٨ الف مليار متر مكعب. وذلك نتيجة اعادة تقييم احتياطيات ومصادر الغاز، كما ارتفع احتياطي دول «اوبيك» بنحو ٦.٦ الف مليار متر مكعب مع ارتفاع الاحتياطيات العربية وكذلك احتياطيات فنزويلا وايران ونيجيريا لتساهم دول «اوبيك» بنحو ٤٠.٢٪ من المجموع العالمي.. فيما ارتفع احتياطي باقي دول العالم عام ١٩٩٢ بحوالى ١٠٪ ، وبلغت نسبتها الى الاحتياطي العالمي ٥٨.٥٪ . وارتفع انتاج الغاز الطبيعي في العالم عام ١٩٩٢ بحوالى ٦٨.٤ مليار متر مكعب اي بنسبة ٢.٧٪ ، وزاد المسوق منه بحوالى ٤٢ مليار متر مكعب. ووصلت نسبته من اجمالي المنتج ٨١.٥٪، وزاد انتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي عام ١٩٩١ بنسبة ٧.٥٪ وتركزت في كل من الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا ومصر وعمان بينما انخفض في العراق بشكل كبير.

وارتفع مجموع انتاج الدول العربية من المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي الناتجة عن معالجة الغاز وحقول الغاز المنتجة في عام ١٩٩٢ بحوالى ٦.٦٪ وانحصر ٨٨٪ من الانتاج في ثلاث دول هي السعودية التي اختصت بنحو ٣٧٪ من المجموع والجزائر بحوالى ٣٥.٨٪ ، والامارات ١٥٪ ، اما باقي الانتاج فقد توزع على خمس دول اخرى هي البحرين ، ومصر ، وليبيا، وقطر ، وسوريا.

وقد دخلت سوريا مرحلة الانتاج التجاري لأول مرة بكميات متواضعة، وتشير هذه الكميات الى اهمية الاكتشافات التي حققتها في السنوات الاخيرة.

وذكر التقرير ان معظم الزيادة في الامدادات النفطية عام ١٩٩٢ كان من الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط وخاصة بعد انحسار ازمة الخليج وعودة الصادرات الكويتية حيث ارتفعت الامدادات العربية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بحوالى ١.٢ مليون برميل او بنسبة ٦.٩٪ ووصلت الى ١٨.٧ مليون برميل لترتفع نسبة مساهمة الدول العربية في اجمالي الامدادات الى ٢٨٪ مقابل ٢٦٪ عام ١٩٩١. في حين انخفضت مساهمة الدول الاشتراكية (سابقا) من ١٥.٤٪ الى ١٢.٢٪ خلال الفترة نفسها.

ويؤكد التقرير ان عائدات النفط العربية ارتفعت عام ١٩٩٢ بنحو ٤.٤٪ عنها عام ١٩٩١ وذلك مع ارتفاع كمية الصادرات النفطية والاستقرار النسبي للاسعار. وبلغت قيمة العائدات عام ١٩٩٢ حوالى ٩٧.٧٤٣ مليار دولار مقابل ٩٣.٥٨٨ مليار دولار عام ١٩٩١ . ويشير التقرير الى ارتفاع الكميات المصدرة من النفط العربي الى الاسواق العالمية لتشكل ٣٨.٣٪ من اجمالي الصادرات العالمية البالغة ٣٩.٧ مليون برميل يوميا ، فيما زادت صادرات العالم من الغاز الطبيعي بنحو ٤.٤٪ لتصل الى ما يعادل ٥.٦٤ مليون برميل مكافىء نفط يوميا. وكانت حصة الدول العربية فيها ١٢.١٪.

ويؤكد التقرير ان حجم الصادرات العربية من النفط والغاز سوف يتأثر في المستقبل القريب بالسياسات التي تتبعها الدول الصناعية في مجال استخدامها لمختلف انواع الطاقة بالاضافة الى التطورات في قطاع الطاقة في الدول الشرقية (سابقا) . ويشير التقرير الى ان الاقتراح بفرض ضريبة على مصادر الطاقة المختلفة في الدول الاوروبية سيؤدي الى زيادة تدريجية في قيمة الضريبة على النفط من ٣ دولارات عام ١٩٩٣ الى ١٠ دولارات عام ٢٠٠٠ ، فيما تكون الزيادة في الفترة نفسها على الفحم بين ٣.٤٥ و١١.٥٠ دولار، والغاز الطبيعي ٢.٦٥ و٨.٨ دولار والطاقة النووية ١.٥٠ الى خمسة دولارات. واوضح التقرير ان مشروع ضريبة الطاقة المقترح في الولايات المتحدة الاميركية يشتمل على بندين يدعو الاول الى فرض ضريبة على مصادر الطاقة التقليدية (نفط وغاز طبيعي وفحم) بواقع ٢٥.٧ سنت لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والثاني الى فرض ضريبة اضافية خاصة بالنفط تبلغ ٤٢.٢ سنت لكل مليون وحدة لتصل الضريبية الاجمالية على النفط الى ٥٩.٩ سنت، الامر الذي يشكل عبئا على النفط يبلغ ٣.٥ دولار لكل برميل يستهلك في الاسواق الداخلية. ويؤكد التقرير ان فرض هذه الضرائب يأتي في وقت تعاني فيه اسعار المنتجات النفطية في الأسواق المحلية للدول الصناعية من اعباء ضريبية مرتفعة تتراوح بين ٣٠٪ و٦٠٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي، وتشكل هذه الضرائب في دول اوروبا الغربية ثلاثة اضعاف سعر برميل النفط قياسا مع سعر سلة خامات «اوبيك» عام ١٩٩٢.

ويشير التقرير الى ان اجمالي استهلاك الدول العربية للطاقة بلغ عام ١٩٩٢ ما يقارب ٤.٩ مليون برميل مكافىء نفط يوميا ، اي بزيادة قدرها ٣.١٪ سنويا في المتوسط، وذلك نتيجة تحسن الاداء الاقتصادي في العالم العربي.

لتخفيف الاعتماد على الموارد النفطية المحدودة

سلطنة عُمان توسع صناعة الغاز الطبيعي

■ بدأت سلطنة عُمان تركز اهتمامها على مواردها من الغاز الطبيعي بحيث يتوازن انتاجها من الغاز مع انتاجها من النفط في أواخر هذا العقد الأخير من هذا القرن.

فقد عكفت السلطنة على مشروع لتسييل الغاز الطبيعي كلفته ٩ مليارات دولار لهذه الغاية. والهدف من ذلك، على قول المدير العام للغاز، هو تخفيف الاعتماد على الاحتياطي المحدود من النفط الذي سوف يبدأ بالتقلص خلال السنوات العشرين المقبلة.

ومما يجعل الاكتشافات العمانية من الغاز مغرية للاستثمار انها من النوع الطبيعي غير المرافق للنفط. ويلغ تقدير الاكتشافات العمانية من الغاز في السنة الماضية ما يقرب من ١٤٢ مليار متر مكعب.

ويقول المسؤولون العمانيون، ان هذا الاحتياطي أخذ في التحسن شهرا بعد شهر مما يبشر بمضاعفة الاحتياطي الاجمالي الراهن وقدره ٥٦٥ مليار متر مكعب بحلول نهاية هذا العقد، وهي كمية تكفي للانتاج اللازم مدة ٥٠ سنة.

ويأتي الغاز العماني من ثلاثة حقول كبرى في المنطقة الوسطى من البلاد تضم فيما بينها حوالى ١٦٠ مليار متر مكعب . وسوف يقام خط للانابيب باتجاه شمالي من صحراء وهيبة الى نقطة قرب سور ثم يتفرع عبر الساحل الى الموقع الذي يقام عليه معمل جديد للتسييل والتحميل في سماح حيث اقيم خط غاطس تحت الماء الى مسافة طويلة في البحر لحماية جمال المناظر الطبيعية في المنطقة.

ان عمليات الانتاج سوف تكون عمانية بكاملها تديرها شركة عُمان لتطوير النفط التي تملكها الحكومة. لكنه تم تشكيل شركة جديدة للغاز الطبيعي المسيل للقيام بعمليات المعالجة تضم شركاء أجانب بينهم شل (٣٤٪) وتوتال (٦٪) وبارتكس (٢٪) وميتسوبيشي (٣٪) وميتسوي (٣٪) وسي ايتوه (١٪)، وتملك حكومة السلطنة ما تبقى من الاسهم ونسبتها ٥١٪.

ومن المقرر ان يبدأ الانتاج في شهر آب/اغسطس عام ١٩٩٩، وتتراوح طاقة معمل التسييل، حسب وزير النفط العماني سعيد بن احمد الشنفري، ما بين ٥ و٦ ملايين طن في السنة، اي ما يعادل انتاج السلطنة من النفط. ومن المتوقع ايضا ان تكون اليابان السوق الرئيسية للغاز الطبيعي المسيل. وكان وفد من شركة غاز طوكيو قد زار مسقط للتفاوض مع المسؤولين العمانيين بشأن شراء الغاز الطبيعي المسيل. لكن مسؤولين عمانيين قالوا، ان هناك دولا اخرى ابدت رغبة في شراء الغاز العماني منها اسبانيا وايطاليا وفرنسا. كذلك يعول على صفقات مع دول آسيوية عديدة منها الصين وكوريا وتايوان وتايلاند والهند.

روسيا

صفقة الماس سرية مع اسرائيل

■ تتردد في اسواق الماس العالمية روايات عن عقد صفقة سرية بين روسيا واسرائيل جرى التوقيع عليها ابان زيارة يفغيني بيتشكوف رئيس لجنة المعادن والاحجار الكريمة الروسي الى تل ابيب اخيرا. ويشير بعض المحللين الاقتصاديين الى ان «روسيا تعتزم نسف سوق الماس العالمية، وقد تحدث عن هذا الموضوع ليونيد غوريفيتش احد المسؤولين عن صناعة الماس الروسية، فقال ان تصدير الماس الروسي الى اسرائيل مجرد اشاعات تجلب الأذى الى روسيا، حيث ادت الى عدول بعض شركائنا الآخرين عن بناء معامل صقل الماس في روسيا، مع ان روسيا بأمس الحاجة الى هذه المعامل، لرغبتها في استحداث سوق الماس الخاصة بها كما في امستردام وتل ابيب ونيويورك وبومباي – مراكز الماس الاربعة الكبرى في العالم.

ويستخرج في العالم اليوم ١٠٥ ملايين قيراط من الماس، الذي يستخدم في الاغراض الصناعية وفي صنع المجوهرات، علما ان استراليا تحتل المرتبة الاولى في استخراج الماس من اجل صنع المصوغات ٣٥–٣٧ مليون قيراط وتأتي في المرتبة الثانية بوتسوانا التي تنتج ١٦ مليون قيراط. اما روسيا فتشغل المرتبة الرابعة ١٢ مليون قيراط.

لكن الاهتمام في السوق العالمية ينصب بالدرجة الاولى على الماس المستخدم في صنع المجوهرات، وتحسب قيمته عادة بالدولار وليس بالقيراط. وتقدر قيمة الماس الاسترالي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لا اكثر ولا اقل. بينما تقدر قيمة ماس بوتسوانا بمبلغ ١.٥ مليار دولار. والماس الروسي بمبلغ ١.٤ مليار دولار ، اي ان روسيا تحتل المرتبة الثانية من حيث قيمة الماس بالدولارات. علما ان السعر المتوسط للقيراط الواحد يختلف باختلاف البلاد المنتجة. فان الماس الاسترالي رخيص جدا ويعادل ٩ دولارات للقيراط الواحد، اما الروسي فيعادل ١١٠ دولارات، والناميبي والسيراليوني يعادل ٢٧٠–٣٠٠ دولار للقيراط الواحد. بيد ان روسيا تمارس دورا رئيسيا في سوق الماس العالمية. والانتاج الروسي يتوقف على الحصص المقررة له فيها، حيث يجري بيع الماس عبر «منظمة التسويق المركزية»التي تسيطر عليها شركة «دي بيرس» الجنوب افريقية، علما ان الشركة المذكورة هي التي تحدد الحصص.

وفي عام ١٩٩٣ باعت «دي بيرس» من الماس ما قيمته ٤ مليارات و٣٦٦ مليون دولار (حصة روسيا تعادل نسبة ٢٦ في المائة من الماس في العالم، اي انها حصلت على مبلغ مليار دولار من هذه المبيعات). كما باعت روسيا من المجوهرات الجاهزة في العام نفسه ما قيمته ١٠٠ مليون دولار، وكانت مؤسسة «الماس يوفيليير اكسبورت» السوفياتية تحتكر سابقا بيع الماس، اما الآن فقد الغى الاحتكار وصار بوسع جميع الشركات المنتجة الروسية بيعه بعد معالجته في مصانعها.

وحققت روسيا تقدماً ملموساً في مجال صناعة صقل الماس . ويبدي الصناع الروس الآن مهارة كبيرة في هذا المضمار يحسدونهم عليها زملاؤهم في بومباي او امستردام او تل ابيب، رغم انهم يفتقرون الى المعدات المتطورة الحديثة لهذه الصناعة.

الفضة

شهية السوق تخفضها بعد ارتفاع

■ مثل بعض المعادن الثمينة الاخرى شهدت الفضة ارتفاعا ملحوظا في اسعارها منذ خريف العام الماضي والتي قفزت بنحو ٦٠ في المائة لتصل الى ٥.٧٣ دولار للأونصة. رغم ان هذا الارتفاع يفوق بكثير ما شهدته المعادن الثمينة الاخرى بما فيها الذهب يتوقع محللو اسواق لندن ونيويورك احتمال هبوط اسعار الفضة «بنفس السرعة والقوة» . ويتفق معظمهم مع تيم غرين خبير أسواق المعادن، ان مديري صناديق الاستثمار الاميركية بما فيهم اقطاب الاسواق مثل جورج سوروس وبول تيودر جونز قاموا بجهود مكثفة تهدف الى رفع سعر الفضة وتخفيض سعر الذهب بشكل يدفع النسبة بين سعريهما من ١٠٠:١ الى ٦٠:١ او حتى الى ٥٠:١ من المستوى الحالي البالغ ٦٨:١.

كما يتفق معظمهم ايضا مع اندي سميث محلل الاسواق في «اتحاد البنوك السويسرية » في لندن والذي يقول «المحترفون في طريقهم لتوزيع الغنائم».

منذ تشرين الاول/اكتوبر الماضي بدأت صناديق التحوط في توجيه اهتمامها الى الفضة باقدامها على صفقات كبيرة للشراء من الهند والتي يلعب فيها هذا المعدن ادوارا مهمة من بينها استخدامه «كمستودع للقيمة» ووسيلة «لاظهار المركز الاجتماعي». ومما ساعد في ذلك ايضا تخفيف الحكومة الهندية لقيود الصرف الاجنبي والاستثمار.

مع ارتفاع الطلب بشدة على الفضة في الهند تصاعدت وارداتها بنحو سبعة امثال لتقفز الى ٢٨٠٠ طن في العام الماضي مما رفع اجمالي الطلب العالمي الى ١٧٥٣١ طنا في العام نفسه، الأمر الذي ادى الى ظهور عجز في عرض الفضة مجموعه نحو ٥ ملايين أونصة وقيمته نحو ٣٠ مليون دولار.

ويعتقد انصار صعود سوق الفضة ان صناديق التحوط تخطط للدخول في تجربة «الاخوة هنت» والتي لم يكتب لها النجاح بمحاولة شراء معظم الكميات المعروضة منها بهدف التحكم في الاسعار. وكان الاخوة قد دخلوا قبل محاولتهم في صفقات ادت الى رفع سعر الفضة الى ٥٠ دولارا للأونصة في عام ١٩٧٩، مما دفعهم نحو الانهيار. وهبطت النسبة بين سعري الفضة والذهب في ذاك الوقت الى ١٧:١ خلال احد ايام تعاملات ذاك العام وهي نسبة لم يرها العالم منذ القرن الثالث عشر.

وقد صاحبت بعض صفقات شراء الفضة مؤخرا بعض الترتيبات المشكوك في نياتها. مثلا لاحظ المتعاملون «اختفاء» مخزونات من الفضة من مستودعات سوق الصفقات الآجلة للمعادن في الولايات المتحدة «لاعطاء الانطباع بظهور زيادة مفاجئة في الطلب الحقيقي» من قبل صناعات كثيرة من بينها صناعات التصوير والاستخدامات الطبية (مثل الاسنان الصناعية) والمجوهرات.

ويقول بعض المحللين ان من المعتقد ان تكون صناديق التحوط قد انفقت نحو مليار دولار لشراء مخزونات المستودعات وول ستريت، وانها قد تكون مستعدة لانفاق مليار اخر للمحافظة على حركة السوق. ولكنهم يقولون انه بعد «فتح شهيتهم» تجاه الفضة لن تكون هذه الصناديق متمتعة بهذه الشهية لفترة طويلة ومن ثم ستواجه، ومعها المستثمرون السائرون على خطاها، هبوط اسواق الفضة. وهنا يقول رونا اوكينيل محلل اسواق المعادن: «بعض الافراد غير العاديين اظهروا اهتماما كبيرا نحو تطورات سوق دبي والذي يستأثر بحصة كبيرة من طلب آسيا وان بعض مديري صناديق نيويورك ذهبوا الى هناك (دبي) لاستمزاج السوق». وهنا ايضا يقول جورج ميلينج ستانلي خبير اسواق المعادن في مؤسسة «ليمان برادرز» في لندن: «يقوم عدد كبير من الصناديق الاميركية الآن بالاستعلام عن حركة التجارة الشرعية وغير الشرعية في الفضة في الشرق الاوسط».

ويأمل تجار الفضة في تحفيز الطلب عليها في الصين في المدى الطويل. وبعد ان اصبح المستثمرون الصينيون في الذهب الآن من اكبر القوى المؤثرة على سوقه العالمية يهدف المستثمرون الى ترويج الفضة والتي تقل اسعارها بكثير عن الذهب في الصين، ويعتقدون انها توفر فرصا جيدة فيها خاصة ان العملة الصينية كانت مقومة بالفضة حتى الثلاثينات من القرن الماضي.

لكن اندي سميث يقول، «حتى تسيطر الاوراق المالية على الاسواق، ونظرا لأن ثلثي انتاج الفضة يأتي ضمن عمليات انتاج معادن اخرى اهمها الذهب والرصاص والزنك فلا يستجيب انتاجها الى حركة الاسعار على الاقل في المدى القريب. ويقول رونا اوكينيل، ان قصور عرض الفضة في العام الماضي جاء بسبب تدني اسعار النحاس والتي ادت الى هبوط انتاجه. ويرى ميلينج ستانلي، ان صناديق التحوط تحاول رفع سعر الفضة الى ٨ دولارات للأونصة وهو لا يتوقع تمكنهم في احسن الاحوال من رفعها الى ٦ دولارات فقط، ويقول انها ستهبط الى ٥ دولارات او اقل قبل نهاية العام الحالي . ولكن مهما كان حرص هذه الصناديق على السيطرة على حركة الاسعار فلا يبدو احدها راغبا في تكرار محاولة «الاخوة هنت» بالمخاطرة باكثر من مليار دولار بهدف التحكم في الاسواق. قد يكون الصينيون حريصين في المستقبل على حيازة الفضة ولكنهم الآن يبدون اكثر حرصا على دفع استثماراتهم نحو الذهب. وعلى الرغم من ان استخدامات الفضة في صناعات المجوهرات قفزت الى المثلين في الشرق الاقصى خلال عام واحد فقط الا انه، كما يقول اوكينيل، حدث ذلك «من مستويات منخفضة» ، وانه عندما تمل سوق آسيا من المجوهرات الذهبية فهي عادة تتحول نحو البلاتينيوم وليس الفضة.

صدر الآن ...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد

الفكرة الموسوعية

عندما عزم «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر» على اصدار جريدة «الميزان» كجريدة اقتصادية مستقلة، تبين ان هناك جانباً بارزاً في مجال اللغة الاقتصادية الدارجة من حيث التعابير والمصطلحات والنظريات والوسائل التطبيقية لم ينقل بعد الى اللغة العربية، او نقل احياناً بصورة غير وافية او حتى غير مفهومة ، مما يشكل نقصاً لا مبرر له.

ولما كانت اللغة الاقتصادية الدارجة، حتى في اللغة الانكليزية او غيرها من اللغات الأجنبية، هي في جانب كبير منها لغة مشتقة او مركبة او حديثة الصياغة وعلى نحو مجازي في الكثير من الحالات بحيث لا تنفع معها الترجمة الحرفية، فقد عمد «اللبنانيون المتحدون» الى التخطيط لوضع «المرجع في الاقتصاد» باصداره على مراحل دورية بشكل مجلة نظراً لكلفته العالية، وذلك كجزء من مجموعة من المراجع في شتى الحقول العلمية والفنية والفكرية سوف تصدر تباعاً بعد اتمامها.

وعندما أعطي لي شرف الاشراف على «المرجع في الاقتصاد» تبين ان من ابرز الخيارات التي كان لا بد من البت فيها، نطاق «المرجع». ذلك أنه من الواضح ان اصدار عمل يكون بمثابة قاموس اخر يعطي معاني مجتزأة لكلمات ومفردات منفصلة، أمر لا يفي بالغرض فوق انه غير مجد. ومن هنا نشأت فكرة «القاموس الموسوعي» الجامع للمصطلحات والتعابير الدارجة في الشأن الاقتصادي مع شروحات مختصرة لأوجه استعمالها في التطبيق العملي.

والأهم من ذلك، كان واضحاً أن اللغة العربية لا تقل عن اللغات الأخرى طواعية وقابلية للاشتقاق وصياغة التعابير الجديدة المتماشية مع مجال علمي وفكري ليس قائماً على أصل في تلك اللغة، أو ان ادبياته حديثة وغير معروفة سابقاً حتى في اللغة الأصلية التي يقوم عليها.

لكن الفكرة الموسوعية التي منها نشأ هذا «المرجع» أملت بحد ذاتها نطاقاً جديداً للمفهوم الاقتصادي، لان علم الاقتصاد كغيره من العلوم الانسانية والتطبيقية يتعذر فهمه على نحو صحيح او دقيق بمعزل عن قدر معين من فهم مجالات أخرى متصلة به. وتلك المجالات الأخرى هي أيضاً جديدة أو حديثة ومتوالية الاشتقاق تبعاً للمستلزمات التعبيرية الناشئة.

وبالتالي، فان هذا «المرجع» ليس مجرد قاموس اقتصادي كما سلف القول، وليس مقصوداً أن يكون كذلك، فالمصطلحات والتعابير الاقتصادية متداخلة بطبيعة الحال مع مصطلحات وتعابير في المجالات الأخرى المتصلة، مثل التعابير المستعملة في اللغة المصرفية وفي أسواق الاستثمار، وفي الادارة، وفي المال ، وفي المحاسبة ، وفي القانون وغير ذلك من المجالات التي لها مداخلة حصرية في الموضوع الاقتصادي

ومما لا شك فيه ان العمل الذي قمنا به في اعداد هذا المرجع، قد اكسبنا خبرة واسعة من حيث تصور وتنفيذ المراجع المقررة في المجالات الأخرى. ونظراً للكلفة العالية التي ينطوي عليها مثل هذا العمل لكونه يستغرق وقتاً طويلاً في الاعداد والتنسيق والأخراج والطبع، فقد سادت الفكرة الصحفية القائلة باصدار الاعمال المرجعية على شكل مجلة عادية بحيث يتسنى للناشرين أن يغطوا جزءاً من الكلفة الاساسية عن طريق قبول اعلانات تجارية على الأغلفة فقط.

ونحن على يقين ان في لبنان وفي المشرق وفي العالم العربي عموماً مؤسسات مصرفية وتجارية واقتصادية لديها من الاستشراف المستقبلي المستوعب للتطور ومن سعة الأفق ما يكفي لتبني إيصال من هذا النوع ، او الاسهام في تحقيقها على نحو او اخر. وسوف نكون شاكرين ومقدرين لكل من يشاركنا هذا الجهد.

سليمان الفرزلي

صدر تباعاً عن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»
موسوعات مذهبة من الباحثين والاكاديميين متعددة من المراجع

■ المرجع في الميكانيك «قيد الاعداد» ■ المرجع في الصحافة العربية وإعلامها «قيد الاعداد»
■ المرجع في الموسيقى ■ المرجع في التصوير ■ المرجع في الطب الطبيعي والطب البديل

سيعلن عن صدور هذه المراجع تباعاً

٣

المرجع
قاموس موسوعي للمصطلحات الإقتصادية والمالية والتجارية يصدر عن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

الجزء الأول - الحرف A
اعداد مجموعة من الخبراء والباحثين الاكاديميين
بإشراف
سليمان الفرزلي

الحصول على «المرجع»
يمكن الحصول على «المرجع» من المكتبات في لندن

الاشتراك: يمكن الاشتراك في «المرجع» بالكتابة الى العنوان الآتي:

PROXIMA.The Networking people Ltd.
Rosebery House
70 Rosebery Avenue
LONDON EC1R 4RR

ترسل النسخ الى طالبيها بالبريد خلال ثلاثة اسابيع

الاسعار
ثمن النسخة: في بريطانيا ٥ جنيهات استرلينية
في الخارج ١٢ دولاراً اميركياً

الاشتراك
الاشتراك في المجموعة كلها ١٢ جزءاً:
بريطانيا: ٧٥ جنيها استرلينيا
في الخارج ١٣٠ دولاراً اميركياً
بما في ذلك أجور البريد.
تدفع مسبقاً بموجب صك أو حوالة بريدية لأمر
The Associated Lebanese Publishers

حقوق نشر موسوعة «المرجع» لعام ١٩٩٤ محفوظة لـ «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر» وتتوازن انتاجها في المملكة المتحدة «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» ولا يحق لأحد أن ينقل عنها او يقتبس منها كلياً او جزئياً من دون إذن خطي من الناشرين.
«المرجع» مسجل في السجل الملكي البريطاني كصحيفة صحافية.

AL-Marajaa © 1994 By "The Associated Lebanese Publishers". All Rights Reserved. Produced in The U.K by: *PROXIMA. The Networking People Ltd.*
Nothing May be Reproduced, Translated and/or Transliterated in whole or in part without written premission from the publishers.
"AL-Marajaa" is Registred at the Post Office in the U.K as a Newspaper.

٣

قسيمة الحصول على «المرجع»

☐ أرغب في الحصول على الجزء الاول من المرجع ☐ عدد النسخ: .....

☐ أرغب في الحصول على اشتراك في المجموعة كلها ١٢ جزءاً

الاسم: .....

العنوان: .....

.....

البلد: .....

مرفق : ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية بقيمة: .....

ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا .
الاشتراك: في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.
تدفع لأمر : Associated Lebanese Publishers

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP
Rosebery House
70 Rosebery Avenue
London EC1R 4RR
U.K.

للطالب في كليته
ولرجل الاعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد هو الاول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف. ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على اكثر من عشرة آلاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتأمين والمحاسبة.

١٥ Vol.1 No.8 May 1994 المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/ مايو ١٩٩٤

٢٥٠ الفا في وداع آرتون سينا

فرانك وليامس: كل انجاز لنا في المستقبل سيكون تخليدا الذكراه

■ توشحت ساو باولو بالسواد، وهي تلقي النظرة الاخيرة على نعش آرتون سينا.

ما يزيد على ٢٥٠ الفا مروا امام النعش الملفوف بالعلم البرازيلي والمسجى في قصر ساو باولو البلدي.

ماتم بطل العالم لثلاث مرات في فورمولا واحد، اقتصر على عائلته وعلى ٥٠٠ مدعو، كان في طليعتهم ند سينا على الحلبات بطل العالم الفرنسي آلن بروست، وايمرسون وكريستيان فيتيبالدي وجاكي ستيورت وغيرهارد بيرغر ، الذين حملوا النعش الى مثواه الاخير في مقابر «موروميبي».

وكان آرتون سينا، توفي متاثرا باصابات خطرة في الرأس في سباق غران بري سان مارينو ، الذي جرى يوم الاحد الاول من ايار/مايو الجاري. وقع حادث آرتون سينا (٣٤ عاما) وهو في اللفة السابعة متقدما بقية المتسابقين عندما فقد السيطرة على سيارته وهو في المنعطف الايسر، الذي تبدأ وتنتهي عنده اللفة الكاملة، (البالغ طولها ٥٠٤ كلم). فنقل بطائرة مروحية الى مستشفى «ماغيوري» في بولونيا القريب من حلبة «ايمولا» . الا انه ما لبث ان فارق الحياة في الساعة السابعة الا ثلثا (١٨:٤٠) متاثرا باصابته بالرأس.

وكان سباق «ايمولا» قبل حادث سينا قد بدأ بداية مشؤومة في جولة التأهيل الاخيرة يوم السبت ١٩٩٤/٤/٣٠ لما تحطمت سيارة سيمتك - فورد التي يقودها النمساوي رولاند رتزنبرغر ، فلقي حتفه في الحادث مصطدما بجدار محيط بالحلبة وهو منطلق بسرعة تزيد على ٢٥٠ كيلومترا في الساعة.

وبعد توقف دام بضع دقائق لنقل حطام السيارتين المتصادمتين ، استؤنف السباق حيث دارت سيارة الأمان بالمتسابقين ست لفات قبل الانطلاق مجددا عند اللفة السابعة ، وبعد نقل آرتون سينا الى المستشفى استمر السباق للفات المتبقية وعددها ٥٣ لفة كان فيها مايكل شوماكر مؤهلا للفوز بارتياح .

خلف الالماني مايكل شوماكر حافظ الايطالي نيكولا لاريني على المرتبة الثانية بسيارة «سكوديريا فيراري»، مما احدث بهجة عارمة لدى الجمهور الايطالي ، بينما حل الفنلندي ميكا هاكينن بسيارة مكلارين في المرتبة الثالثة. اما البريطاني ديمون هيل الذي يقود سيارة روثمان وليامس - رينو فقد حل في المرتبة السادسة محافظا على نقطة البطولة الاخيرة، على الرغم من اضطراره الى التوقف في نهاية اللفة الأولى من اعادة السباق لتغيير مقدمة سيارته المرتطمة بسيارة شوماكر.

في المرتبة الرابعة حل النمساوي كارل ويندلينغر ، مواصلا بداية ممتازة للموسم ومتقدما السائق الياباني اكيو كاتاياما الذي حل خامسا.

وقد اصيب اربعة من المتفرجين على سرادق المشاهدين بجراح من جراء تطاير شظايا حطام السيارات في حادث لامي - لهتو ، كما اصيب اربعة من الميكانيكيين في مراتب التوقف لما فقد ميشال البوريتو قيادة سيارته «ميناردي فورد» فتطايرت احدى عجلاتها لتصيب من كانوا في المرأب.

وأحدثت وفاة آرتون سينا صدمة عند فرانك وليامس وباتريك هيد، في «وليامس غران بري للهندسة».

بعد عودته من سان مارينو الى «ديدكوت» أعرب فرانك وليامس عن أسفه لفقد رياضة السيارات أحد ابرز سائقيها، وقال:

«على الرغم من ان آرتون سينا انضم في هذا الموسم فقط الى عائلة وليامس للهندسة المحدودة، الا ان علاقتنا كانت ممتعة ووطيدة. وانا فخور بان أول سيارة فورمولا واحد قادها كانت سيارة وليامس.

لقد منحنا كامل التزامه وبادلناه الالتزام الصادق بالمثل. احب السباقات واشرك ولعه بها جميع العاملين في ديدكوت، فاصبح في وقت قصير أحد البارزين في فريقنا.

اننا فريق غران بري، متلزمون بتلك الرياضة وسنمضي قدماً فيها، تماما كما يريدنا آرتون ان نكون، وكل انجاز لنا في المستقبل سيكون تخليدا لذكراه.

ان خسارة آرتون سينا لا توصف ولا تقدر، كل من تعرف عليه او التقاه يشعر الآن انه فقد شيئا مميزا. جميعنا في فريق روثمان وليامس - رينو نذكره باحترام واعجاب وحب، وتعزيتنا نرفعها الى عائلته واصدقائه الكثر حول العالم.

اننا، في هذه اللحظات عاكفون على دراسة المعلومات المتوفرة لتحديد اسباب الحادث. وكذلك يقوم الاتحاد الدولي للسيارات، الذي يحقق في العادة بكل الحوادث، في اجراء التحقيقات اللازمة والكشف الدقيق على المعلومات الوثيقة الصلة بالحادث».

وعلى الرغم من الدعوات لايقاف سباقات موسم ١٩٩٤ بعد وفاة رولاند رتزنبرغر (فريق سيمتك - فورد) وآرتون سينا ، الا ان «الاتحاد الدولي للسيارات» FIA اعلن عن المضي في سباقات الموسم التي ستجري جولتها الرابعة في «موناكو» يوم الاحد ١٥ من ايار/مايو الجاري.

وشارع موناكو، (الذي يشكل الحلبة المشهورة ٣.٣٢٦ كلم) كان ملعبا يختال الراحل آرتون سينا عليه و... يفوز.

فذلك الشارع الضيق في «امارة موناكو» منح البرازيلي الشاب (٣٤ عاما) فرص إبراز مواهبه المتميزة، التي جعلت منه واحداً من أهم سائقي غران بري في كل زمان.

وآرتون سينا فاز بغران بري موناكو خمس مرات في السنوات الخمس الماضيات غير هيّاب لتقلبات الطقس عليها من صحو وشتاء.

وعندما سيصطف السائقون عند نقطة البداية سيكون بينهم على الحلبة فراغ، هو بالتاكيد للرجل الذي لم يعادل عشقه للسباق والتحدي والفوز اي عشق آخر.

الالماني مايكل شوماكر ، سيصل الى موناكو بسيارة بنيتون - فورد ، وفي جعبته ٢٣ نقطة تضعه في الصدارة وتفصله عن أقرب منافسيه. مشاعره ومشاعر المشتركين جميعهم ستتجه نحو ذلك السائق الذي جاء، مرة من ساو باولو فغزا حلبات العالم وصار بطلا.

موناكو بلا آرتون سينا داسيلفا ستكون هذا العام مكانا حزينا.

اخر صورة لسينا وهو يقود سيارة روثمان وليامس - رينو في «سان مارينو»

آرتون سينا : سيد الحلبات

ديمون هيل في سان مارينو قبل وقوع حادث آرتون سينا

السائل العجيب منقذ الدواليب

«وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائياً

المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمتاعب الناشئة من الثقوب في الدواليب، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائيا ويجعل السائق ينسى متاعب الطرقات ويمنحه الأمان والاطمئنان في القيادة.

سائل «وندر وويل» هو نتاج اختبارات وتجارب طورت في تركيبته الكيمياوية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله. يستطيع ان يلحم تلقائيا أي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض اليه دواليب السيارة العادية أو الشاحنة ، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية.

ميزة «وندر وويل» ، انه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الاطار الداخلي وتلك الخالية منه، فلا يتاثر بالحرارة ولا يتجمد. ولا يسبب اي ضرر او تاكل في العجلة (الجانت)، فهو مركب من الياف كيمياوية ومن مزيج من الماء وايتيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي ، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدأ وتمنح الدواليب مناعة وطول العمر.

اما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان. وتتم في مراحل ثلاث:

١- بعد جعل صمام الدولاب في وضع أفقي، تنزع ابرة الصمام ثم يفرّغ الدولاب من الهواء.

٢- يركز انبوب القنينة البلاستيكي على صمام الدولاب وتحقن الكمية اللازمة (ربع ليتر لكل دولاب في السيارة العادية).

٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد الابرة اليه وبعدها ينفخ الهواء في الدولاب ويُعدّل ضغطه.

للراغبين في الحصول على حقوق توزيع «وندر وويل» وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على :

فاكس: 44 (71) 224 6342

16 Vol.1 No.8 May 1994

Al-Mizan الميزان

١٦ المجلد الاول - العدد الثامن - ايار/مايو ١٩٩٤

بروفيل

البطرك...

■ كان المغفور له البطريرك مار بولس بطرس المعوشي بطريرك انطاكية وسائر المشرق للطائفة المارونية في لبنان يقول لزائريه في أعقاب ثورة عام ١٩٥٨، ان حظه قليل مع أبناء طائفته الموارنة. وكان البطريرك المعوشي يقول بظرفه المعروف انه لم يلق سنداً أو مواساة خلال تلك الأحداث الدامية التي ألمت بلبنان يومذاك سوى من «اخواننا الارثوذكس في عكار» على حد قوله!

ولسنا ندري ما اذا كان «اخواننا الأرثوذكس في عكار»، أو في غير عكار، يواسون اليوم البطريرك الحالي للطائفة المارونية مار نصرالله بطرس صفير. لكن المؤكد ان المقام البطريركي في بكركي هو دائما على مشادة او احتكاك مع القوى السياسية المارونية المتصارعة. فالصراعات والحروب الحقيقية في لبنان هي في جوهرها بين الموارنة أو تتعلق بالموارنة.

أما الآن وقد سقطت أو تلاشت أو ابتعدت قوى سياسية مارونية عديدة بفعل الحرب الطويلة التي تصدرتها «الكتائب» و«القوات اللبنانية»، فقد تحولت الأنظار كلها الى المقام البطريركي كقبلة سياسية بالاضافة الى مكانته المعنوية التاريخية. والواقع ان المقام البطريركي كانت له دائماً مداخلة سياسية في الشأن اللبناني، لكنها مداخلة خفية او غير ظاهرة، وان ظهرت فبالاشارة والتلميح. ولعل ذلك كان من أهم الأسباب التي جعلت السياسيين الموارنة اكثر قسوة على بكركي وعلى سيدها.

وكان البطريرك المعوشي يقول أثناء الحرب الأهلية السابقة في أواخر الخمسينيات ان أحدا لم يتجرأ عليه بكلام ناب وجارح ومهين سوى ابناء ملته. أما في غيرها من الملل والشيع والطوائف والبدع التي يعج بها لبنان فقد كان جزيل الاحترام مرفوعاً على الرؤوس والراحات.

واليوم يرى كثيرون من الموارنة تحت وطأة شعور لا مبرر له بالهزيمة والاحباط، ان المقام البطريركي هو الأمل الوحيد والمعقل الأخير. ومن أغرب ما سمعناه في التداول بين بعض الشخصيات المارونية ان ما حدث للموارنة في لبنان هو ما حدث للبيض في جنوب افريقيا!

ولئن كانت هذه المقارنة غير صحيحة في جوهرها، الا ان فيها شيئا من الحقيقة بالنسبة الى موضوع السلطة او الاستئثار بالسلطة. فالأمر الذي قد يتغير، أو هو تغير بالفعل، يتعلق بالنظرة الى السلطة والى مفاهيمها في ضوء المتغيرات العالمية.

ومن هذا المنطلق بالذات ينبعث الوزن المتزايد للمقام البطريركي ، في علاقة عكسية بين السلطة السياسية وبين النفوذ المعنوي والقوة الفكرية. فكلما خف وزن الموارنة في السلطة السياسية، زاد وزن مؤسساتهم ومقاماتهم وشخصياتهم الموثوقة والمؤهلة لدور انساني كبير يتعدى لبنان الى المشرق كله والى بقية البلاد العربية والعالم الخارجي حيث الوجود اللبناني واسع ومرموق.

لكن البطريرك، ربما تحت وطأة الضغوط العارمة خلال الأحداث الدامية، أدركه نوع من توجه مختلف عندما انطلق من البعيد الى القريب، بدل ان ينطلق من القريب الى البعيد. فقد زار موسكو وليس في بلاد المسكوب موارنة بل فيها كنيسة تنافس روما وتطلق على نفسها لقب «روما الثالثة» بعد سقوط روما الاولى في يد «البرابرة» في القرن الخامس وسقوط روما الثانية ، أي القسطنطينية ، في يد المسلمين الاتراك في القرن الخامس عشر. وزار الجزائر وليس في الجزائر موارنة بل فيها أصولية اسلامية لم ير العالم الأسلامي مثيلا لها منذ حركة القرامطة في القرن العاشر. وزار استراليا التي ، وإن كان فيها بعض المهاجرين اللبنانيين، تبقى جزيرة نائية لا شأن لها يذكر في عالمنا الذي يدور من حولنا.

ولعل مرد ذلك الى التناقض بين «هوية» الكنيسة المارونية وبين «الجغرافية المارونية». فالكنيسة المارونية كنيسة انطاكية شأن بقية الكنائس التي يجلس بطاركتها في دمشق لتعذر جلوسهم في انطاكية. واللقب الرسمي للبطريرك الماروني هو «بطريرك انطاكية وسائر المشرق». لكن الوجود الماروني محصور في لبنان، وبعضهم يوحي بأنه محاصر فيه! ولذلك يجلس البطريرك الماروني في جبل لبنان ولا يجلس في دمشق.

ولهذا فان مسألة ان يزور البطريرك دمشق او لا يزور دمشق، وهو الآن المرجع الماروني الذي تتشكل حوله حالة نادرة من الاجماع، هي مسألة في غاية الأهمية والحساسية والتعقيد، وفي الوقت ذاته في غاية البساطة حسب النظرة اليها.

وهناك من يقول ان اي تحرك للبطريرك باتجاه دمشق من شأنه ان يفرط هذا الاجماع النادر، وقد يكون في ذلك شيء من الصحة، الا انه في الظروف الراهنة بشكل ذريعة اكثر مما هو حقيقة واقعة لأن الاجماع لم يكن قائما في أي وقت، كما انه لم يكن في أي وقت هدفاً لأحد.

على ان التناقض المشار اليه يبقى هو المسألة الأهم لانه في حقيقته يمثل أزمة كبرى للكنيسة المارونية. فالبطريرك لا يستطيع ولن يستطيع أبدا ان يقول انه يمثل كنيسة لبنانية وان يطلق على نفسه لقب «بطريرك لبنان» . وسوف تبقى الكنيسة المارونية كنيسة انطاكية، وسوف يبقى لقب رئيس أساقفتها «بطريرك انطاكية وسائر المشرق».

ولذلك فان كثيرين من المسيحيين اللبنانيين غير الموارنة لا يفهمون لماذا يرى بعض الموارنة ان قيام البطريرك بزيارة الى دمشق، على غرار زياراته الى موسكو والجزائر واستراليا وقبرص الى فرنسا، يشكل انكساراً لهم في الوقت الذي يمثل ذلك رفعة ، على الاقل من حيث التصالح مع الذات بين الواقع الجغرافي والنفسي للموارنة وبين الهوية التاريخية لكنيستهم.

وهذا لا يعني أن من يلبسون الهوية الانطاكية من غير الموارنة يتعاطون مع المسألة اللبنانية – السورية تعاطياً يعبر عن تلك الهوية. ذلك ان من هؤلاء الجالسين في دمشق من يجلس فيها على مضض!

والبطريرك اليوم اكثر قدرة على الحركة ليس بسبب الاجماع السياسي، او ما يبدو كذلك، بل لأنه يحظى بدعم الرهبانيات المارونية. فالرهبان في لبنان اكثر تحسساً وتمثيلاً للرأي الشعبي ، لأن المقام البطريركي بطبيعته محكوم بالجاملات وفي بعض الأحيان بالمواقف الاعتذارية.

وقد كانت الرهبانيات قبل اليوم قطباً موازياً ومنافساً، وفي بعض الأحيان متفوقاً على بكركي. وهذا ما جعل الرهبانيات تبدو متطرفة أو مطبوعة على مواقف التطرف حتى ظهرت بكركي بمظهر الاعتدال القريب من الاعتذار!

إن لقاء الرهبانيات مع بكركي في توجه واحد أو على الأقل في توجه متقارب في المسائل الأساسية يسهل على الجانب الماروني في المعادلة اللبنانية اجراء المراجعات الجذرية للمواقف السابقة، ويسهل امكانية نشوء افكار جديدة قابلة للتطبيق بدل المواقف القابلة للتجيير في اطار واقع سابق لم يعد واقعياً.

كثيرون رموا التطرف الماروني السابق بالصليبية. وهو أمر غير صحيح وان أريد له ان يبدو كذلك. اما الشيء الذي كان ولا يزال مطلوباً فهو الصلابة . لكن المحذور الوحيد في المواقف التي يعبر عنها البطريرك الآن هو وضع التصلب في موقع الصلابة.

فالصلابة شيء والتصلب شيء آخر، لأن الصلابة لا تمنع الانثناء بينما التصلب هو الذي يؤدي الى الانكسار!

الضيف

السفير محمد اليسير يعرض «تونس على ضفاف التايمس»

«الكسكسي» الكندي «بالضان» الانكليزي!

■ يجري وليم شكسبير في مسرحيته العظيمة «العاصفة» التي تدرج عادة كأول عمل مسرحي له، الحوار التالي:

غونزالو: اعتقد ان ثيابنا تبدو الآن جديدة كما كانت يوم لبسناها في افريقيا لأول مرة يوم زفاف ابنة ملكنا الحسناء، كلاريبل الى ملك تونس.

سيباستيان: كان زواجا رائعا وسوف تزدهر أحوالنا في العودة.

أدريان: لم يسبق لتونس ان تألقت بمثل هذه الجوهرة لملكتها.

غونزالو: ليس منذ ايام الأرملة ديدو.

أدريان: الارملة ديدو .. قلت. انك تجعلني أفكر بالأمر. هي من قرطاجة لا من تونس.

غونزالو: تونس هذه يا سيدي كانت قرطاجة.

أدريان: قرطاجة!

غونزالو: أؤكد لك انها قرطاجة.

هذا الحوار أورده سفير تونس محمد اليسير في خطابه، باللغة الانكليزية طبعا، أمام حشد من الشخصيات البريطانية والعربية في الحفل العامر الذي افتتح به الاسبوع الثقافي التونسي الذي نظمه مكتب الاتصالات الخارجية التونسي بادارة شوقي العلوي تحت عنوان «تونس على ضفاف التايمس». وقد أسهم في اقامة هذا الاسبوع الثقافي الرائع عدد من المؤسسات الخاصة بينها بنك «يوباف» وشركة «بكتل» وشركة «كليوباترا بالاس» السياحية الاميركية، وغيرها.

لكن خطاب السفير اليسير، الذي كان خطابا شكسبيريا بكل معنى الكلمة، حملنا على تغيير رأينا فيه الى الأحسن طبعا، وان كان رأينا السابق ليس أقل أهمية. ففي العدد الاول من «الميزان» في تشرين الاول /اكتوبر الماضي، كان ضيفنا في هذه الزاوية وزير البترول السعودي هشام الناظر الذي افتتح المحاضرات العربية – الاوروبية في اطار غرفة التجارة العربية – البريطانية – (وفي هذا الاطار ستكون المحاضرة الثانية يوم ١١ ايار/ مايو الجاري لوزير التجارة والصناعة البريطاني مايكل هيزلتين) – وكانت للسفير اليسير مداخلة نفطية جيدة حملتنا على ترشيحه ليكون وزيرا للطاقة في تونس.

فقد قلنا في هذه الزاوية يومئذ: «وكان ملفتا للنظر ايضا ان السفير التونسي السيد محمد اليسير على معرفة جيدة بشؤون النفط. كما اتضح من سؤال له الى الوزير السعودي بلغة انكليزية متقنة. ونأمل ان يصبح السفير اليسير وزيرا للبترول في تونس اذا من عليها الله بمقادير من النفط اكبر مما تنتج الآن». اما اليوم بعد خطابه الشكسبيري الرائع في الاسبوع الثقافي التونسي، فاننا نرشحه ليكون وزيراً للثقافة والفنون، عسى ان يكون حظنا معه في الثقافة افضل منه في النفط!

ونحن اللبنانيين، لا شيء يطربنا مثل مباسطة التونسة في الاصل القرطاجي ذي الجذور الفينيقية. انهم يذكروننا على الفور بمدينتي صيدا وصور، هذا قبل ان تصبحا في حوزة «امل» و«حزب الله»، اي عندما كانتا في حوزة «التجار» و«حزب البحر»!

ولا شك في ان السفير اليسير قد ربط رباطاً مثيراً للاعجاب بين الجذور الحضارية الثلاثة في تونس: القرطاجية ، والرومانية، والعربية الاسلامية. ومع ان السفير قد أشار الى تدمير الرومان لقرطاجة انتقاما من هنيبعل ، على يد كاتو، الا انه قال للانكليز ان زيارة تونس تغني عن زيارة روما. طبعا، لم يقل السفير ذلك من قبيل الانتقام السياحي كاستمرار للحروب «البونية» التي وضع لها حدا رسميا الشاذلي القليبي، الامين العام السابق للجامعة العربية، عندما وقع بصفته رئيسا لبلدية قرطاج معاهدة صلح مع رئيس بلدية روما قبل عشر سنوات تقريبا!

ومع ان شركة «كليوباترا بالاس» الاميركية كانت من رعاة الاسبوع الثقافي التونسي في لندن، ولها مشروع كبير في «الحمامات» يعد من اكبر المشاريع السياحية في العالم خارج الولايات المتحدة ، فان احدا لم يتذكر ان اللبناني سيسيل حوراني هو اول من اكتشف «الحمامات» واقام عليها اول مشروع سياحي في مطالع الخمسينات يوم كان صديقاً حميماً للرئيس بورقيبة.

وعلى ذكر الشاذلي القليبي في معرض الصلح التاريخي بين قرطاجة وروما، قال لنا السيد أحمد المستيري وزير الخارجية التونسية الأسبق ذات يوم، ان الشاذلي القليبي هو الذي أطاح بسيسيل حوراني بأن أوغر صدر بورقيبة عليه يوم كان رئيساً لديوان الرئاسة!

ومن المعلومات المثيرة التي كشفها السفير اليسير في خطابه انه علّم اللغة الفرنسية للطلاب الانكليز في بريطانيا قبل ان يتعلم لغتهم ويتقنها على اكمل وجه.

وكان ذكر السفير اليسير للقيروان والزيتونة في خطابه يحمل نوعا من الاعتزاز بالتراث العربي في تونس. ولعله من هذا القبيل أغفل ذكر «الصادقية»!

لكن النكتة التي أوردها السفير، وقد مد السماط الكسكسي، نقلا عن مسؤول تونسي عندما كانت تونس تستورد القمح من كندا هي قول المسؤول : هذا كسكس كندي بضان تونسي!

اما تونس على ضفاف التايمس فقد أطعمت ضيوفها الكسكسي الكندي بالضان الانكليزي!

الناس

● أقام الصناعي السوري المعروف محمد شاكر شمسي باشا (ابو شاكر) في فندق «لانغهام هيلتون» في لندن حفل عشاء كبيرا على شرف وزير الاقتصاد والتجارة السوري الدكتور محمد العمادي والوفد المرافق له لافتتاح معرض المنتوجات السورية في غرفة التجارة العربية – البريطانية ، حضره السفيران السوري واللبناني محمد خضر ومحمود حمود ووجوه الجاليتين السورية واللبنانية وبعض الجاليات العربية، ورجال أعمال سوريين من بينهم عثمان العائدي صاحب الفنادق الشهيرة في سوريا وفرنسا. وطاف أنجال شمسي باشا ، شاكر وسامر وفراس على الضيوف للترحيب بهم، وجرى العشاء العامر على أنغام كمان عبود عبدالعال وفرقته.

وألقى شاكر شمسي باشا كلمة رحب فيها بالضيوف باسم والده، كما تحدث السفير السوري عن دور ابو شاكر في جمع الشمل، ثم الوزير العمادي الذي اعطى المغتربين صورة زاهية عن الوطن وعن المقيمين كذلك اقامت السفارة السورية بهذه المناسبة حفل استقبال في مقرها، وأقام السير ريتشارد بومونت رئيس غرفة التجارة العربية – البريطانية وأمينها العام عبدالكريم المدرس حفل استقبال للضيوف السوريين في فندق «انتركونتيننتال».

● النائب اللبناني خليل الهراوي الرئيس السابق للجنة المال النيابية مر بلندن في طريقه الى اسكتلندا في رحلة صيد. وأثناء وجوده في لندن عرج الهراوي على مكاتب «الميزان» والتقى محرريها.

● احتفلت الزميلة «القدس» ببداية عامها السابع مطفئة ست شمعات تمثل السنوات الست العجاف التي اجتازها زميلنا رئيس التحرير الاستاذ عبدالباري عطوان بارادة صلبة وعزم لا يلين وفكر صاف ورؤية واضحة. ومع انتهاء السنوات العجاف تبدأ «القدس» رحلتها المثيرة الى السنوات السبع السمان وهي أصلب عودا وأشد عزماً. وبهذه المناسبة تهنيء «الميزان» الزميلة «القدس» ورئيس تحريرها ومحرريها والعاملين فيها وقراءها متمنية لهم جميعا مسيرة مثمرة لتحقيق الأهداف الوطنية بعد طول عناء.

● أقيم في السادس من الشهر الجاري في «قاعة عصام فارس» في الجامعة الاميركية في بيروت احتفال تكريمي للدكتور قسطنطين زريق، تحدث فيه على التوالي النائب محمد قباني، برهان دجاني ، الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، الرئيس المنتدب للجامعة سمير مقدسي، وزيرة الثقافة السورية الدكتورة نجاح العطار، وزير الثقافة والتعليم العالي اللبناني ميشال اده.

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.
AL-MIZAN الميزان
جريدة اقتصادية مستقلة

المكاتب: ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL.: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165
برج السادات، الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت – لبنان، هاتف: ١٥٦ ٨٦٨
التوزيع: الشركة العربية للتوزيع – بيروت، تلفون: ٣٤٢٨٧٠ – ١٤٥ ٣٤٣، فاكس: ٦٦٢ ٨٦٤
كويك مارش – لندن، تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)
الاعلانات: CHW COMMUNICATIONS, 8 SEYMOUR PLACE, LONDON W1H 5WF, TEL.: (071) 258 0787, FAX: (071) 723 1329

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM | PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET | ISSN : 1352-7738